

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

التخصص: نقود و مالية

العنوان

فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

دراسة قياسية، الجزائر

من إعداد: حذبي فيصل

المناقشة بتاريخ: 16 / 04 / 2019 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/ البشير عبد الكريم
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/ زيدان محمد
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ	أ.د/ خليل عبد القادر
ممتحنا	جامعة المدية	أستاذ	أ.د/ سعداوي موسى
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر"أ	د/ طيبة عبد العزيز
ممتحنا	جامعة البليدة2	أستاذ محاضر"أ	د/ يدو محمد

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة سنين من الجهد والصبر:

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما.

إلى الأخت الوحيدة وزوجها وأبنائهما، وإلى الإخوة و زوجاتهم و أبنائهم، و إلى

عائلة طالب. كما لا أنسى كل الأصدقاء والمعارف دون استثناء.

و خير الختام زوجتي و أبنائي: احمد عبد الصمد، زياد و حسناء جعلهم الله من

الصالحين

# كلمة شكر وتقدير

نحمد الله عزّ وجلّ الذي أن وفقنا في إتمام هذا العمل، ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم ولو بالقدر القليل في إثراء مذكرتنا، كما نتقدم بأجمل عبارات الشكر للأستاذ المشرف "زيدان محمد" و الأستاذ "فارس عبد الرحمانى" كما لا ننسى جميع أساتذتي و في كل الأطوار.

وإلى كل من قام بتدعيمنا ومساعدتنا وتشجيعنا على مواصلة المشوار العلمي والمهني.

إليكم جميعاً أقول بارك الله فيكم وجزاكم الله عنا كل خير.

حذبي فيصل

# الفهرس

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

	الصفحة	العناصر
		الإهداء
		التشكرات
		<b>الفهرس</b>
I		فهرس المحتويات
		فهرس الأشكال و الجداول
أ		مقدمة
		<b>الفصل الأول:</b>
		التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته
2		مقدمة
3		<b>المبحث الأول:</b>
		التضخم في النظرية الاقتصادية
3		<b>المطلب الأول:</b>
		المقاربة الكمية في تفسير ظاهرة التضخم
3		<b>أولاً:</b>
		التضخم كظاهرة نقدية
3		(أ) تحليل "فيشر" والنظرية الكمية للنقود
5		(ب) تحليل مدرسة كومبريدج ومعادلة الأرصدة النقدية
6		(ج) تحليل مدرسة شيكاغو والنظرية المعاصرة لكمية النقود
7		<b>ثانياً:</b>
		التضخم عند "ويكسل" و "كينز"
7		(أ) تحليل ويكسل للتضخم
8		(ب) التحليل الكنزري للتضخم
8		<b>ثالثاً:</b>
		النظريات الحديثة للتضخم
8		(أ) تحليل ما بعد الكنزيرين و نظرية دفع التكاليف
10		(ب) تحليل الكلاسيكيون الجدد و نظرية التوقعات الرشيدة
11		(ج) نظرية النيوكلاسيكيون الجدد
12		<b>المطلب الثاني:</b>
		المقاربة الكيفية و الهيكلية في تفسير ظاهرة التضخم
12		<b>أولاً:</b>
		تفسير النظريات الكيفية للتضخم
12		(أ) تحليل النظرية الجديدة للسوق
13		(ب) تحليل المدرسة المؤسسية

## فهرس المحتويات

15	تفسير النظريات الهيكلية للتضخم	ثانيا:
15	أ) تحليل "بوشي" للتضخم	
15	ب) تحليل "ف.بيرو" للتضخم	
15	ج) تحليل المدرسة الهيكلية	
16	تعريف التضخم، قياسه وآثاره	المبحث الثاني:
16	تعريف التضخم و قياسه	المطلب الأول:
16	تعريف التضخم	أولا:
17	قياس التضخم	ثانيا
18	أ) الأرقام القياسية للسعر	
22	ب) المؤشرات الأخرى	
24	آثار التضخم	المطلب الثاني:
24	أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل	أولا:
24	أ) التضخم و إعادة توزيع الدخل الحقيقي	
25	ب) الأثر التوزيعي للتضخم بين الدائن والمدين	
25	ج) الأثر التوزيعي للتضخم على الأصول النقدية السائلة	
25	أثر التضخم على إعادة توزيع الموارد	ثانيا:
25	أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية	ثالثا:
26	ديناميكية التضخم و علاقته مع بعض المتغيرات الاقتصادية	المبحث الثالث:
26	ديناميكية التضخم و علاقته البطالة	المطلب الأول
26	تكوين الأجور و التوقعات التضخمية	أولا:
27	أ) تكوين الأجور	
29	ب) تكوين التوقعات التضخمية	
30	منحنى فيليبس	ثانيا:
31	أ) منحنى فيليبس المبدئي	
31	ب) منحنى فيليبس المرتفع	
32	ج) منحنى فيليبس و معدل البطالة الهيكلية	

## فهرس المحتويات

33	علاقة التضخم ببعض المتغيرات الكمية و الكيفية	المطلب الثاني:
34	علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكمية	أولاً:
34	أ) علاقة التضخم بعوائد السوق المالي، أسعار الفائدة، والنشاط الاقتصادي	
35	ب) علاقة التضخم بسعر الصرف	
36	ج) الانفتاح الاقتصادي، الصدمات الخارجية و التضخم	
37	د) صدمات العرض، فجوة الإنتاج و التضخم	
39	علاقة التضخم ببعض المتغيرات الكيفية	ثانياً:
39	أ) علاقة التضخم بالعملة	
39	ب) علاقة التضخم بنظام الصرف	
40	ج) علاقة التضخم بالمقايسة	
43	د) السيادة، تسيير النقود والتضخم	
44		خلاصة
46	فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم	الفصل الثاني
46	مقدمة	
47	التوجه التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية في معالجة مشكلة التضخم	المبحث الأول:
47	موقف و فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم	المطلب الأول:
47	سياسة تثبيت سعر الصرف	أولاً:
47	أ) مبدأ سياسة تثبيت سعر الصرف	
49	ب) الواقع العملي لسياسة التثبيت	
49	ج) فعالية سياسة التثبيت والتجربة الأرجنتينية	
50	د) إيجابيات سياسة التثبيت	
50	هـ) سلبيات سياسة التثبيت	
51	سياسة الاستهداف النقدي(استهداف اإلجاميع النقدية)	ثانياً:
51	أ) مبدأ سياسة الاستهداف النقدي	
52	ب) الواقع العملي للاستهداف النقدي و فعاليته	

## فهرس المحتويات

52	(ج) إيجابيات الاستهداف النقدي	
53	(د) سلبيات الاستهداف النقدي	
53	السياسة النقدية الحذرة من دون أي مثبت اسمي صريح (إستراتيجية "افعله فقط")	ثالثا:
53	أ) مبدأ السياسة النقدية الحذرة	
54	ب) الواقع العملي للسياسة النقدية الحذرة و فعاليتها	
54	(ج) ايجابيات السياسة النقدية الحذرة	
55	(د) سلبيات السياسة النقدية الحذرة	
56	موقف و فعالية السياسة المالية في معالجة التضخم	المطلب الثاني:
56	الرقابة الضريبية	أولا:
56	أ) مفهومها	
57	ب)	
57	(	
58	(	
58		ثانيا:
58	(	
59	(	
59	( )	ثالثا:
59	(	
60	(	
61	التوجه الحديث للسياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم	المبحث الثاني:
61	ماهية سياسة استهداف التضخم	المطلب الأول:
61		أولا:
62	(	
66	(	
68	(	
69	والإجراءات التي يجب مراعاتها في	ثانيا:

## فهرس المحتويات

69	(	
75	( إجراءات يجب مراعاتها في استهداف التضخم	
78	قواعد السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم	المطلب الثاني:
78	أسباب تبني استهداف التضخم كقاعدة للسياسة النقدية	أولاً:
78	(	
79	(	
79	قواعد السياسة النقدية في استهداف التضخم	ثانياً:
79	( قاعدة تايلور في استهداف التضخم	
84	(	
84	(	
85		ثالثاً:
85	( ص بالمتغيرات الاقتصادية	
85	( المعاملات التي تضبط الانحراف في التضخم وفجوة الإنتاج	
86	(	
86	(	
86	(	
87		خلاصة
89	النمو الاقتصادي و فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهدافه	الفصل الثالث:
90	التحليل النظري للنمو الاقتصادي	المبحث الأول:
90	النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي	المطلب الأول:
90		أولاً:
90	( نظرية أدام سميث	
90	( " "	
91	(	
91	(	
91	نظرية "شامبيتر" (Joseph Schumpeter)	ثانياً:

## فهرس المحتويات

92	تحليل النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	المطلب الثاني:
92		أولاً:
92	" " (	
93	" " (	
94		ثانياً:
94	" " (	
98	(Modèle du Club de Rome)	ثالثاً:
101	مدرسة التعديل ونظام التراكم (l'école de la régulation et régime d'accumulation):	رابعاً:
102		خامساً:
102	(	
103	(	
104	(	
104	(	
106	مفهوم النمو الاقتصادي و محدداته	المبحث الثاني:
106	مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه	المطلب الأول:
107		أولاً:
107		ثانياً:
107	(	
108	(	
108	(	
108	(	
108	(	
108	(	
109	(	
109	محددات النمو الاقتصادي	المطلب الثاني:
109		أولاً:

## فهرس المحتويات

110		ثانيا:
111		ثالثا:
112	التخصص والتقدم التقني	رابعا:
112	( التخصص والإنتاج الواسع الكبير	
112	( معدل التقدم التقني	
113		خامسا:
114	الاستثمار الأجنبي المباشر	سادسا:
115	فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف النمو الاقتصادي	المبحث الثالث:
115	تبني المنافسة و حرية الدخول إلى الأسواق	المطلب الأول:
116		أولا:
117	التحليل التجريبي	ثانيا:
118	الاستثمار في التعليم	المطلب الثاني:
118		أولا:
119	التحليل التجريبي	ثانيا:
121	تخفيض مستوى التذبذب و الأخطار	المطلب الثالث:
121		أولا:
123	التحليل التجريبي	ثانيا:
124	تحرير التجارة الخارجية	المطلب الرابع:
125		أولا:
127	التحليل التجريبي	ثانيا:
128	حماية البيئة	المطلب الخامس:
128		أولا:
129	التحليل التجريبي	ثانيا:
129	دعم الديمقراطية	المطلب السادس:
130		أولا:
131	التحليل التجريبي	ثانيا:

## فهرس المحتويات

132		خلاصة
	دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	الفصل الرابع:
135	مفهوم السياسة الاقتصادية و أهدافها	المبحث الأول:
135	تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها	المطلب الأول:
135		أولا:
135	( :	
136	(	
136		ثانيا:
136	(	
137	(	
137	(	
137	(	
137	هـ) سياسة التوقف ثم الذهاب	
137	أهداف و قيود السياسة الاقتصادية	المطلب الثاني:
138	أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير	أولا:
138	( أهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير	
138	( قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير	
139	أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل	ثانيا:
139	( أهداف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل	
139	( قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل	
139	النموذج الاقتصادي و طرق تحليل السياسة الاقتصادية	المطلب الثالث:
140		أولا:
140	( أنواع المتغيرات	
142	( تكوين العلاقة بين المتغيرات	
142		ثانيا:
142	(	

## فهرس المحتويات

143	(	
146	العلاقة المتبادلة بين التضخم والنمو الاقتصادي	المبحث الثاني:
146	أثر النمو الاقتصادي على استقرار الأسعار	المطلب الأول:
147	التفسير النقدي للعلاقة بين النمو والتضخم	أولاً:
147	التفسير الهيكلي للعلاقة بين النمو والتضخم	ثانياً:
148	تفسير النيوكنزي	ثالثاً:
150	أثر التضخم على النمو الاقتصادي	المطلب الثاني:
150		أولاً:
150	( التضخم والنمو في الطلب الكلي الحقيقي	
151	( التضخم وعناصر النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي	
153		ثانياً:
153	(	
154	(	
156	(	
156	(	
157	(	
158	(	
159	التحليل التجريبي للعلاقة المتبادلة بين التضخم والنمو الاقتصادي	المطلب الثالث:
159		أولاً:
160		ثانياً:
161	ميكانيزم انتقال الأثر من التضخم إلى النمو الاقتصادي	ثالثاً:
162	( ←	
163	( ← + ←	
164	إستراتيجية السياسة الاقتصادية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	المبحث الثالث:
164	اثر سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي	المطلب الأول:
164		أولاً:

## فهرس المحتويات

166		ثانيا:
166	( المؤيدين للأثر السلبي	
167	( المؤيدين للأثر الايجابي	
168	دور السياسة الاقتصادية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	المطلب الثاني:
168	النماذج المتعلقة باستقرار الإنتاج في ظل استهداف التضخ	أولا:
169	( " "	
169	( " "	
170	( " " " "	
172		ثانيا:
173	آليات السياسة النقدية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	ثالثا:
174	( استهداف التضخم و النمو في حالة وجود صدمة عرض	
175	( استهداف التضخم والنمو في حالة غياب صدمة عرض	
175	ج) استهداف التضخم و النمو في حالة وجود تضخم دفع التكاليف	
176	د) استهداف التضخم و النمو في حالة وجود تضخم دفع الطلب	
177	(	
178		خلاصة
180	محددات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما	الفصل الخامس:
181	دور نموذج الانحدار الخطي العام و أشعة الانحدار الذاتي في تفسير الظاهرة التضخمية	المبحث الأول:
181	نموذج الانحدار الخطي العام	المطلب الأول:
181	تعريف نموذج الانحدار الخطي العام	أولا:
183	( شروط) نموذج الانحدار الخطي العام	ثانيا:
186	تقدير نموذج الانحدار الخطي العام باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية	ثالثا:
188	اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي العام (إيجاد معامل التحديد $R^2$ )	رابعا:
190	ية لتقديرات المعالم للنموذج الخطي العام	خامسا:
191	نماذج أشعة الانحدار الذاتي	المطلب الثاني:

## فهرس المحتويات

191	:VAR (VARMA)	أولاً:
192	VAR	ثانياً:
193	:	ثالثاً:
195	محددات التضخم في الجزائر حسب نموذجي الانحدار الخطي العام وأشعة الانحدار الذاتي	المطلب الثالث:
195		أولاً:
195	( اختيار المتغيرات	
195	( (ADF)	
198	ج) تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج:	
199	التحليل الاقتصادي لمحددات التضخم في الجزائر	ثانياً:
199	(	
199	(	
200	(	
200		ثالثاً:
200	(	
201	VAR (	
206	ج) التفسير الاقتصادي لنموذج VAR	
208	(	
212	دور التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ في تفسير النمو الاقتصادي	المبحث الثاني:
212	مفهوم التكامل المشترك	المطلب الأول:
213	خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية و شروط التكامل المشترك	أولاً:
214	(ECM)	ثانياً:
215	اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	المطلب الثاني:
215	اختبار درجة تكامل المتغيرين	أولاً:
215		ثانياً:
216	( الخطوة الأولى	

## فهرس المحتويات

216	(	
216	التكامل المشترك بين $k$ متغير و تقدير نموذج تصحيح الخطأ	ثالثا:
218	محددات نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر على المدى الطويل والقصير باستعمال مقارنة اينغلي غرانجر (ENGELE-GRANGER)	المطلب الثالث:
218	أولا: تحديد متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام باستخدام طريقة المربعات	أولا:
218	( تحديد متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام	
220	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	ثانيا:
222		ثالثا:
223	(ECM)	رابعا:
223		خامسا :
223	( تأثير الإنفاق الحكومي و الواردات	
224	( تأثير الاستثمار	
224	ج) تأثير التضخم	
225		خلاصة
227	موقف و فعالية السياسة الاقتصادية الكلية من التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر	الفصل السادس:
228	تطور السياستين النقدية و المالية خلال الفترة (2000-2014)	المبحث الأول:
228	تطور مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2014)	المطلب الأول:
229	تعديل قانون النقد و القرض في 2001	أولا:
229	ون النقد و القرض في 2003	ثانيا:
231	التعديلات التي جاء بها الامر رقم 04-10	ثالثا:
231		رابعا:
232	تطور مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	المطلب الثاني:
233	(2004-2001)	أولا:
233	البرنامج (2009-2005)	ثانيا:

## فهرس المحتويات

234	"(2010-2014)"	ثالثا:
236	تطور التضخم و النمو الاقتصادي و موقف السياسة الاقتصادية الكلية منهما	المبحث الثاني:
236	تطور التضخم و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014	المطلب الأول:
236	و علاقته ببعض المتغيرات خلال الفترة 2000-2014	أولا:
237	( العلاقة بين التضخم و التغير في الواردات	
238	(	
240	تطورات معدل النمو الاقتصادي و علاقته ببعض المتغيرات خلال الفترة 2000-2014	ثانيا:
240	( علاقة النمو الاقتصادي مع التغير في الاستثمار	
242	(	
243		ثالثا:
244	دور أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	المطلب الثاني:
244	أدوات السياسة المالية و فعاليتها في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	أولا:
244	(	
245	(	
246	أدوات السياسة النقدية و دورها في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي	ثانيا
246	(	
247	(	
247	إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر	المبحث الثالث:
247	موقع السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الاستهداف	المطلب الأول:
247	مدى وجود أسباب لتبني سياسة الاستهداف	أولا:
248	( موقع السياسة النقدية في الجزائر	
250	( حاجة الاقتصاد الجزائري إلى سياسة الاستهداف	
251	ج) الخصائص اللازمة للسياسة النقدية في الجزائر	

## فهرس المحتويات

252		ثانيا
254	إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية لاستهداف التضخم و النمو الاقتصادي	المطلب الثاني:
254		أولا:
254	(	
255	(	
256	(	
257	الإستراتيجية المثلى لاستهداف التضخم و النمو الاقتصادي	ثانيا:
258	(	
259	(	
259	(	
261		خلاصة
263		خاتمة
		قائمة المراجع
		الملاحق

# فهرس الجداول و الأشكال

## فهرس الجداول و الأشكال

الصفحة	فهرس الجداول.	الترقيم
196		الجدول (1.5)
198	تحديد متغيرات النموذج التضخمي باستخدام طريقة المربعات الصغر	الجدول (2.5)
201		الجدول (3.5)
202	نموذج التضخم في الجزائر حسب أشعة الانحدار الذاتي	الجدول (4.5)
205	العلاقة البيئية بين متغيرات النموذج التضخمي في الجزائر	الجدول (5.5)
209	اختبار السببية لمتغيرات النموذج الت	الجدول (6.5)
219	تحديد متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام باستخدام طريقة المربعات الصغرى	الجدول (7.5)
221	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	الجدول (8.5)
222		الجدول (9.5)
223	(ECM)	الجدول (10.5)
256		الجدول (1.6)
256		الجدول (2.6)
257		الجدول (3.6)
	<b>فهرس الأشكال</b>	
36	قائتي العبور من سعر الصرف إلى أسعار الاستهلاك	الشكل (1.1)
73		الشكل (1.2)
74	انتقال من سعر الفائدة إلى مستوى الأسعار	الشكل (2.2)
155		الشكل (1.4)
162	ميكانيزم الانتقال من التضخم إلى النمو الاقتصادي	الشكل (2.4)
165	قنوات السياسة النقدية اتجاه فجوة الإنتاج	الشكل (3.4)
173	منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي في حالة صدمات العرض	الشكل (4.4)
176	منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي	الشكل (5.4)
177	منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي في حالة التشغيل الكامل	الشكل (6.4)
211	العلاقات السببية الظاهرة و الخفية بين متغيرات النموذج التضخمي	الشكل (1.5)

## فهرس الجداول و الأشكال

222	" "	الشكل (2.5)
237	العلاقة بين التضخم و التغير في الواردات	الشكل (1.6)
240		الشكل (2.6)
242	العلاقة بين معدل النمو الحقيقي و نسبة التغير في الإنفاق الحكومي وال	الشكل (3.6)
243	العلاقة بين التضخم و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و الاسمي	الشكل (4.6)
245		الشكل (5.6)
245		الشكل (6.6)
246		الشكل (7.6)
247		الشكل (8.6)
258	مخطط توضيحي يبين السياسات و التي يمكن الاعتماد عليها من أجل في الجزائر	الشكل (9.6)

مقدمة

فيما يخص مكافحة التضخم وتخفيض مستويات عجز الموازنة العامة وكذا ميزان المدفوعات الجارية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق التوازن في جانبه الحقيقي ( )  
بشكل كبير إلى تلك السياسات التوازنية التي ركزت على استقرار الأسعار بدل الاستقرار في القطاع الحقيقي، وهذا ما يبدي أهمية السياسة الاقتصادية الكلية المركزة على الاستقرار الاقتصادي الكلي الحقيقي من مع النمو، والذي يتطلب توسيع مجال الأهداف و تطوير أدوات إضافية للسياسة النقدية و المالية ( )

أجل الخروج ببرامج تقوم على المرونة و احتياجات كل اقتصاد، و خاصة ما تعلق به و التي يقاس من خلالها نجاح الحكومات و فعالية السياسات الاقتصادية.  
إن نجاح السياسة الاقتصادية الكلية وتفعيل دورها في تحقيق مبتغاه وكذا الأدوات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف، وهذا في إطار احترام مجموعة من القيود تتعلق بطبيعة العلاقة

الاقتصادي، فإن تبني سياسة اقتصادية تستهدف النمو سيكون سببا في ارتفاع مستويات الأسعار وتسريع وتيرة التضخم، و هذا مما يتعارض و هدف استقرار الأسعار؛ لذلك فإن الإطار الذي يرهن نجاح السياسة الاقتصادية الكلية في مثل هكذا ظروف هو الخاص بالسياسات الاقتصادية الظرفية التي تتمثل أهدافها بشكل عام في الوصول إلى وتيرة نمو معينة تساعد في تخفيض مستويات البطالة مع الحفاظ على مستويات التضخم عند ادني مستوى لها، كما يضاف لها في بعض الأحيان احترام التوازن في ميزان المدفوعات الجارية أو كذلك التوازن الموازي (و التي يمكن أن تمثل قيودا أكثر منها أهداف) والمشكلة في مجموعها أربعة أهداف  
" (Nicolas Kaldor,1971) ."

ؤدي إلى

والإنتاج، وبالتالي

التي يتخذها الأ

هذا الأخير لا ي  
تأثير  
تأثير  
عن تأثيرات  
" "

: و له تأثير

تأثيرا على النمو " " ومن ثم في الوصول إلى تضخم عند أدنى مستوى له مع نمو اقتصادي  
عند أعلى معدل ممكن يعتبر تحد كبير أمام الفاعلين في مجال ا  
الكلية، خاصة في ظل  
ظروف كتلك التي يمر بها .

### أولا- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في التعرف على الكيفية التي تحقق استقرار الأسعار مع زيادة في حجم الناتج  
المحلي الإجمالي، وذلك من خلال الوصول إلى المزيج الأنسب من سياسات مكافحة التضخم وسياسات  
النمو الاقتصادي التي تحقق أدنى معدل

### ثانيا- هدف الدراسة:

مهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى إبراز السبل و الأدوات التي يجب الاعتماد عليها لتفعيل السياسة  
الاقتصادية في استهداف التضخم و النمو انطلاقا من تشخيص واقع الاقتصاد الوطني من حيث محددات  
التضخم و النمو في مستوى الناتج الداخلي الخام و كذا طبيعة العلاقة بينهما، دون إهمال موقف السياسة

### ثالثا- إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الدراسة ووصولنا إلى أهدافها، سنحاول الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:  
كيف يمكن تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر لاستهداف التضخم و النمو الاقتصادي  
الحقيقي؟

ومن السؤال الرئيسي للبحث ارتأينا أن تكون أسئلته الفرعية كالاتي:

- ❖ محددات التضخم و أي السياسات الاقتصادية انسب لتخفيض مستوياته
- ❖ ما هي محددات النمو الاقتصادي و أي السياسات انسب لرفع مستوياته؟
- ❖
- ❖ ما هي محددات التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وما هو شكل العلاقة بينهما؟
- ❖ ما هي الإستراتيجية التي تنتهجها السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر بخصوص التضخم والنمو
- ❖ الاقتصادية الكلية في الجزائر أن تستهدف التضخم والنمو الاقتصادي؟

رابعاً- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يعتبر الطلب الكلي من أهم محددات التضخم، كما تعتبر سياسة استهداف التضخم من

الفرضية الثانية: تعتبر التكنولوجيا أهم محددات النمو الاقتصادي، كما تعتبر السياسة المالية أهم

الفرضية الثالثة: تعبر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عن علاقة عكسية، و يمكن للسياسة

بين أصحاب القرار وخاصة بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، للوصول إلى تحديد المعالم المثلى لسياسة

الفرضية الرابعة: يعتبر نمو حجم الإنفاق العام من أهم المؤشرات التضخمية في الاقتصاد الجزائري، كما

تعتبر تطورات أسعار السوق النفطية من أهم محددات النمو الاقتصادي فيها، إلا أن العلاقة بينهما غير

الفرضية الخامسة: تمارس في الجزائر السياسة النقدية الانكماشية لمكافحة التضخم، كما تنتهج السياسة المالية غالبا العجز الموازي من أجل تحفيز النمو.

الفرضية السادسة: في الجزائر

من خلال تبني التحليل المعياري و الذي مفاده بناء نموذج اقتصادي يحدد المتغيرات المفسرة للمتغيرين و من ثم تحديد الأدوات الفعالة في استهدافهما.

خامسا- حدود الدراسة:

بالنسبة لحدود الدراسة التي ارتأينا أن يدرس فيها موضوعنا فهي على جانبين مكاني وزماني:

44

مشاهدة خلال الفترة (1970-2014) من اجل نموذج أكثر مصداقية، تم من خلالها الاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) في تحديد المتغيرات المفسرة للظاهرة التضخمية، أما محددات النمو فقد استعملنا بخصوصها نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والتي سمحت لنا بتحديد الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية في الاجل القصير.

سادسا- منهج الدراسة

والذي أدواته الوصف في الجزء النظري

المكافحة للتضخم وكذا سياسات النمو الاقتصادي، ثم استنتاج أهم معالم السياسة الاقتصادية الكلية التي يمكن اعتمادها لتفعيل السياسة الاقتصادية في الجزائر.

أما فيما يخص الجزء التطبيقي لموضوع دراستنا ف

تقوم بتحليل بيانات بعض المتغيرات التي لها علاقة با

في الجزائر

لمول الممكنة للاقتصاد الجزائري والمؤدية إلى وضعية جيدة لكل من التضخم والنمو الاقتصادي، ومنه استنتاج الأدوات اللازمة لتفعيل السياسة الاقتصادية في استهدافهما.

## ثامنا- الدراسات السابقة:

رأسات تناولت: محددات التضخم ، نماذج النمو الاقتصادي و محدداته، العلاقة بين التضخم و النمو، استهداف التضخم و دور السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو؛ أما موضوع استهداف التضخم و النمو النمو التي تبحث عن

حلها دول الاتحاد الأوروبي؛ لذلك سنذكر بعضا من هذه الدراسات كما سيأتي:

### الدراسة الأولى:

أ. شلوفي عمير، و أ. عزاوي عبد الباسط العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام (TR) دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2016 مجلة

— (-) سبتمبر سنة 2017.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هي النقطة أو المعدل الذي يبدأ فيه التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام سلسلة زمنية ممتدة 1980 إلى 2016 و هذا بالاستعانة بالنموذج غير الخطي للعتبة ذو الانتقال الفوري (TR)

(2001) في تقدير هذا النموذج. توصلت الدراسة إلى وجود معنوية إحصائية

للمودج غير الخطي بين التضخم و النمو الاقتصادي بوجود عتبة التضخم عند مستوى 6.5%

التأثير السلبي القوي على النمو الاقتصادي في حالة تجاوز التضخم لهذا المعدل.

الجانب الذي ستهتم به دراستنا هي علاقة النمو بالتضخم و هل يمكن أن تكون العلاقة في الاتجاه

### الدراسة الثانية:

Yamna Achour Tani. Analyse de la politique économique algérienne. Sous la direction Du Professeur Cuong LE VAN. Thèse de doctorat de l'UNIVERSITE PARIS 1 - PANTHEON SORBONNE. Juillet 2013.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في البحث عن شروط نمو الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل، حيث قام بتحليل السياسة الاقتصادية الجزائرية، و بعدها تعرض إلى نماذج النمو الاقتصادي في الجزء النظري، أما في

هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عاملي الإنتاج (رأس المال و العمل) يساهمان بشكل جيد في النمو الاقتصادي (كميا و كيفيا) و لكن دون إهمال معامل الباقي في النموذج الذي يعكس حسب هذه الدراسة أهمية التقدم التكنولوجي و الإبداع، و تحسن تنافسية و إنتاجية المؤسسات في عملية النمو. في هذه الدراسة هو المتعلق بالتضخم و ما له من أهمية بالنسبة لأصحاب القرار و الفاعلين في السياسة الاقتصادية بحكم أنه عامل من عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي.

#### الدراسة الثالثة:

Sami Ben Mim ; L'efficacité de la politique économique : le rôle du marché du travail et des marchés financiers ; Thèse de doctorat de l'UNIVERSITE PARIS XII VAL-DE-MARNE. Janvier 2004.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في إعادة الاعتبار لمشكل فعالية السياسات الاقتصادية في إطار تحليل نظري هذه الدراسة من مشكلة عدم فعالية سياسات التوازن و سياسات إعادة (stabilisation et relance)، و قد كان الهدف منها هو اقتراح مبررات للتعارض القائم بين نتائج الدراسات النظرية و الدراسات التجريبية، حيث تعرض في التحليل النظري إلى الصراع القائم بين منطري رس الكنزية، النقدية و النيوكلاسيكية من اجل فهم جيد للمقاربات النظرية و تفسير ظهور التناقض بين السياستين النقدية و المالية بدل مناقشة مشاكل كل سياسة على حدى. أما في الجانب التطبيقي فقد قامت الدراسة بالاهتمام بالسلوك الاستراتيجي لعمال أمام سياسات إعادة الدفع ، الذي يكمن في الرضى بمقايضة دنيا للأجور مقارنة بمعدل التضخم في ظل خطر الطرد من العمل. كما تم دراسة المشكل المتعلق بفعالية سياسات الاستقرار و اختيارات السياسة المختلطة من خلال تمارين المحاكات. انتهت هذه الدراسة إلى أن فعالية السياسة المالية مرهونة بفشل

على رؤية خاطئة فيما يخص المشاكل المتعلقة باتخاذ القرار المتعلقة بالسياسة النقدية و هذا ما يفسر تعارض نتائجهم النظرية بتلك التجريبية. كما توصل نتائج المحاكات إلى أن الاقتصاد غير قادر على الوصول إلى

بعد الصدمة و بالتالي ضرورة تبني سياسات الاستقرار. من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تستطيع أن يكون لها آثار حقيقية في المدى القصير و الطويل، و أن السلطات النقدية غير قادرة على مراقبة الاسعار من خلال الاتار المتعاكسة لسياساتها. و من هنا استهدفت دراستنا تغيير طريقة البحث من تبني النظريات الاقتصادية إلى الانطلاق من الواقع الاقتصادي إلى الأدوات اللازمة لاستهداف التضخم و النمو أي التحليل المعياري بدل التحليل الواقعي، بدون محاكات.

#### الدراسة الرابعة:

Inflation and Growth Targeting. Pui Chi IP. paper presented to the 32nd Conference of Economists held in Canberra, ACT, in September/October 2003.

هذه الدراسة إشكالية اهتمام البنوك المركزية باستهداف التضخم لوحده، و اقترحت إضافة النمو الاقتصادي كمتغير آخر يقترن مع تلك السياسة بالنسبة للاقتصاد الاسترالي، من خلال مشكل تسببها في حالة الركود، فوصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل ليس مضمونا عندما يكون التضخم مضبوطا بين 2 و 3%، و أضافت أن السياسة النقدية لا تملك ميزة نسبية في بلوغ استقرار الأسعار، و أشار "سفانسن" أن أداة الكنزيرة و منحني فلييس في استهداف التضخم غير ممكن في بعض الأحيان، و أن معدل البطالة غير المسرع للتضخم (NAIRU) يتجه إلى أن يكون مجالا بدل أن يكون معدلا. و توصلت هذه الدراسة إلى أن استهداف التضخم فقط غير مناسب لتعظيم الرفاهية خم و النمو الاقتصادي فهو الأكثر مناسبة لذلك. و هذا هو الهدف الذي نبتغيه من بحثنا ألا و هو استهداف التضخم و النمو بالشكل الذي يضمن الرفاهية الاجتماعية، بحكمها الهدف الأساسي بالنسبة للحكومة الجزائرية.

#### تاسعا- المصطلحات:

الإنتاج، معدل البطالة غير المسرع للتضخم.

#### عاشرا- أقسام الدراسة:

للإلمام بكافة جوانب الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا، سنحاول معالجة هذا الموضوع وفق

من المتغيرات الاقتصادية الكمية و الكيفية، كما خصص الثاني الكلية في

مواجهة التضخم و مدى فعاليتها في ذلك من خلال مقاربات تقليدية و حديثة. أما الفصل الثالث فقد  
تحديد مفهومه و محدداته مع موقف و فعالية السياسة الاقتصادية  
الكلية في استهدافه مع ذكر بعض التجارب في ذلك، كما اهتم الفصل الرابع من هذه الدراسة بمفهوم  
السياسة الاقتصادية و اهدافها مع التعرض إلى مضمونها وطرق تحليلها، تم  
على تفسيرات نظرية وأخرى تطبيقية، و من ثم تحليل إستراتيجية السياسة  
الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو من خلال معرفة اثر سياسة استهداف التضخم على النمو  
نظريا و ميدانيا، و كذا معرفة النماذج التي تعرضت لاستهداف التضخم والنمو الاقتصادي، ليأتي آخر  
عنصر من هذا الفصل مهتما بآليات السياسة النقدية و المالية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي.  
اهتم الفصل الخامس من هذه الدراسة بالجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية وكيف يمكن لنموذج أشعة  
الانحدار الذي أن تضبط المتغيرات التي تحدد الظاهرة التضخمية في الجزائر وكذا ديناميكيته، و كذا النمو  
الاقتصادي و علاقته بالتضخم من خلال نموذج تصحيح الخطأ، أما السادس فقد خصص هو الآخر إلى  
تحليل تجريبي تعلق بعرض تطور السياستين النقدية و المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014  
شهدت هاتين السياستين العديد من الإصلاحات من حيث الهيكل و المضمون ليكون لها جدوى اقتصاديا  
و اجتماعيا و سياسيا، و الذي تم عرضه في ثاني عنصر من هذا الفصل من حيث تطور التضخم و النمو  
و الضعف في ذلك من اجل  
إضفاء نوع من الفعالية في استهدافهما من خلال إستراتيجية تم اقتراحها في ذلك.

# فهرس الرموز

## فهرس الرموز

الصفحة	مدلوله	الرمز
11	الاستثمار والادخار (أي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات)	<b>IS</b>
11	( في سوق النقود )	<b>LM</b>
11	منحنى فيليبس	<b>Pc</b>
17		<b>CPI</b>
17	الرقم الانكماشى للنتاج المحلي الإجمالي	<b>GDP<sub>D</sub></b>
20		<b>PPI</b>
22	النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	<b>NGDP</b>
22	النتاج المحلي الإجمالي الاسمي الحقيقي (محسوبا بأسعار سنة الأساس)	<b>RGDP</b>
33		<b>NAIRU</b>
98	"	<b>MIT</b>
118	" " " " " "	<b>MRW</b>
		<b>AK</b>
119		<b>OECD</b>
122		<b>RBC</b>
122	نموذج "جونس" و "مانولي" و "ستايتي"	<b>JMS</b>
123	نموذج "اسيموغلو" و "زيليوتي"	<b>AZ</b>
129	إدارة التغيرات التقنية	<b>DTC</b>
131	" " " " " "	<b>MGS</b>
147	رة والتنمية الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة	<b>UNCTAD</b>
154	منحنى الطلب الكلي	<b>AD</b>
154	منحنى العرض الكلي	<b>AS</b>
161		<b>TFP</b>
163	( )	<b>IAGT</b>
174		<b>IT</b>
180	نموذج أشعة الانحدار الذاتي	<b>VAR</b>

## فهرس الرموز

195		<i>ADF</i>
196	معايير "اكايبك"	<i>AIC</i>
196	معايير "شوارتز"	<i>SC</i>
214		<i>ECM</i>
215		<i>OLS</i>

الفصل الأول

التحليل النظري للتضخم

وديناميكيته

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

---

الاقتصادية فيما يخص ظاهر

، مما يبرز هذه الظاهرة الناجمة عن تغير البيئة التي جاءت فيها كل

تي

الملاحظ هو اشتراك في

بما في طبيعته، الأمر الذي أدى إلى

اختلاف المعايير التي استند إليها الاقتصاديون في

جعل علماء الاقتصاد والإحصاء يبحثون في الطرق والوسائل المثلى

العوامل التي تتسبب في إحداث الظاهرة التضخمية، وكذا الآثار التي تخلفها، دون أن ننسى أهمية تحليل

وتفسير العلاقة التي تربط التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة

المكونة لهذا الفصل.

### المبحث الأول: التضخم في النظرية الاقتصادية

رغم الاختلاف في و الاقتصادية فيما يخص ظاهرة التضخم،

إلا أن هناك همزة وصل بينها في يخص طبيعة التحليل، وعلى هذا الأساس فإن هناك تحليلاً كمياً وآخر

### المطلب الأول: المقاربة الكمية في تفسير ظاهرة التضخم

اشترك في هذا الشكل من التحليل كل من الت

تحليل مدرسة كومبرج، ثم تحليل "ويكس" (K.Wiksell) من مدرسة ستوكهولم ، ثم "كينز" من

نظريته العامة، وفي الأخير تحليل مدرسة شيكاغو عن طريق "ميلتون فريدمان" (M.Freidman)

ولكن من هذه الأشكال من التحليل من اشترك في

ومدرسة كومبرج وتحليل مدرسة شيكاغو)

مدرسة ستوكهولم السويدية) وذلك من متغيرة النقود إلى متغير الطلب على النقود كمحدد للتضخم، ليأتي

في الإنتاج.

### أولاً: التضخم كظاهرة نقدية

:

أ) تحليل "فيشر" والنظرية الكمية للنقود: من بين مختلف الوظائف التي يمكن للنقود أن تؤديها في

تسهيل تسيير المعاملات وتساعد على تضييق الفجوة الزمنية في المبادلات القائمة على الم

استخدام النقود في ل سلعة بالنسبة إلى

1.

إن ما يقدمه الكلاسيك فيما يخص المستويات المطلقة للأسعار يستند إلى الكمية المعروضة من النقود في

التداول، وبالتحديد إلى ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود والتي تفيد ن الكمية المتداولة من النقود في

<sup>1</sup> : د. أسامة الدباغ. ( ) هلية للنشر و التوزيع. الطبعة العربية الأولى . الأردن. 2007. 55-59.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

أن التغير في هذه الكمية بالزيادة أو النقصان

سيؤدي إلى تغير الأسعار بنفس النسبة تماما وفي نفس الاتجاه.

جاءت الصيغة الجبرية للعلاقة بين النقود و " " الشكل التالي:

$$D = pQ \dots \dots \dots (1.1)$$

جمالي  $D$  : نفقات هذه السنة والتي يمكن كتابتها في شكل جداء  $(M \times V)$

$$D = M \times V :$$

$M$  : مدية ممثلة في النقود الورقية والمعدنية المتداولة.

$V$  : سترجاع النقود أو عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقود في

$Q$ .

$p$  :

$Q$  : الكمية الإجمالية المشتراة من السلع.

وبالتالي يمكن كتابتها على الشكل التالي: هذه المعادلة (1.1)

$$\sum_{i=1}^n pq = PT$$

وبالتالي:

$$\sum_{i=1}^n pq = PY$$

$Y$  :

$$M * V = PT \dots \dots \dots (2.1)$$

تمثل هذه المعادلة علاقة صريحة بين كتلة النقود " : " "

( الحقيقي للإنتاج )

تغير<sup>1</sup>.

النقود هي التي تحدد قيمتها

<sup>1</sup>:H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation .opu.1place centrale de Ben Aknoute (Alger). 1984.p14-15.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

(ب) تحليل مدرسة كومبريدج ومعادلة الأرصدة النقدية: " " " " "

مدرسة كومبريدج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة تعتبر الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود

غير انها تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد اساسي لحجم الدخل النقدي<sup>1</sup>.

يرجع "مارشال" الطلب على النقود أو ما أطلق عليه "شابيرت" (Chabert) " " " " "

أساسية إلى دافع الدخل، والذي يقصد به ميل ا ( ... ) إلى الاحتفاظ

" " " بلة مشترياتهم من السلع والخدمات؛

الاقتصادية من أرصدة نقدية في لحظة من اللحظات من دخولهم (R) وهذه

النسبة تتغير بتغير مستوى<sup>2</sup>؛ بالتالي يتركز تحليل مدرسة كومبريدج على العوامل التي تحدد طلب

لمى النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة (سعر الفائدة، مقدار تروة الفرد

ت في المستقبل حول أسعار الفائدة أسعار السلع... الخ)،

ن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأمد القصير نفس نسبة التغير في

وعلى هذا النحو يمكن التعبير عن التالي:

$$M = K(y * P) \dots \dots \dots (3.1)$$

:

: M

y : الناتج الوطني الحقيقي (الدخل الوطني الحقيقي).

\* : p

\*\* : K يعبر

وي إلى قيمة الدخل الوطني النقدي (y \* p) تمثل القيمة النقدية للإنتاج الوطني

: (Y) ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة (3.1)

<sup>1</sup> : عبد المنعم علي السيد. دراسات في النقود التطبيقية. دار الجامعات المصرية. 1976 . 197 .

<sup>2</sup> : سهير محمود معنوق. النظريات و السياسات النقدية. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الأولى. 1989 .. 19 .

\* : يختلف عنه في معادلة فيشر ( متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T )

\*\* : يشير إلى النسبة من الدخل الوطني التي يرغب الاعوان الاقتصادية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل .

$$M = K * Y \dots \dots \dots (4.1)$$

وفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود (الأرصدة النقدية) تتبعاً للدخل، نظراً لأن هناك نسبة معينة

الاحتفاظ بها في صورة ارصدة نقدية سائلة، وهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق،  $K$

وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>

(ج) تحليل مدرسة شيكاغو والنظرية المعاصرة لكمية النقود: \* في تحليلهم لآ

التضخمية لنمو مخزون ا

التكلفة التي يدفعها المجتمع في الاجل الطويل كئمن للتوسع النقدي ستفوق الفوائد المؤقتة التي يجنيها المجتمع

والمقترح

ي قد ينخفض في الأجل الطويل، بحيث بتضخم متغير، مما

لى إعطاء تفسيرات خاطئة لمؤشرات الأسعار النسبية

2.

" " للتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لا بد من أن نشير إلى

فية لـ "فيشر" و ذلك في :

✓ ( ) بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود

" " الوطني الحقيقي أو على الأسعار، وتمثل هذه

"مصيدة السيولة" في فترة الكساد، والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تتبعها زيادة

مقابلة في

✓ كامل في ارتفاع مستويات الأسعار، دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود أو الناتج الوطني،

وهذه النتيجة

<sup>1</sup> : ضياء مجيد الموسوي. الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية). مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. 2004. 86.

\* : (R.Selden) (E.Legner) (J.Klein) (P.Cagon) (Milton.Freidman)

(Robert.Lucas) (Karl.Brummer) أن الاقتصاد الخاص في الأساس يتصف بالاستقرار، وبالتالي فإن التدخل الحكومي عادة ما يضر

حكومة يجب أن تكون لديها سياسات نحو عدد محدود من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات زيادة عرض النقود، الإنفاق الحكومي، الضرائب و

الدولة؛ ويلزم إزاء هذه المتغيرات إتباع قواعد محددة، كأن تكون زيادة مخزون النقود بنسبة مئوية ثابتة ومعينة، مع توازن ميزانية الدولة عبر أربع أو خمس سنوات في المتوسط، على أساس

أن كمية النقود هي المحدد الأول للأسعار والنشاط الاقتصادي؛ وبالتالي فهم ينادوا بسياسة نقدية يكون فيها معدل الزيادة في عرض النقود

<sup>2</sup> :أ.د. صالح تومي . مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي.. دار أسام . 2004. 24.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

✓ زيادة في الطلب على السيولة (انخفاض سرعة دوران النقود) والأثر المتبقي ينعكس في تغير الأسعار والنتاج الوطني.

✓ ان التغير في كمية النقود يدعمه التغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه  
تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.<sup>1</sup>

يستنتج من هذه التصورات أن تحليل "فريدمان" قائم على توزيع التأثيرات في كمية النقود على كل من المتغيرات التي ذكرت في معادلة "فيشر"  $(P, y, V)$  وذلك بشكل كامل في بعض الأحيان، وبشكل في أحيان أخرى، و هذا الذي يميزه عن نظرية "فيشر"؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أن التصورات الأربعة التي أتى بها "فريدمان" والتي تلخص مجموعة من التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات الأربعة  $(P, y, V, M)$  بعاملين هما: العوامل المحددة للطلب على النقود

ثانيا: التضخم عند "ويكسل" و "كينز"

أ) تحليل ويكسل للتضخم: إن الفترة التي جاءت فيها نظرية "ويكسل"  $(K. Wiksell)$

تكوين للنظرية الكمية التي أتى بها النيوكلاسيك " " " "

تخرج عن إطار التغير في الأسعار الناتج عن التغير في كمية النقود .

يكون في مجموعه ما بين متغيرات حقيقية وأخرى نقدية والتي تشكل " "

وبالتالي العلاقة - هي التي تفسر الظاهرة التضخمية، ولذلك يجب

ديناميكية الاقتصاد في مجموعه من أجل البحث عن التوازن؛ أما فيما يخص قانون المنافذ ل"ساي"، فإن

الحالة التي يحدث فيها التطابق بين العرض والطلب على

لذلك يشير ويكسل إلى أن: « ارتفاع أو انخفاض في سعر سلع

يفترض وجود اختلال في التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة... وما يصدق على

عموما... الارتفاع في المستوى العام للأسعار إذا هو قابل

للإدراك في هذا الافتراض، أين أصبح الطلب الإجمالي

<sup>1</sup> : محمد عزت غزلان. اقتصاديات النقود و المصارف. دار النهضة العربية. بيروت . لبنان. 2002. 302.

<sup>2</sup> : سهر محمد معتوق. النظريات والسياسات النقدية. 155 .

« وبذلك لخص "ويكسل" مشكل الارتفاع في الأسعار كله في الاختلال بين العرض والطلب على

أن المتغيرات النقدية هي التي تشرح هذا الاختلال، فبالنسبة ل

أي معنى سوى الطلب النقدي و الذي

الذي يحدد التغير في الطلب و بنفس الشكل عرض السلع هو الآخر مرتبط بالكتلة النقدية حيث يتسنى

، و بالتالي التوازن أو الاختلال الحاصل بين قوى العرض والطلب يكسوه غطاء

1 .

(ب) التحليل الكنزي للتضخم: تمثل في التوسع في الطلب

( دلالات تفوق معدلات النمو في العرض، مؤ

أهمية حالة التوازن في الاقتصاد، حيث يصبح للطلب الزائد أهمية في إحداث التضخم في

الموارد في الاقتصاد، بينما تتلاشى تلك الأهمية إذا كانت هناك موارد غير مستغلة، ففي هذه الحالة يصبح

بالإمكان التوسع في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد دون التأثير على الأسعار

وازن عام إلى أخرى.<sup>2</sup>

(في المدى القصير) على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل

، ومن ثم فإن التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق

الوطني (الاستثمار) يحدد التغير في مستوى التوظيف

الدخل الوطني.

ثالثا: النظريات الحديثة للتضخم

التضخمية في ثلاثة أشكال من التحليل:

( تحليل ما بعد الكنزيين و نظرية دفع التكاليف (*Post Keynesian Theory*) : ظهرت هذه

النظرية في الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ركزت حينها على عدة أسباب في شرحها وتفسيرها

للظاهرة التضخمية، وسطرت هدفا رئيسيا مفاده إعطاء نظرة حقيقية لنظام خلق الائتمان، والمسمى بنظرية

<sup>1</sup>: H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation.opcit.p33-34.

<sup>2</sup> : حاتم أمير مهران. التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي و دور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي. (0702) . المعهد العربي للتخطيط.

(Wray,2001, Smithin 2012)، والذي يقتضي بأن كل عامل يؤدي إلى ارتفاع

النقود، سيكون سببا كامنا في ارتفاع المستوى العام للأسعار "روبنسون"

(John Robinson, 1979) «أهم ما أبصرت به الثورة الكثرية كان... بأن المستوى العام

للاسعار في الدول الصناعية محدد بالمستوى العام للتكاليف، و... أن الأثر الرئيسي الذي يقع على

التكاليف موجود في العلاقة بين معدلات الأجور النقدية (*Mony- wage rates*) و كذا الإنتاج

لكل وحدة عمل». <sup>1</sup>:

$$P = KW/A \dots\dots\dots(5.1)$$

حيث أن هذه المعادلة تعبر عن ند المعادلة الكلاسيكية للتبادل، وتشارك هي الأخرى مع الاقتص

لمدرسة ما بعد الكثرينين "سيدني" (Sidney Weintraub) " " " " " "

<sup>2</sup>: (Davidson, 1994)

*W*: معدل الأجر الاسمي المتوسط؛

*A*:

*K*: ) *k+1*، أين يكون أدنى مستوى له في حالة *k*

.(

من خلال ذلك، ترتفع الأسعار عند ارتفاع الأجور الاسمية أو عند ارتفاع معامل التصحيح *K*

انخفاض الإنتاجية المتوسطة للعمل؛

أبعد من ذلك، وفي ظل بقاء ربح السهم أكثر استقرارا، فإن هذا يعطي إشارة لنظرية روبنسون، بأن

:

$$P = \frac{W'}{W} - \frac{A'}{A} \dots\dots\dots(6.1)$$

$\frac{A'}{A}$

$\frac{W'}{W}$

أين يعبر كل من

<sup>1</sup>: JOHN Smithin. A Hand Book Of Post Keynesian Economics (Second Edition). Ed J.E King, Cheltenham: Edward Elgar, Forth Coming: November 2011. P1.

<sup>2</sup>: .2



## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكته

و بتالي فحسب هؤلاء، النمو في عرض النقود يأتي من العجز الجاري للقطاع الحكومي، والذي يمول مبدئيا

و بالتالي فإن

الزمني للتضخم (*Time Path Of Inflation*) لا يمكن تحاشي التضخم في المستقبل

افتراض هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية.

(ج) نظرية النيوكلاسيكيون الجدد (*New Neoclassical*): يعتبر التحليل الذي أطلق

النيوكلاسيكي الجديد مركزا للأبحاث الخاصة بالسياسة النقدية، ليصبح كإطار عام ضمن أدبيات الاقتصاد

يكن في الأصول ا

1:

" (Goodfriend) "

لتوافق الزمني الأ (Intertemporal Optimization) ✓

✓ إقحام المنافسة غير الكاملة و التوازن المكلف للأسعار في المدى القصير ضمن ديناميكية الاقتصاد

تعتبر العوامل النقدية أو عوامل الطلب في النظرية النيوكلاسيكية الجديدة المفتا

دمجها لمزوجة الأسعار في المدى القصير (*Price Stikiness*)، في

كامنة لصدمات العرض في تفسير النشاط

وذلك كما أشير إليه في نظرية الد

النموذج النيوكلاسيكي الجديد يسلم باختلاف القنوات التي يعمل من خلالها ميكانيزم النموذج الكنزري

فالنموذج الجديد للنيوكلاسيكيين الجدد الخاص بمنحنى *IS-LM-Pc* يجعل من مستوى الأسعار متغير

داخليا، أين يشير منحنى *IS* إلى الاستثمار والادخار (أي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات) ،

1: .462

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

ويشير منحى  $LM$  إلى الطلب والعرض النقدي ( أي معادلة التوازن في سوق النقود)، أما منحى  $PC$  فيرجع

إلى منحى فيليبس؛ كما يعتبر النيوكلاسيكيون الجدد كذلك أن التوقعات شي

التضخم، ولكن مع قبول هذه التوقعات كشيء قابل للتعديل بالنسبة للعائلات، من خلال قواعد السياسة

تكمن الخاصية البارزة في النموذج الجديد لـ  $IS-LM$  في كون مفتاح علاقاته السلوكية مشتق من القرارات

التي تتخذها العائلات و المؤسسات؛ وكتيجة لذلك، تستخدم هذه العلاقات التوقعات المستقبلية في

$IS$  النمو الاقتصادي المتوقع بسعر الفائدة الحقيقي، والذي يعتبر اندماج

مهم لنظرية الاستهلاك الحديثة؛ في حين تربط مكونات كل من العرض الكلي و منحى فيليبس، التضخم

الحالي بالتضخم المستقبلي المتوقع وفجوة الإنتاج، حيث يمكن اشتقاق هذه العلاقة من قرارات التسعير

الاحتكارية، والتي تكونت من خلال الفرص العشوائية لتوازن السعر، مع تعريف ملائم لمستوى الأسعار.

**المطلب الثاني: المقاربة الكيفية و الهيكلية في تفسير ظاهرة التضخم**

**أولاً: تفسير النظريات الكيفية للتضخم**

جاءت النظريات المفسرة للتضخم من الناحية الكيفية في حين من التحليل، يتمثل الأول في

الثاني في تحليل ، وذلك كالاتي:

أ) تحليل النظرية الجديدة للسوق: " " : «تذكر أن عالم المنافسة الكاملة هو عالم من لا

يملك تحديد السعر، والمؤسسة في هذا العالم هي المؤسسة الصغيرة جدا بالنسبة إلى سوقها بحيث لا يمكن

لها أن تؤثر في سعر السوق، بل تأخذه كما هو دارج» أسواق المنافسة الكاملة في الاقتصاد

الة المثالية التي طالما طاق

الأسواق الاقتصادية التي تتحكم فيها مجموعة من الشركات الضخمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> : آ . سامويلسون، وليام . د . نوردهاوس . ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د . أسامة الديباغ . اقتصاد . ترجمة الطبعة الخامسة عشر . دار الأهلية للنشر و التوزيع . الطبعة الأولى

" " (J.S.Bain) " " (K.W.Rotschild) " " (W.Fellner) " "

والتي تشكل في مجملها (j.Houssiaux) مجموعة من الاقتصاديين الذين كونوا الـ

يمكن تلخيص مضمونها في:

✓ رجل الأعمال له القدرة على التأثير في السوق

✓ هناك عدد محدود من رجال الأعمال (Oligopole)

، وبالتالي فهو يقوي قدرته الاحتكارية بشكل يسمح له بتوجيه السوق

1 .

إلى فائدته

حسب هذا التحليل، تكون الشروط الهيكلية الداخلية للمؤسسة عناصر قوة لديها والتي أشار "هوسيو"

إلى بعض منها وهي: الاحتكار من حيث المادة الأولية، براءة الاختراع، التقدم التقني،

والتركيز الأمثل؛ وفي ظل هذه المعطيات الهيكلية يقول "بيرو" (Perroux): «اها تسمح للمؤسسة بحيازة

وضعية مهيمنة، اين تفرض على البيئة بان تكون مواءمة لتعديلها الهيكلية بد ن العكس في

«؛ وبالتالي فإن بنية للسوق كهذه، تؤدي إلى أن يكون الاقتصاد في وضعية تضخمية، ناتجة

عن مجموعة من السلوكيات التي تتخذها الشركات الكبرى، كأن تقوم ب: التواطؤ\*

\*\*\*

(ب) تحليل المدرسة المؤسسية: تعتبر المدرسة الم (Institutionnalisme)

الاقتصادي الرأسمالي المعاصر في السبعينيات من القرن العشرين.

الاتجاهات البشرية في علم الاقتصاد البرجوازي قد افترضت ضمنا ثبات واستقرا

لرأسمالية، فإن هذه المدرسة لا تفترض تباها؛ من هنا يعطي مفكرو هذه

الشركات الكبرى، النقابات العمالية» أهمية خاصة ومحورية في تحليل واقع الرأسم

<sup>1</sup>: H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation. op.cit. P58-59.

\* : (Collusion) : و هو الوضع الذي تتفق فيه شركتان أو أكثر على تحديد أسعارها أو إنتاجها ، و اقتسام السوق فيما بينها ، أو قيامها بجمعة بضع الـ المتعلقة بأعمالها.

\*\* : حرب الاسعار: و التي خفض فيها المؤسسة اسعار منتجاتها إلى مستويات تجعل الآخرين يحققون خسارة.

\*\*\* : (Dumping)

توصل من خلال ذلك إلى نتيجة مفادها

التي  
تضخم في العالم الرأسمالي.  
ذاك في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام لم تعد كافية لمواجهة م

يعتبر موقف "جون كنيث غالبريت" خير من يمثل هذه المدرسة؛ حيث يعطي أهمية خاصة لقوتين  
(مؤسستين) ويعتبرهما مسؤولاً مسؤولية كبيرة في إحداث الظاهرة التضخمية وهما:  
التي سبق ذكرها، وقوة النقابات العمالية من خلال الضغط على أرباب العمل برفع مستويات أجور عمالها،  
دون النظر إلى مستويات الإنتاجية التي يحققونها، والذي مؤداه الارتفاع في المستوى العام للأسعار، من  
جور ومستويات الأسعار، والموضحة في التحليل أدناه.<sup>1</sup>

في

" "

لكل ساعة عمل يجب أن يبقى أكبر من تكلفة

ولكن لا يتحقق هذا في الواقع لأن هناك بنى اجتماعية و  
تمثلة في بنية سوق العمل،  
وسلوك القلة الاحتكاري للمقاولين، والتي تدمج ارتفاع التكاليف في السعر،  
إليه "سليشتر"  
(S.H.Slichter) في كتابه "تضخم تكلفة الأجور" (*Wage cost inflation*) وبالتالي فالتوازن يتحقق  
في زيادة في مستويات الأجور عن الإنتاجية هي زيادة تضخمية.<sup>2</sup>

يشير "برونفينبرينر" و"هولزمان" (*Bronfenbrenner et Holzman 1963*)

بسببين يتصلان بجانب العرض، واللذان يمثلان نوعاً من ممارسة القوة في الأسواق من قبل بعض المجموعات؛  
يتمثل السبب الأول في الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنسوبيها، بينما يتمثل السبب الثاني في  
الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> : د. رمزي زكي . التضخم في العالم العربي (بحوث و مناقشات اجتماع خبراء) مداخلة بعنوان : الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم ال  
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. دار الشباب للنشر. الطبعة الأولى. 1986. 36-37

<sup>2</sup> : H.Temar. les explications théoriques de l'inflation. op.cit. P61 .

<sup>3</sup> : حاتم مهرا. التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي و دور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي. مرجع سابق ص5.

ثانيا: تفسير النظريات الهيكلية للتضخم

(أ) تحليل "بوشي" للتضخم: قام "بوشي" بعرض التضخم في ( )  
التكاليف) ولكن في شكل أكثر توسعا يرجع إلى التطور الهيكلي، ويقوم تحليله على رد تضخم التكاليف  
الناتج عن ارتفاع الأجور في ظل محدودية الإنتاجية الحدية، ويشير إلى أن أي ارتفاع في الأجور الحقيقية  
لضرورة إلى التضخم، أين يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية إعادة تنظيم  
أو تركيز على استثمارات، من شأنها أن ترفع من مستوى الإنتاجية الحدية وكذا الأجور الحقيقية؛ وبالتالي  
بالنسبة لـ "بوشي" لا تنعكس في رد فعل السوق من خلال ارتفاع في مستويات  
سعار، وإنما بتعديل في هياكل الإنتاج والهياكل الاجتماعية، ويضيف بشكل عام أن الدولة لم يكن لها  
أبدا القدرة على مقاومة الضغوط النقابية، وإن كان تدخلها بشكل غير مباشر  
القوانين والتشريعات التي تدخل ضمن شروط ممارسة العمل، والمتعلقة بعقود  
الأدنى، الأجر الاجتماعي وأخطار العمل، وبالتالي

فالدولة بمده الأعمال الوسيطة (التشريع، التقنين) ستعمل على تعديل النشاط النقابي.<sup>1</sup>

( تحليل "ف.بيرو" (F.Pirroux) للتضخم: حسب "بيرو"، الاقتصاد الليبرالي ليس اقتصاد تلقائي،  
فالهياكل أو البنى السياسية، المؤسسية، الاجتماعية والفكرية لا تمثل عوامل خارجية (حسب ما يعتقد  
"فيردمان")، والتي تؤثر مباشرة في تحديد مستوى أسعار السلع وكذا في تحديد الأجور وتطور الكتلة النقدية،  
وقد وصل إلى أن التضخم هو ظاهرة مرتبطة بالنظام (النظام المتكون من تلك الهياكل السابقة) وليس  
وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الفرنسي، ويضيف "بيرو" إلى أن التضخم  
المستمر أو الدائم هو ظاهرة في المدى الطويل، وأن التدخلات على المتغيرات ليست كافية، لأن التدخل  
يجب أن يركز على هذه الهياكل.

(ج) تحليل المدرسة الهيكلية: استنادا إلى تجربة العديد من دول أمريكا اللاتينية، فقد اعتبر المنتمو إلى  
المدرسة الهيكلية أنه من الصعب تفادي التضخم في اقتصاديات تعاني من المعوقات الهيكلية، والتي يعرفها  
تركيبية الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية للقطر  
" " (Thorp 1971)

<sup>1</sup> ,2: H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation.opcit.pp79-80-83-84.

المعني، والتي التوسع في الإنتاج، ويشير الهيكليون على وجه التحديد إلى أن عدم مرونة عرض الغذاء، وقيود النقد الأجنبي إضافة إلى قيود الموازنة، تمثل بدرجة كبيرة المعوقات الهيكلية للنمو وتساق الحجة في هذا الصدد بأن ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من زيادة في الدخل، تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في إنتاج الغذاء، ويرى الهيكليون أن قيود النقد الأجنبي تتمثل بصفة أساسية في نمو عائداته بمعدلات لا تسمح بمقابلة ال الغذاء، بسبب التنمية المتسارعة والنمو الآلي للسكان، كما يعزى القصور في الموارد المالية الحقيقية إلى نزعة

1 .

### المبحث الثاني: تعريف التضخم، قياسه وآثاره

رق قياسهم له، على أساس الخلفية النظرية التي يتبناه كل واحد منهم، مما أدى إلى تباين آثاره، و في ما يلي سنتعرض إلى تعاريف مختلفة للتضخم نبرز من خلالها تطور محددات الظاهرة التضخمية و ما لذلك من تأثير على طرق قياس التضخم وكذا الآثار التي يخلفها.

### المطلب الأول: تعريف التضخم و قياسه

و الذي يرجع إلى

تغير الظروف التي يظهر فيها التضخم ( ) .

أولاً: تعريف التضخم: يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية عانت منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، ولا يخفى على أحد أن انتشاره من بلد لآخر بقوة نموه من فترة لآخرى

دي لنا أن تعريف التضخم ليس بالأمر الهين، حيث يصطدم بكثير من

<sup>1</sup> : حاتم أمير مهران. التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي و دور صنابير النفط في الاستقرار الاقتصادي .مرجع سابق ص6.  
<sup>2</sup> : . الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد. النظرية الاقتصادية الكلية. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2003. 312.

طبقا لهذا التعريف

يعبر التضخم عن عملية مستمرة وعامة للارتفاع

المتراكم للمستوى العا<sup>1</sup>.

يعرف "غاندنير آكلي" (Gandner Ackley) « المحسوس في المستوى

« واستنادا إلى هذا التعريف لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها

الأسعار بشكل متقطع وغير رسمي، أو عندما يكون في سعر قليلا جدا وغير محسوس

: « إن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن التي يجب تحليلها وفقا لمعايير

« (Grouther) " " : « الحالة التي تبدأ فيها قيمة النقود

بالانخفاض، أي عندما تبدأ الأسعار بالارتداد « واستنادا إلى "بيجو" تتوفر حالة التضخم: «

الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر نتاج التي

2. «

لذلك، و بشكل عام فان التضخم هو ذلك الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذ

في العرض و/ أو الطلب تفسره متغيرات اقتصادية، اجتماعية و سياسية تكون نتيجة سلوك الأعوان

الاقتصادية (عائلات، مؤسسات (اقتصادية أو مالية)، الدولة و العالم الخارجي).

### ثانيا: قياس التضخم

تعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر استخداما لقياس معدلات التغير في المتغيرات والظواهر الاقتصادية

، والتي : الرقم الانكماشى للنتاج المحلي الإجمالي (CPI)،

$GDP_D$

في أسواق المال مثل مؤشر الداوجونز... الخ.

<sup>1</sup> : Alain beitone, Antoine carzola, Anne-mary drai, Cristine dllo. Dictionnaire des sciences économiques. ARMAND COLIN dictionnaire/VUEF. Paris. 2004. p 248.

<sup>2</sup> : د. ضياء مجيد الموسوي. الاقتصاد النقدي (المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية). مرجع سابق. ص 214.

يتم في العادة حساب الرقم القياسي  
النقطة المرجع أو الوحدة المرجع التي يصطلح عليها نقطة الأساس  
1.

بالإضافة إلى

في

مؤشرات أخرى يتم من خلالها حساب معدلات التضخم والمتمثلة في: معامل فائض الطلب، ومعيار

أ) الأرقام القياسية للسعر:

تتمثل صيغ أرقام "لاسيبير" و "باش" القياسية في:

1) مؤشر لاسبير (Laspyre): "لاسيبير" للأسعار مقادير السلع لسنة الأساس كأوزان تعبر

عن أهمية السلع المختلفة في المقياس بحسب تبعا للمعادلة التالية:

$$P_{st}^L = \frac{\sum_{i=1}^N p_{it} q_{is}}{\sum_{i=1}^N p_{is} q_{is}} = \sum_{i=1}^N \frac{p_{it}}{p_{is}} \times w_{is} \dots \dots \dots (7.1)$$

:

$P_{ij}$  : في النقطة الزمنية  $j$  .  $Q_{ij}$  :  $i$  في النقطة الزمنية  $j$  .

$t$

$s \quad j = s, t \quad i = 1, 2, 3, \dots, N$  :

$i$  في القيمة الكلية

$$w_{is} = \frac{p_{is} q_{is}}{\sum_{i=1}^N p_{is} q_{is}} \quad \text{"لاسيبير"} \quad L :$$

للسلة السلعية للمؤشر في سنة الأساس.

توحي المعادلة أعلاه إلى طريقتين لفهم مؤشر "لاسيبير":

الأولى: اعتبار المؤشر مقياسا للقيمة الكلية للسلة السلعية لسنة الأساس

<sup>1</sup> : د. مصطفى بابكر. مؤشرات الأرقام القياسية. سلسلة أوراق عمل. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. بدون سنة. ص 3-4.

:

السلع في سنة الأساس.<sup>1</sup>

(2) مؤشر باش (Paasche): يستخدم مؤشر باش للأسعار مقادير السلع للسنة الجارية، كأوزان تعبر عن أهمية السلع المختارة في المقياس، وهو يحسب وفق المعادلة التالية:

$$P_{st}^p = \frac{\sum_{i=1}^N p_{it} q_{it}}{\sum_{i=1}^N p_{is} q_{it}} = \frac{1}{\sum_{i=1}^N \frac{p_{is}}{p_{it}} \times w_{it}} \dots \dots \dots (8.1)$$

$w_{it}$ : في السلة السلعية للمؤشر وذلك للسنة الجارية.

تجدر الإشارة إلى أن معظم وكالات الإحصاء الوطنية في العالم تستخدم مؤشري " " " لاسبير " "ديلات عليهما في حساب بعض المؤشرات الاقتصادية، والتي نخص بالذكر منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والرقم القياسي الضمني.<sup>2</sup>

✓ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق على الحاجيات المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنييتين ويهتم في العادة بأسعار وبالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كل

بنفس الكمية، فيؤخذ بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معاملات الترجيح.<sup>3</sup>

" لاسبير " :

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^N p_{it} q_{is}}{\sum_{i=1}^N p_{is} q_{is}} \times 100 \dots \dots \dots (9.1)$$

والذي يشبهه في بعض الحالات من حيث الشكل الرياضي

CPI

. PPI

<sup>1</sup> : 5-6.

<sup>2</sup> : 6.

<sup>3</sup> : محمد عبد الحميد فدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية ( ) . 2004/2003 . 46.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

✓ الرقم القياسي الضمني: يتم الحصول عليه من خلال قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة لنفس السنة مضروباً في مائة، و

أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما يضم جميع الأسعار (جملة وتجزئة)، ويعبر عنه أحياناً بالكمش<sup>1</sup>

" "

:

$$GDP_{it} = \frac{\sum_{i=1}^N p_{it} q_{it}}{\sum_{i=1}^N p_{is} q_{it}} \times 100 \dots \dots \dots 1(01)$$

ورغم أهميته، فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى وفي أفضل الحالات ثلاثياً (أي كل أربعة أشهر)، وبالتالي لا يكون متاحاً إلا بعد تأخر يتمثل في

إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة والتي يتم تقييمها جزافياً، يضاف

إلى ذلك أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل.

يختلف مؤشر  $CPI$  في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- $GDP_b$  أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة  $CPI$ .
- $CPI$  تكلفة مجموعة (سلة) من السلع المعطاة (ما بين منتج محلياً ومستورد) وهي  $GDP_b$  على ما أنتج في الاقتصاد كل سنة.<sup>2</sup>

: التي

يطرح إشكالا فيما يخص محتوى هذه السلة، فنظرياً محتوى هذه السلة يجب أن تراجع محتوياته بشكل

1996

الذي يقوم بحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأمريكي، أقيمت هيئة مستقلة على رأسها "

<sup>1</sup> : 6 .

<sup>2</sup> : أ.د. تومي صالح. مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي. 64 .

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

" (Michael Boskin) قفت على الطريقة التي يتم بها تكوين المؤشر، وحسب هيئة " " ) (1996) وُجد معدل نمو الـ  $CPI$  ونسبة تتراوح ما بين 0.8% - 1.6% في :

- ونات السلة لم تراجع بشكل جيد، في الوقت الذي يم فيه إلى المنتجات الأقل سعرا، وهذا ما أدى إلى ، من خلال الاتجاه إلى

ولذلك اثبتت دراسة اجراها البنك الفيدرالي قام بها "لوبو" و "راد" (Lebow et Rudd) 2001 هناك انحراف إحصائي بحوالي 0.6% أعلى مما تم تقديره حول معدل التضخم، أين كان نصف هذا الانحراف ناتج عن تح

.  $CPI$

أما فيما يتعلق بالملاحظات الخاصة بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج المحلي الحقيقي فهي<sup>1</sup> عبارة عن النسبة بين الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي أي:

$$GDP_b = \frac{NGDP}{RGDP}$$

:

$NGDP$  : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. (Nominal Gross Domestic Product)

$RGDP$  : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (Real Gross Domestic Product)

$RGDP$   $NGDP$  فيسمى أيضا بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

عبارة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولكن محسوبا بأسعار سنة الأساس

من جهة أخرى فإن معدل نمو المكمش هو عبارة<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> : Michael burda, Charles wyplosz. Macroéconomie à l'échelle Européenne. De boeck. Quatrième édition. Bruxelles. Belgique.2006.p 29-30.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

معدل نمو مكشم الناتج = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- رقم "فيشر" القياسي: لاسبير ، اقترح

الوسط الهندسي للمؤشرين كبديل، وعليه سمي المؤشر الناتج برقم القياسي، ويحسب حسب المعادلة:

$$p_{st}^F = \sqrt{p_{st}^L \times p_{st}^P} \dots\dots\dots (11.1)$$

يسمى برقم فيشر المثالي.<sup>2</sup>

- رقم "تورنفت" القياسي: اشتهر مؤشر "تورنفت" كنتيجة لاستخدامه في العديد من الدراسات

ويعرف بأنه الوسط الهندسي المرجح للأسد

تتمثل الأوزان المستخدمة للترجيح في متوسطات الحصص القيمة لتلك ال

:

$$p_{st}^T = \prod_{i=1}^N \left[ \frac{p_{it}}{p_{is}} \right]^{\frac{w_{is} + w_{it}}{2}} \dots\dots\dots (12.1)$$

ولتسهيل حساب المؤشر نأخذ اللوغاريتمات لطرفي المعادلة السابقة (12.1)

بالوسط الحسابي المرجح للتغيرات في لوغاريتم الأسعار بين سنة الأساس والسنة الجارية، أي:

$$\ell_n p_{st}^T = \sum_{i=1}^N \left( \frac{w_{is} + w_{it}}{2} \right) [\ell_n p_{it} - \ell_n p_{is}] \dots\dots\dots (13.1)$$

فإذا كان التغير في لوغاريتم سعر سلعة ما يمثل معدل التضخم لتلك السلعة، فإن مؤشر "تورنفت"

(13.1) يعكس بوضوح معدل التضخم في السلة السلعية.<sup>3</sup>

(ب) المؤشرات الأخرى:

(1) معامل الاستقرار النقدي: التي ترى أن الزيادة في كمية

النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إنما تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم

<sup>1</sup>: Agnès Benassy Benoît Coeuré, Pierre Jacquet, Jeun Pisy-ferry. Politique économique. De Boeck. Bruxelles. Belgic.première édition. 2005. .p218-219.

<sup>2</sup> . . . . .7  
<sup>3</sup> . . . . .8

يعبر عن معامل الاستقرار

:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots (14.1)$$

$B$  : نسبة التغير في الكتلة النقدية ( $M_2$ ) :  $\frac{\Delta M}{M}$  : نسبة التغير  $\frac{\Delta Y}{Y}$

في الناتج المحلي الإجمالي.

$B$  صفراً، فإن هذا يعني أن هناك تساويا في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي

الإجمالي، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة  $B < 0$  فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع

$B > 0$  عني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.<sup>1</sup>

(2) معيار فائض الطلب: ات الكنزية بخصوص الطلب الفعلي و

المستوى العام للأسعار، ذلك ان الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج، فإنها تدفع إلى

والتي ينتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يقود إلى حالة

:

$$D = (cp + cg + I + \Delta s) - Y \dots\dots\dots (15.1)$$

$D$  :  $cp$  :  $cg$

$I$  : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية  $\Delta s$  : الاستثمار في المخزون السلعي

$Y$  : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وبالتالي، زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن

ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يظهر في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.<sup>2</sup>

(3) معيار الإفراط النقدي: هو مؤشر يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملا

:

<sup>1</sup> : د. عبد الحميد قادي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تطبيقية). مرجع ص 47.

<sup>2</sup> : 48.

$$\lambda = \frac{M}{Y} \dots\dots\dots(16.1)$$

$M$  : كمية النقود معبرا عنها  $\lambda$

$Y$  :  $M_2$

على النحو التالي:

$$M' = \lambda Y_t - M_t \dots\dots\dots(17.1)$$

$M'$  :  $\lambda$

المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار  $Y_t$  : حجم الناتج المحلي الإجمالي  
الثابتة في السنة  $t$  :  $M_t$  : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: آثار التضخم

لقد خلفت الارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم آثار على عدة مستويات بالدخول، الموارد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، مما يجعل الحديث عن آثار التضخم غاية في الأهمية، لذلك ارتأينا أن نعالج هذه الآثار في النقاط التالية:

#### أولاً: أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل

( التضخم و إعادة توزيع الدخل الحقيقي: حتى يتم استخ

على فئات الدخل المختلفة، فإنه من المفيد أن تتصور الإنتاج الوطني الحقيقي على أنه رغيف كبير من الخبز أو كعكة كبيرة، وما يراد التوصل إليه هو تحديد من الذي سيحصل على قطعة أكبر، ومن الذي سيحصل التضخم؟ بالطبع هذا الرغيف سينمو ويكبر مع الوقت، سواء وجد تضخم أم لا، وهذا سيتيح من حيث المبدأ لكل فرد أن يحصل على قطعة أكبر نتيجة لزيادة معدلات الأجور والأرباح، إلا أنه في ظل التضخم يمكن أن يتغير التوزيع النسبي لهذا الرغيف بمعنى أن يحصل فرد أو فئة أو فئات معينة على نصيب أكبر مما تحصل عليه فئة أخرى، مما يؤثر على هيكل التوزيع النسبي للإنتاج

<sup>1</sup> : 49 .

الوطني الحقيقي لصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى، وهذا هو أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل  
1 .

( الأثر التوزيعي للتضخم بين الدائن والمدين: إن الأثر الذي يتركه التضخم

والمدين يعتبر من الآثار التي لا يمكن إغفالها عند مناقشة التضخم، فعندما يقترض شخص ما مبلغا من النقود لشخص آخر ويحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإن القوة الشرائية لهذه النقود تنخفض ويؤدي ذلك إلى خسارة الطرف الأول (المقرض) قوة شرائية حقيقية لصالح الطرف الثاني (المقترض)، أي أن الخسارة الحقيقية للمقرض تساوي تماما المكسب الحقيقي للمقترض.

(الأثر التوزيعي للتضخم على الأصول النقدية السائلة: عندما يزداد عرض النقود في اقتصاد ما بمعدل

أكبر من معدل زيادة الإنتاج، أو العرض الكلي للسلع والخدمات، فإن في المستوى العام للأسعار بمعدل يساوي هذا الفرق، مما يسبب خسارة حقيقية في الأصول النقدية السائلة التي يحتفظ بها الافراد بغرض المبادلات.

ثانيا: أثر التضخم على إعادة توزيع الموارد: عندما يؤدي التضخم إلى تفاوت معدلات ارتفاع أس مجموعات المختلفة من السلع والخدمات، فإن هذا يترتب عليه تغيير في هيكل الأرباح المتحققة في المجالات والأنشطة المتعلقة بتلك المجموعات المختلفة من السلع والخدمات؛ ولاشك ان هذا التغيير يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الموارد، بحيث يزداد توجهها نحو الأنشطة التي أصبحت تحقق أرباحا نسبية أعلى خلال فترة زمنية أقصر نسبيا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاع الخاص، وفي غياب خطة تنمية كاملة تسعى السلطة المركزية إلى تنفيذها وتحقيق أهدافها.<sup>2</sup>

ثالثا: أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية: تعتبر الكفاءة الاقتصادية من المعايير التي يستخدمها الاقتصاديون في الحكم على السوق وعلى إجراءات السياسة العامة، فهي تتمثل في الحصول على أكبر نفع من الموارد بأقل قدر من النفقات، فإذا ارتفع سعر السوق لسلعة معينة في اقتصاد ذي تضخم منخفض،

<sup>1</sup> : د. رمزي زكي. التضخم في العالم العربي. مداخلة عبد الحميد باشا بعنوان : تحليل الأثر التوزيعي للتضخم(مع الإشارة إلى حالة الكويت). 242-262.

<sup>2</sup> : جيمس جوارتيني، ريجارد استروب. ترجمة و تعريب: د. عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد. الاقتصاد الكلي - دار المريخ. الرياض. السعودية. 1999.

فإن البائعين والمشتريين يعلمون أنه كان هناك تغير فعلي في شروط /  
ويستطيعون الرد على ذلك بشكل مناسب؛ بالمقابل، من الصعوبة بمكان التمييز بين التغيرات في المستوى  
الإجمالي للأسعار في اقتصاد ذي تضخم عال، حيث أن تصاعد التضخم بمعدل 20 30%  
يدفع التاجر إلى تغيير قائمة أسعاره باستمرار، فيصبح التغيير في الأسعار وسط الفوضى.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: ديناميكية التضخم و علاقته مع بعض المتغيرات الاقتصادية

اراء الاقتصاديين حول ديناميكية التضخم و اسبابها وما يترتب عنها من علاقات مختلفة و متباينة

أظهرت ارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكمية و التي يظهر  
فيها، وكذا الأساس النظري الذي تعتمد عليه الأبحاث في تفسير الظاهرة التضخمية، لذلك كان لزاما علينا  
معالجة هذه الارتباطات بنوع من التحليل و التفصيل يظهر من خلال مجموعة من الأبحاث والدراسات  
التجريبية التي أجراها مجموعة من الاقتصاديين تبرز حركية التضخم و العلاقات التي تربطه بمكونات

### المطلب الأول: ديناميكية التضخم و علاقته بالبطالة

إلا أن أهمها يتعلق بتوقعات الأ

#### أولاً: تكوين الأجور و التوقعات التضخمية:

تجدر الإشارة إلى التسلسل الذي تتبناه الأعران الاقتصادية الخاصة والعامة في اتخاذ القرار،  
التالي:<sup>2</sup>  
✓ في نهاية السنة المعطاة (n-1) نعلم بمستوى مجموع المخزونات المتاحة (مخزون رأس المال، مستوى

( $\pi_t^e$ )

(

حل ارتفاع الأجور الاسمية للسنة الق (t).

✓ في الطرف الذي تتحدد فيه الأجور، يبدأ الاقتصاد بالعمل بحيث:

- من جانب الطلب: المنحنى  $IS-LM$  ( )

آني في كل من سوق السلع و سوق النقود.

- من جانب العرض: حددت الأجور في بداية الفترة عند المستوى المتفاوض عليه،

منحنى العرض و الطلب للسلع و الخدمات؛ في نفس الوقت، تأخذ الصدمات موقعها (مقبولة أو غير

(

$(p_t)$  يختلف عن مستواه المتوقع  $(\pi_t^e)$  .

- ... تعود الدورة وتتكرر مع تكوين جديد للتوقعات بالنسبة للفترة القادمة، مفاوضات حول

الأجور، ... الخ.

( تكوين الأجور: يجري تكوين الأجور في سوق العمل كالاتي: <sup>1</sup>

(1) من جهة الطلب على العمل:

$$N_d = \frac{\delta F(\bar{K}, L)}{\delta L} = \frac{W}{P} \dots \dots \dots (18.1)$$

بحيث:

$$: Y = F(L, \bar{K})$$

$$= W$$

$$= N$$

$$= P$$

وفي ظل ثبات سوق غير تنافسية أين تحدد المؤسسات مستوى

للسعر يتجاوز معدل الهامش  $\mu$  ، فإن هذا الأخير يكتب وفق العلاقة التالية:

$$p_t = W_t(1 + \mu) \dots \dots \dots (191)$$

(2) من جهة عرض العمل:  $(L_s)$   $(W/P)$

ترجم في علاقة عكسية بين معدل البطالة  $(u_t)$  :

<sup>1</sup> : 2 .

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

تكون الأجور الاسمية مثبتة، لا يعلم الأجراء حينها بالمستوى المستقبلي للأسعار، فالأجور الاسمية تثبت في عادة لفترة تدوم سنة كاملة، فإذا ارتفع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، فإن الأجر الاسمي لا يتوازن مرة أخرى، و بالتالي على العمال أن يقدروا التطور المستقبلي للأسعار في السنة المقبلة، و في النهاية:

$$\frac{W_t}{P_t^e} = G(u_t, z) \dots \dots \dots (20.1)$$

بحيث:

$(u_t)$ : معدل البطالة في الفترة  $(t)$ .

$Z$ : متغيرة مركبة تمثل كل العوامل الاخرى التي من شأنها ان تؤثر على عرض العمل ( سن العمل، تركيبة السكان، البيئة الاجتماعية و الثقافية...).

$$\frac{\partial G}{\partial z} > 0 \quad \frac{\partial G}{\partial u_t} < 0 :$$

بعضهما نحصل على:

$$P_t = P_t^e (1 + \mu) G(u_t, z)$$

فإذا افترضنا التركيبة الوظيفية التالية:<sup>1</sup>

$$G(u_t, z) = 1 - \alpha u_t + z$$

نحصل على:

$$P_t = P_t^e (1 + \mu) (1 - \alpha u_t + z)$$

$$\Rightarrow \pi_t = \pi_t^e + (\mu + z) - \alpha u_t \dots \dots \dots (21.1)$$

:  $\pi_t$

:  $\pi_t^e$

رى، وإذا كان الطلب على العمل يكتب على الشكل التالي:  $P_t = W_t (1 + \mu)$

:

$$\pi_{wt} = \pi_t^e + (\mu + z) - \alpha u_t \dots \dots \dots (22.1)$$

بحيث:

$\pi_{wt}$  : الاسمية.

و هذا لا يصح إلا في ظل فرضية ثبات الإنتاجية الحدية.

:

- :  $u_t, z, \mu$  يرتفع التضخم (كمعدل نمو الأجور الاسمية) مع ارتفاع

التضخم المتوقع، فإذا توقعنا تضخماً مرتفعاً جداً، فإن هذا يرجع إلى مستوى أسعار معطى خاص بالفترة

$$P_{t-1} \text{ يتجه إلى } P_t^e \Leftarrow W_t \Leftarrow P_t \text{ وبالتالي}$$

مستوى عام للأسعار معطى خاص بالفترة السابقة،  $\pi_t$ .

-  $u_t$  فإنه كلما كانت العوامل المجتمعة في Z

كان الهامش  $\mu$  الذي تضيفه المؤسسات على التكلفة الهامشية مرتفعاً، كان معدل التضخم

مرتفعاً جداً؛ فمعدل هامش مرتفع جداً من شأنه أن يرفع من مستوى الأسعار الج

$P_{t-1}$  معطى، و بالتالي ارتفاع التضخم. وهو نفس الحال بالنسبة ل Z

Z و يسحب الجور الاسمية نحو الأسفل، مما يستلزم انخفاض

$P_t$ .

-  $\mu, z, \pi_t^e$

ضعيفاً، لأنه في الفترة التي تستفحل فيها البطالة تخف فيها الاحتجاجات الجارية، وهذا ما يخفض من

مستوى الأسعار الجارية و بالتالي التضخم الجاري-  $P_{t-1}$  - :

$$u_t \uparrow \Rightarrow \downarrow W_t \Rightarrow \downarrow P_t$$

(ب) تكوين التوقعات التضخمية:

1) التوقعات المتكيفة: تم اقتراح هذا الشكل من التوقعات من طرف "كاغون" (Cagon, 1956) في

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

تفترض التوقعات المتكيفة بأن الأعوان الاقتصادية يراجعون توقعاتهم من خلال توقعاتهم الخاطئة في الفترة السابقة، بحيث يمكن كتابة معادلة التوقعات حسب الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\pi_t^e - \pi_{t-1}^e = \beta(\pi_{t-1} - \pi_{t-1}^e) \dots \dots \dots (23.1)$$

بحيث:

:  $\beta$

$$\pi_t^e = \pi_{t-1}^e \quad - \quad 0 = \beta \text{ يعبر ع}$$

-  $1 = \beta$ ، يعبر عن فرضية التوقعات الساذجة أو البسيطة، بحيث لم تأخذ التوقعات في الحسبان إلا آخر

-  $0 < \beta < 1$ ، يعبر عن الحالة التي

$$\pi_t^e = \beta \sum_{i=0}^{\infty} (1-\beta)^i \pi_{t-i-1} \dots \dots \dots (24.1)$$

2) التوقعات الرشيدة: التي لديهم،

والخاصة بالطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، وان كل هذه المعلومات متاحة في لحظة حصول التوقع والخاص تقبل ، وبالتالي لا توجد أي أخطاء توقعية آنذاك.

تجريبيا، يرجع طرح التوقعات الرشيدة إلى افتراض معرفة الأعوان لنموذج هذا الاقتصاد، واستخدامهم له في التوقعات، مع افتراضهم عدم وجود صدمات مستقبلية في المتوسط. لذلك يعتبر نموذج الأعوان ملائمة بالنموذج ، كما أن فرضية التوقعات الرشيدة تؤدي إلى تجانس بين التوقعات و

طريقة عمل الاقتصاد المفترضة.

ثانيا: منحني فيليبس

" " (A.W. Philips, 1958) علاقة عكسية بين التضخم و البطالة، و ذلك خلال الفترة

" " " " و 1861-1957 بالنسبة للاقتصاد البريطاني؛

<sup>1</sup>: 4.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

بالنسبة لبيانات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1900-1960، أين وجدوا حينها (ما عدا فترة الكساد العظيم) تلك العلاقة السلبية التي سميت "منحنى فيليبس"، بحيث تملك الحكومات من خلالها توليفات مختلفة لمعدل البطالة و التضخم؛ إلا أنه منذ سنوات السبعينات من القرن العشرين، شهد العالم اقتران معدلات تضخم مرتفعة مع معدلات بطالة مماثلة، فما الذي جرى بالنسبة لمنحنى فيليبس؟ أي تأصيل نظري وراء هذه العلاقة؟ لماذا وكيف تطور منحنى فيليبس خلال السنوات الـ 70

أ) **منحنى فيليبس المبدئي:** خلال التكوين المبدئي لمنحنى فيليبس (في سنوات الستينات) من طرف "فيليبس" نفسه و كذا ما قام به "سامويلسون" و "سولو"، كان التضخم المتوسط مقارب للصفر، و بالتالي

$$\pi_t^e = 0 \quad \text{تضمن ذلك افتراض فرضية حقيقية مفادها بان التضخم المستقبلي سيكون مساو للصفر} \quad (21.1) \quad 1:$$

$$\pi_t = (\mu + z) - \alpha u_t \dots \dots (25.1)$$

بالضبط العلاقة السلبية التي وصل إليها هؤلاء الاقتصاديين، و في هذه الحالة، فمستوى

$u_t$  يقود إلى مستوى للأجر  $W$  أكثر ارتفاعاً، و بالتالي إلى ارتفاع في

تضخم أكثر قوة، و هذا يأتي من الحلقة الحلزونية الأجور - أسعار كالاتي:

$$\downarrow u_t \Rightarrow \uparrow W_t \Rightarrow \uparrow P_t \Rightarrow \uparrow W_t \dots etc$$

أن هذه العلاقة اختفت خلال السبعينات، بحيث اقترنت معدلات مرتفعة لكل من التضخم

والبطالة. لماذا اختفى منحنى فيليبس؟ لأنه تبعاً للتغيرات في ميكانيزم

ميكانيزم تكوين توقعاتهم؛ بحيث أصبح من غير الممكن توقع تضخم معدوم.

ب) **منحنى فيليبس المرتفع:** يمكن افتراض أن التضخم من الشكل:  $\pi_t^e = \theta \pi_{t-1}$  ، أين يعبر  $\theta$

تضخم السابق، و هذا ظرف خاص بجيل من التوقعات المتكيفة:

$$\pi_t^e - \pi_{t-1}^e = \beta (\pi_{t-1} - \gamma \pi_{t-1}^e) \dots \dots (26.1)$$

$$\beta \gamma = 1 \quad \beta = 1 :$$

$$\pi_t = \theta \pi_{t-1} + (\mu + z) - \alpha u_t \dots \dots (27.1)$$

من أجل:

-  $\theta = 0$ ، نجد منحنى فيليبس المبدئي.

-  $\theta > 0$  لتضخم الفترة السابقة.

-  $\theta = 1$  :

$$\pi_t - \pi_{t-1} = (\mu + z) - \alpha u_t \dots \dots (28.1)$$

في النهاية: تغير هذا المعدل، و لفهم هذه العلاقة من

منحنى فيليبس المبدئي، فإن هذا يحملنا إلى تسمية جديدة "منحنى فيليبس المغير" أو "منحنى فيليبس

" لمنحنى فيليبس المبدئي، و الذي يعاد كتابة معادلته كمايلي:

$$\pi_t = \pi_{t-1} + (\mu + z) - \alpha u_t \dots \dots (29.1)$$

بحيث يمكن التعليق على المشاهدات الخاصة بالتضخم و البطالة خلال فترة السبعينات كارتفاع لقيمة  $\theta$ ،

$$\theta = 1 \text{ خلال الستينات إلى قيمة } \theta \approx 1$$

و بالتالي ارتفاع قيمة  $\theta$ ، جعل العلاقة البسيطة بين التضخم و البطالة تختفي، من أجل أن تبرز العلاقة

الجديدة بين البطالة و التغير في التضخم و تأخذ مكانتها.

1998 1970

$$\pi_t - \pi_{t-1} = 0.065 - 1.0 u_t \quad *$$

و من خلال العلاقة التي تربط كل من: معدل نمو الأجور الاسمية، معدل التضخم المتوقع

$$\pi_t - \pi_{t-1} = 0.076 - 0.75 u_t \quad :$$

).

(ج) منحنى فيليبس و معدل البطالة الهيكلية: يعبر معدل البطالة الهيكلية عن<sup>1</sup>

أجله يتساوى مستوى السعر المحقق (أو التضخم) مع مستوى السعر المتوقع للتضخم؛ في هذه الحالة:

$$\pi_t^e = \pi_t \Rightarrow u_t = \frac{(\mu + z)}{\alpha}$$

المعدل الهيكلية ينمو مع معدل الهامش  $\mu$  Z

<sup>1</sup> : 7 .

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

التغير في التضخم و البطالة علاقة لمعدل البطالة الجاري مع مستواه الهيكلي و التغير في التضخم أي:

$$\pi_t - \pi_{t-1} = -\alpha(u_t - u_n)$$

أكبر من مستواه الهيكلي، فإن معدل التضخم سينخفض و هكذا، وبالتالي:

$$\pi_t = \pi_{t-1} - \alpha(u_t - u_n) \dots (30.1)$$

$$\pi_{t-1} \quad u_t \quad \pi_t$$

NAIRU  $u_n$  معدل البطالة الهيكلي كمعدل البطالة الذي لا يسرع ا

( *Non –Accelerating – Inflation Rate of Unemployment* )

NAWRU ( *Non –* اسم يبلغ 6.5% في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أوروبا فيطلق عليه اسم

*Accelerating – Wage Rate of Unemployment* )

الأجور، و الذي يبلغ 10.1%، و الذي ينبغي أن يصحح من أرباح الإنتاجية (حوالي 1.5% سنويا في المتوسط) من أجل الحصول على معدل بطالة هيكلي يبلغ 8%.

الملاحظة الأولى: تختلف محددات المتغيرات  $\alpha$   $Z$   $\mu$  من بلد إلى آخر، و ذلك حسب نظام عمل العمل، حيث أننا نجد أن إقصاء العمال و إعادة توظيفهم أمر نادر جدا في اليابان، و هذا ما

الملاحظة الثانية: معدل البطالة الهيكلي المستخرج هنا هو معدل ثابت في الزمن، و هذا الثبات آت من

$\alpha$   $Z$   $\mu$  في الزمن، إلا ان حجم السكان النشطين مكونات المجتمع السكاني...

الخ هي عناصر تتغير حتما في الزمن.

المطلب الثاني: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الكمية و الكيفية

أهم تعقد الظاهرة التضخمية و تشعبها العديد من الاقتصاديين للتطرق إلى علاقته ببعض المتغيرا الاقتصادية التي تملك أهمية كبيرة في اتخاذ القرار من طرف الأعوان الاقتصادية وحتى أصحاب القرار، لذلك كان لزاما علينا عرض بعض من هذه المتغيرات الاقتصادية.

أولا: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكمية

يرتبط التضخم في غالب الأحيان بمتغيرات كثيرة تتعلق

جدا بكل ما من شأنه أن يكون له سعر، لذلك ارتأينا في هذا العنصر من البحث أن

( علاقة التضخم بعوائد السوق المالي، أسعار الفائدة، و النشاط الاقتصادي:

العلاقة بين العوائد المالية (في البورصة) و التضخم بعدة تفسيرات<sup>1</sup>

يخفف من الثروة الحقيقية للعائلات، وبالتالي يقلص من حجم استثمارهم، و من جهة أخرى يمكن أن

انخفاض أسعار أسهم هذه الأخيرة وما ينتج عنه من انخفاض

في عوائد حاملها، و بالتالي العلاقة العكسية بين العوائد المالية و التضخم.

تفسر العلاقة العكسية هذه بما يتسبب فيه التضخم من ارتفاع لأسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى

و بالتالي استبدال المستثمرين الاسهم التي يملكونها في محافظهم

بسندات تعمل بدورها على خفض أسعار هذه الأسهم ، الأمر الذي يرافقه انخفاض في عوائد حاملها،

وبالتالي العلاقة العكسية بين العوائد المالية للأسهم و التضخم؛ فمن الوقائع التي تثبت صحة العلاقة

كانت اتجاهات العوائد المالية تؤول إلى الانخفاض الذي اقترن مع فترات تضخم عالية، وهذا الذي ذكره كل

" هينينغ" (Henning) "بيغو" (Pigou) "سكوت" (Scott) 1978 في كتاب "

"

من جهة أخرى، فإن التضخم يمكن أن يدفع المستثمرين إلى تحاشي الاستثمار في السندات و التي لها قيم

(valeur à l'échéance fixe)، و الاتجاه إلى الاستثمار في الأسهم و الأصول المالية

الأخرى، و التي تتسم بأسعار قابلة للارتفاع، و هذا ما يشكل حماية ضد التضخم، مما يسمح لنا بإدراك

<sup>1</sup> : M'hamed Bettaieb, encadré par Céline Gauthier. La causalité entre l'inflation et les rendements boursiers réels au Canada. Mémoire de maitrise (spécialité finance). faculté d'administration, université de Sherbrooke. Canada. 1997. p12-25.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

إن أهمية التغيرات التي تحدث في الدورات الاقتصادية، و التغيرات في ظروف الأسواق المالية، تدفعنا إلى

( )

بعد هبوط او انهيار في الاوراق المالية في السوق المالي "كراش" (*Krach* 1929) في فترات التي عاشها الاقتصاد الأمريكي في التسعينات من القرن العشرين و التي تلت ارتفاعا واضحا في

( علاقة التضخم بسعر الصرف: إن الأثر الناجم عن سعر الصرف كقناة اتجاه أسعار الاستهلاك، هو

أهميته بالنسبة للقطاع الخاص. نظريا توجد قانتي عبور لسعر الصرف: قناة مباشرة، و قناة غير مباشرة، و

"كان" (*Kahn, 1987*) "مينون" (*Menon, 1995*) "غولديبيرغ كنيتر"

(*Goldberg and knetter, 1997*)؛ حيث تبرز أهميتهما في الاقتصاد المفتوح؛ و قد أشار "تايلور"

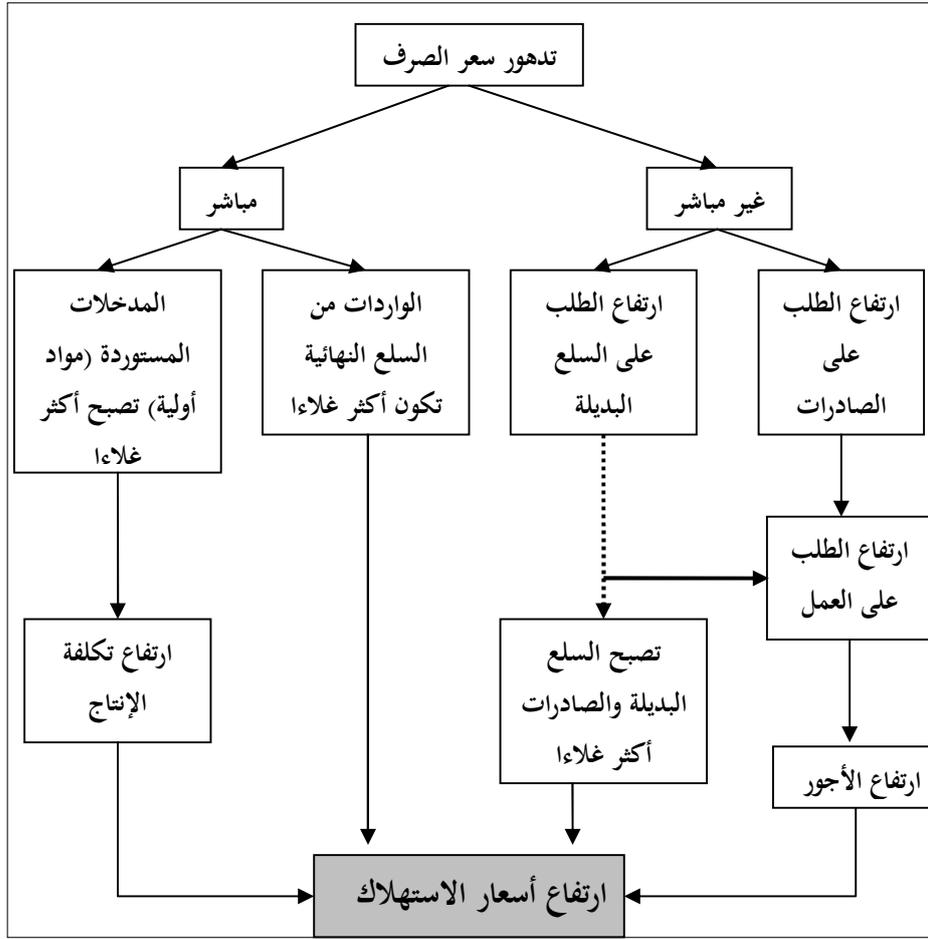
(*Taylor, 2000*)، إلى وجود قناة أخرى خاصة بالتوقعات؛ و حسب هذه النظرة

عندما تؤخذ التغيرات في سعر الصرف ثابتة و الأسعار مخططة بسبب توقعات الجمهور؛ و الشكل أدناه

1 :

<sup>1</sup> : Lavern McFarlane. Consumer price inflation and exchange rate pass-through in Jamaica. Research Services Department. Research and Economic Programming Division. Bank of Jamaica. Jamaica .October 2002. P2-p4.

الشكل (1.1): قانتي العبور من سعر الصرف إلى أسعار الاستهلاك



*Source: Lavern McFarlane. Consumer price inflation and exchange rate pass-through in Jamaica. Research Services Department. Research and Economic Programming Division. Bank of Jamaica. Jamaica .October 2002.p5.*

(الانفتاح الاقتصادي، الصدمات الخارجية و التضخم:

الأجانب، في تحمل المستوى العام للأسعار بطريقة أو بأخرى أسعار السلع المستوردة، في شكل يجعلها لا تعرف مسبقا الاتجاه الذي تأخذه هذه الأسعار، و بالتالي إذا تم تقصي ارتفاعا في التضخم، فإننا بذلك نتحدث عن أثر التضخم المستورد؛ لذلك أجريت العديد من الأبحاث

التضخم، و قد خلصت العديد منها إلى وجود<sup>1</sup>

قياسه في معظم الأحيان بالنسبة بين الواردات والنتائج المحلي الخام (Iyoha, 1973 ;Rogoff,1985 ;

<sup>1</sup> : ABDOULAY Zonon. Les Déterminants de L'inflation Au Burkina-Faso. Centre d'analyse des politiques économiques et sociales. Document de Travail №02/2003, Décembre 2003. P9.

(Romer,1993 ; Lane,1997 ; Temple,2002) أن التحاليل التي قدمها هؤلاء تختلف من

شخص إلى آخر.

فحسب "إيوها" ومن خلال دراسته حول عينة من الدول السائرة في طريق النمو، يعطي الانفتاح

لتراكم رأس المال العام، الذي من شأنه أن يخفض من نمو التضخم، وذلك

، حيث تعتبر الواردات حسب وجهة الرأي هذه ، كعوامل إنتاج تشارك في

رفع المستوى العام للإنتاج.

أصر بعض الباحثين الآخرين على الدور الذي يمكن أن تلعبه المديونية في تفسير العلاقة بين التضخم

والانفتاح الاقتصادي؛ فحسبهم العلاقة السلبية لا تكون إلا في الحالة التي تسد

مهمة من خلال الاقتراض، بحيث إذا كانت دولة ما مضطرة إلى تمويل وارداتها من خلال سعر صرف

تنافسي أو عن طريق مصادر محلية كالضرائب، فإنه يتبع ذلك ارتفاعا للتضخم.

يختلف مفهوم العلاقة بين الانفتاح والتضخم، من جهة حسب القدرة الإنتاجية للا

أخرى حسب درجة الإحلال بين السلع المحلية و السلع المستوردة. عموما، وحتى لو كانت هناك سياسة

جيدة في إدارة النقود من جهة السلطات النقدية، فإنه يمكن أن يكون للصدمات الخارجية آثارا مهمة على

المستوى العام للأسعار؛ حيث تترك تطورات السوق النفطية وارتفاع أسعار البترول آثارا مهمة على

مستويات الأسعار الخاصة بالدول المستوردة للنفط، والذي يشكل مشكلة لا يمكن تجاوزها بسهولة.

يشير "لونغانى" و "سواجيل" (Loungani and Swagel, 2001)

53 دولة في طريق النمو، إلى أن الصدمات التي تصيب أسعار المنتجات النفطية وحتى غير النفطية، تعطي

رد فعل سريع على التضخم، والذي يرتفع منذ السنة الأولى و يستمر حتى ثلاث سنوات أو أربعة، قبل أن

يصل إلى مستواه العادي.

( صدمات العرض، فجوة الإنتاج و التضخم: أعتبر الفارق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الكامن كعامل

مهم في تفسير الضغوط التضخمية؛ ففي المدى الطويل، يكون منحنى العرض الكلي عموديا وغير متأثر

بمستوى التضخم، إلا أنه في المدى القصير، يتحدد العرض الكلي بمستوى الطلب ويكون منحنى العرض

تعطي نقطة التوازن الناتجة عن تقاطع منحى العرض الكلي في المدى الطويل بالمنحنى نفسه في المدى القصير مستوى الإنتاج الكامن، بحيث تنتج بين الفترتين نقطة توازن خاصة بمستوى الإنتاج الملاحظ، والتي تتبع كل من مستوى الطلب و منحى العرض الكلي في المدى القصير.

1.

✓ ظ مستوى الإنتاج الكامن، فإن التضخم سينخفض مقارنة بمستواه

✓

✓

مستواه الطبيعي.

لذلك، أجمع العديد من الاقتصاديين على أن فجوة الإنتاج أو فارق الإنتاج يعبر عن العامل المفتاح في التأثير على التضخم، وقد قام هؤلاء وفي إطار السياسات النقدية، بتحليل العلاقات بين التغير في التضخم وكذا في فجوة الإنتاج باستخدام نماذج نظرية وتجريبية مختلفة (*Phelps and Taylor, 1997* ; *Rudebush and Swensson, 1998*).

نظريا، فإن منحى فيليبس المتقدم أو المرتفع\*

أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى أهمية مواصلة استخدام فجوة الإنتاج

*Orphanids and ; 1997, (Baude and Cette, 1997 ; Coe, Dt and Mc Dermott*

*Simon Van Norden, 1999, Iris Claus; 2000* , وهو الأمر كذلك بالنسبة للدول السائرة في

2000 *Agénor, Mc Dermott and Prasard*

اقتصاد النيجيري، أين تم الحصول على نتيجة مفادها وجود ارتباط عكسي بين التضخم وفجوة الإنتاج،

وبالتالي فإن أي صدمة تمس مستوى الإنتاج من شاكها ان تزيح الاقتصاد عن مستواه الطبيعي.

<sup>1</sup> : 10 .

\* : يوضح منحى فيليبس الأصلي العلاقة بين البطالة و معدل نمو الأجور، أما منحى فيليبس المرتفع ( ) " " (Mankiw.G.N ,1999).

ثانيا: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الكيفية

( علاقة التضخم بالعملة: ساسية التي تم تاكيدها في كل من المجالات السياسية والدراسات

التجريبية، و التي شكلت الناقل لآثار العملة إلى ديناميكية التضخم هي<sup>1</sup> «Trade integration» التفسيرات السياسية ، يناقش كداعم للمنافسة.

ذهبت البراهين المقدمة في هذا الموضوع، و في ظل المنافسة الكاملة إلى إحداث أثرين:

1) الأثر المباشر: يخص هذا الأثر الحالة التي تتميز فيها التكاليف بالشمولية او العموم، و التي من شاكها أن تضغط على تعويضات العمال، وكذا تخفيض أسعار الاستيرا .

2) الأثر غير المباشر: يتعلق هو الآخر بالضغوط المبتدعة الخاصة بالإبداع و الابتكار الذين يساهما في الرفع من الإنتاجية، والتي تساهم بدورها في خفض تكاليف الإنتاج؛ فإذا كانت الارتفاعات في معدلات الهامش\* (Markups) ثابتة أو مستقرة، فإن الانخفاض في تكاليف الإنتاج سيخفض من الضغوط بالنسبة للهوامش التي تريد المؤسسات أن تحملها على تكاليفها، و التي

من شاكها ان تعادل من اجاه التضخم نحو الارتفاع.

( علاقة التضخم بنظام الصرف: حظي اختيار نظام الصرف الامثل بنقاش كبير في نهاية القرن العشرين (80-90) وذلك في أدبيات الاقتصاد الكلي القائمة على المالية الدولية، حيث كانت معظم اجهاها<sup>2</sup> ضد تبني نظام صرف ثابت، بحكم انه يضيع على السلطة النقدية قدرها على المراقبة، وهو نفس الحال بالنسبة لنظام الصرف المرن، أين يكون تذبذب وعدم استقرار سعر الصرف أداة لتغذية التضخم؛ في حين نظام صرف وسط يعطي مرونة محدودة لسعر الصرف.

حسب الدراسات التي أجراها كل من "ليدرمان" و "بيفمان" (Leonardo Leiderman and Gil

Bufman, 1996) فإن أثر نظام الصرف على التضخم يبرز أهمية اختيار نظام الصرف، و خاصة في ظل

الأموال؛ لذلك و في ظل ظروف تتسم بمحدودية احتياطات

<sup>1</sup> : ARGIA M.Shordone, Globalization and inflation dynamics: The impact of increased competition (NBER Conference on International Dimensions of Monetary Policy held in Girona, Spain), Federal Reserve Bank of New York, June 9, 2007, p 5-7.

\* : هوم هذا المصطلح في المقاربة النقدية، و الذي مفاده أنه يعبر عن نسبة من تكلفة قوة العمل (التكاليف المباشرة) كما أشار إلى ذلك (J.Robinson , 1971)

W: L P Q حجم الإنتاج فإن: معدل الهامش  $\gamma$  :  $PQ - WL = \gamma * WL$

<sup>2</sup>: JERTHO Petit. Effet Du Changement De Régime de Change en Haiti Sur L'inflation. Rapport de recherche de l'université de Montreal, 10 Septembre 1999. P9-15.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

الصرف الأجنبي، فإن معدلات سعر الصرف الثابتة تصبح ضعيفة و معرضة لخطر تحركات رأس الأموال، وكذا هجمات المضاربة، و التي مؤداها أزمة نقدية.

في حين، تعتمد الانتقادات التي وجهت إلى أسعار الصرف المرنة على ثلاثة مبررات:

- ✓ ارتفاع التضخم في المدى القصير و الناتج عن عدة عوامل اقتصادية و سياسية؛
- ✓ الأثر الاحتلالي للمضاربة في أسعار الصرف، و التي تتسبب في عدم استقرار سوق الصرف؛
- ✓ فقدان الثقة من طرف المستثمرين، و الناتجة عن خطر التطاير (عدم الاستقرار)؛ و بالتالي فإن الحل الذي اقترحه هؤلاء هو نظام صرف وسط.

### ج) علاقة التضخم بالمقايسة:

يمكن أن تعتبر المقايسة السعريّة لأدوات السياسة الاقتصادية، كالعامل و العقود المالية كاستجابة عقلانية تم ملاحظتها في العديد من الدول التي شهدت إصرارا للتضخم؛ فالفاعلين في السوق، وأصحاب القرار موا ميكانيزمات المقايسة على عدة أشكال كمعنى اللوقاية من ارتفاعات التضخم و تغيراته، والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

### 1) اختيار وحدة حساب المقايسة (Choosing an Indexed Unit of Account) :

المعاملات السوقية و العقود بالاختلال. فإذا كان التضخم يخل بالقيم الحقيقية، وكذا عدم انسجام الأسعار الفعلية، فإن الأعوان الاقتصادية تجد نفسها مجبرة على إعادة النظر في الأسعار وكذا في العقود، و ذلك بتبني ارتفاعات متكررة؛ من أجل ذلك مؤشر لا يتأثر بالتضخم المحلي، و هذا يلزمه الفصل بين الوظيفتين الأولى للنقود (وسيط للتبادل و مخزن للقيم) عن الوظيفة الثالثة لها و التي تخص كوكها وحدة للحساب، مع اعتبار العملة الوطنية كوسيط للتبادل؛ التي شهدت تضخما مرتفعا

دول التي حققت معدلات منخفضة للتضخم، مما تسبب في تعميم لهستيريا الدولة،

<sup>1</sup>: FERNANDO Lefort and KLAUS Schmidt- Hebbel. Indexation, Inflation, and monetary policy: an overview. Central Bank of Chile, Santiago, Chile, 2002. Pp4-5.

يصعب من مهمة استرجاع العملة الوطنية لمكانتها بعدما اخذ استبدال العملة و الأصول المالية  
(Calvo and Végh,1992)، و قد كانت أول تجربة ناجحة لهذا الشكل من المقايسة في الشيلي  
1967.

2) **مقايسة الأجور:** في ظل معدلات التضخم المتوسطة و المرتفعة، تتجه عقود العمل إلى تبني اتفاق بين  
العمال وأرباب العمل، و الذي يشير إلى<sup>1</sup> الحاجة إلى المواصلة في إعادة الاتفاق و كذا إعادة حساب  
الاجور كرد فعل للصدمات التضخمية؛ و قد كسب ارتفاع تكاليف إعادة التفاوض في الاجور تأييدا كبيرا  
في امتداد عقود العمل. فحسبما أشار إليه "غرا" (Gray,1978) " " (Aizenman,1984) "  
، فإن مقايسة الاجور تسمح بتخفيض أو إنقاص التكرار في إعادة التفاوض في الأجور ، و ذلك بالحفاظ  
على الاستقرار الفعلي للأجور الحقيقية؛ لذلك تعتبر مقايسة الأجور كميكانيزم يبرر تقاسم الاخطار بين  
. لكن أشار "آيزنمان" في أديياته سنة 1987

لصدور أي معلومة جديدة ، بدون الرجوع إلى إعادة التفاوض في العقود، كما أنه من غير المعقول أن تؤخذ  
مقايسة الاجور كرد فعل لارتفاع التضخم فقط، بل عليها أن تقحم كعامل أساسي في برامج الاستت  
(Estelan Jadresic) " " "  
1976 " "

### 3) المقايسة المالية:

<sup>2</sup> يساعد في اكتمال الأسواق المالية، و هذا ما وصل إليه مدراء البنوك والمؤسسات المالية  
1967

ترشيح أو اختيار وحدة حساب مقيسة، بحيث تكون الأدوات المالية في المدى الطويل معرفة، دون أن  
ننسى ما أشار إليه "كامبل" و "شيلير" (Campbel and Shiller, 1996) فيما يخص الدور الذي  
تقوم به أدوات التامين القصيرة و الطويلة الأجل في حماية الاستثمارات المالية من خطر التضخم، و التي

<sup>1</sup>: .6

<sup>2</sup>: .7

أولاًها تتعلق بالتعايش بين السندات الاسمية و السندات المقيسة مع شرط

الفائدة الثانية فتتعلق بوجود مقايسة للتأمينات في المدى الطويل

ية؛ وهذا ما بعث بالعديد من الدول إلى إصدار سندات مقيسة مثل الشيلي (

والتي شهدت تطوراً في أسواق رؤوس الأموال لديها)، بريطانيا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم حصاد هذه الفوائد فيها (Breedon,1995).

" " (Eduardo Walker)

:

✓ إلغاء الكبح المالي (Financial Repression)

✓

✓

✓ " " " " (Walker and Lefort, 1999) تبني حوصصة كل من

4) مقايسة الدين العام: الأبحاث التي

1

" " (Calvo, 1988)

المركزي ينعكس في اهتمامه أو تركيزه على احتلال القيمة الحقيقية للدين العام، والذي انتهى بتبني مستوى مقيس للدين العام؛ أين يعبر إصدار هذا الشكل من الديون عن مؤشر لالتزام البنك المركزي بالحفاظ على من جهة أخرى، فإن إصدار دين مقيس إضافة إلى الدين الاسمي

بالعملة الأجنبية (و التي تعبر عن أشكال الدين العام) يعبر عن الإسترا

يضاف إليها الإعلان عن الطريقة التي تدفع بها هذه الديون، وذلك إما بسلم زمني للاستحقاق، أو

" " أشير إلى هذه التسميات للدين العام مقيسا إسمياً وبالعملة الأجنبية في

(Robert Barro) القائم تحليلها على نظرية المالية العامة، حيث يركز هذا الأخير على بنية للدين العام

تحت افتراض بأن الحكومة تطمح إلى الانسجام الجبائي (*Tax Smoothing*)

ية الخارجية. ارتبط هذا العمل بأخر أعمال "بارو" سنة 1979

" " " " (*Persson* و "سفينسن" و أعمال "بيرسون" و (*Lucas and Stokey, 1983*)

*and Svensson, 1984*) وبخلاف هاتين الورقتين، افترض "بارو" بان الحكومة ستورط نفسها فعلا

لمستقبلية، وأنه من غير الممكن أن يكون هناك توافق زمني لهذه البنية المركبة للدين

(السيادة، تسيير النقود والتضخم: رغم كل الآثار التي يتركها التوسع النقدي إلا أن السلطات النقدية تلجأ دائما إلى هذا الحل، لماذا؟ بالنسبة إلى العديد من الدول السائرة في طريق النمو، أين نشهد تخلفا في نظام تحصيل الضرائب وكذا سوق رأس الأموال و المؤسسات المالية، لا تجد الحكومات هناك إلا وسيلة واحدة، وهي تنقيد العجز الموازي، و هذا حسب ما أشار إليه "آجينور" (*Agénor, 2001*)

1

تعتمد الحكومة إلى اقتطاع دخل معين مرتبط بذلك بالإصدا

(*Le revenu de seigneurage*)، والذي إذا ما قورن مع أي اقتطاع آخر أو ضريبة أخرى، اقترن اسمه

(*Taxe d'inflation*). المشكل الكبير في هذا النظام من التمويل هو

مة في إدارة النقود توحى بأن يكون هذا الدخل السيادي مخفضا،

و من أجل أن يتحقق ذلك ، يجب أن تكون للبنك المركزي استقلالية فعلية من أجل التحكم الجيد في

السياسة النقدية، وإن لم يكن الأمر كذلك، فإن السلطات النقدية تتجه إلى تعظيم الدخل السيادي بدون

خلاصة :

اختلاف أنشطتهم، بحكم ارتباطها الواسع بعدة متغيرات اقتصادية و غير اقتصادية و كذا الآثار السلبية

<sup>1</sup>: ABDOULAY Zonon. Les Déterminants de L'inflation Au Burkina-Faso. Centre d'analyse des politiques économiques et sociales. Op.cit. P9.

## الفصل الأول: التحليل النظري للتضخم و ديناميكيته

---

التي تمارسها على أنشطتهم و بالتالي

مما اجبر الحكومات والسلطات النقدية على

البحث في شتى الطرق و الوسائل التي تمكنهم من ضبط و تحديد محددات وأبعاد الظاهرة التضخمية التي

تفعيل العديد من السياسات والاستراتيجيات ستكون موضوع الفصل الثاني من هذا

## الفصل الثاني

فعالية السياسة الاقتصادية

الكلية في استهداف الترخيم

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

مع نمو الآراء المنادية بأن يكون الاستقرار في الأسعار هو الهدف الطويل المدى الذي يجب على

أن يتحازه، قامت العديد من الدول بخطوات فعالة من أجل مراقبة التضخم، مستخدمة

في ذلك إستراتيجيات عديدة للسياسة

السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال أربع اتجاهات: الاتجاه الأول يعرف بسياسة

تثبيت سعر الصرف (*Exchange-rate pegging*) ، الاتجاه الثاني فيعرف بسياسة الاستهداف

النقدي (*Monetary Targeting*)، إلا أن عجز هاتين السياستين أقحم أصحاب القرار في اتجاه جديد

للسياسة النقدية أثبت جدارته في إدارة الضغوط التضخمية وبكل فعالية عرف بسياسة استهداف التضخم

(*Inflation Targeting*) ، دون أن ننسى الاتجاه الرابع الذي انتهجته البنوك المركزية وخاصة الاحتياطي

الفدرالي الأمريكي في إدارة تخفيض التضخم بدون تثبيت اسمي صريح (*Inflation*

*reduction without an explicit nominal anchor*) .

و فعاليتها في ذلك

تناول في هذا الفصل موقف كل من السياسة النقدية و المالية من الظاهرة التضخمية

و فعاليتها في تحقيق استقرار

### المبحث الأول: التوجه التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية في معالجة مشكلة التضخم

القائمون على السياسة الاقتصادية بشقيها النقدي و المالي و بدعم من الباحثين في هذا العديد من السياسات و الاستراتيجيات لبلوغ هدف الاستقرار في الأسعار من خلال التشخيص الجيد للظاهرة التضخمية و أبعادها الاقتصادية الاجتماعية و حتى السياسية، من أجل معالجة كل الآثار التي تتركها و كذا التحكم في أدوات التوقع القياسية من أجل الخروج من حالة اللايقين التي تميز مستقبل

هذه السياسات و التعرض في نفس الوقت إلى فعاليتها في كل مرة.

### المطلب الأول: موقف و فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينيات

المتغيرات الوسيطة للسياسة النقدية في شكلها التقليدي، كالقاعدة النقدية و سعر الصرف لتحقيق هدفين متعارضين هما زيادة النمو الاقتصادي و تخفيض معدل التضخم، ولقد استندت تلك السياسة على فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات و تلك الأهداف.<sup>1</sup>

### أولاً: سياسة تثبيت سعر الصرف

( مبدأ سياسة تثبيت سعر الصرف:

2

إحدى العملات الأجنبية، أو سلة من هذه العملات. من هنا كانت تعتبر أسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل مكوناً أساسياً في نظام "بريتون وودز"، والتي أخذت شكلين من التثبيت:

<sup>1</sup>: د. ناجي التوني. استهداف التضخم و السياسة النقدية. سلسلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. بدون سنة. ص2-3.  
<sup>2</sup>: المعهد المصري المصري. استهداف التضخم. سلسلة حلقات نقاشية. العدد السابع. مصر. 2003. ص4-5. [www.ebi.gov.eg](http://www.ebi.gov.eg)

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

**1) قيمة التعادل المركزية:** تتضمن هذه السياسة تحديد قيمة تعادل مركزية لسعر صرف العملة المحلي مقابل إحدى العملات الأجنبية أو سلة من العملات، والتي تتغير قيمتها بشكل مستمر، فقد تنخفض هذه القيمة باستمرار حتى تتوافق مع معدل التضخم المحلي، إلا أنه في العادة ما يوجد مدى معين يسمح بتقلب سعر الصرف فيه؛ كما يقوم البنك المركزي بالإعلان عن استعداده لبيع الـ بكميات غير محدودة في حالة وصول سعر الصرف إلى الحد الأعلى لهذا المدى، وشراء العملة المحلية مقابل الأجنبية إذا ما وصل سعر الصرف إلى أدنى المدى، ويمثل هذا الالتزام قيوداً مؤثراً على السياسة النقدية انكماشية في حالة انخفاض سعر الصرف، وتوسعية في حالة ارتفاعه؛ كما تتحدد السياسة النقدية المحلية في الواقع العملي بمبيلتها في الدولة الأجنبية التي يتم تثبيت سعر الصرف مقابل عملتها، إلا إذا تم تقييد تحركات رؤوس الأموال إدارياً؛ وعلى الرغم من ذلك، فإنه من تغيير قيمة التعادل المركزية عن طريق القرارات الحكومية، والتي تتخذ في حالة وجود تعارض بين الأهداف الاقتصادية المحلية والحفاظ على قيمة التعادل المركزية.

عانت الدول التي خفضت سعر صرف عملتها مع الحفاظ على قيمة التعادل من:

- انخفاض غير مقبول في الطلب المحلي؛ وبالمثل، تتسبب زيادة سعر الصرف مع الحفاظ على قيمة التعادل في ضغوط تضخمية غير مقبولة.

- تأثير تغيير قيمة التعادل على أداء السوق، حيث أن تغيير سعر الصرف الناتج عن تغيير هذه القيمة، يمكن أن يحقق أرباحاً وفيرة لمن يتمكن من التنبؤ به بشكل صحيح، ومن ثم فإن المتعاملين في

يحاولون التنبؤ بتغيرات قيمة التعادل خاصة في حالة الانخفاض، مما قد يؤدي إلى التذبذب في قيمة العملة

**2) لوحة العملات:** « 1

**(Currency Board)**، والتي تلتزم فيها إحدى السلطات كالبنك المركزي

لعملة أجنبية معينة اتجاه عملتها المحلية متى طلبها الجمهور، ولمواجهة هذه الطلبات، تضع لوحة العملة

<sup>1</sup>: Frederic S.Mishkin. Strategies for controlling inflation. National bureau of Economic Research. 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, August 1997.NBER working paper.6122. P14.du cite : [http://www.rba.gov.au/PublicationsandResearch/Conferences/1997/Mishkin\\_PDF](http://www.rba.gov.au/PublicationsandResearch/Conferences/1997/Mishkin_PDF)

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

100% الصرف الأجنبي لتدعم العملة المحلية، وهي بذلك تنقص من نشاط السلطات النقدية؛ في المقابل ير

النشاط في إدارة السياسة النقدية، لا كما تقوم دائما بتصحيح اسعار الفائدة او إدارة عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على الائتمان المحلي، مما يجعل لوحة العملات تتضمن التزاما قويا من طرف البنك المركزي اتجاه تثبيت سعر الصرف؛ وبناءا عليه يمكنه أن يخفض معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة

### (ب) الواقع العملي لسياسة التثبيت:

استخدمت إستراتيجية "تثبيت سعر الصرف"<sup>1</sup> :

(1) التجربة الفرنسية: نك مقابل المارك الألماني في سنة 1987

على انخفاض التضخم، حيث كان التضخم آنذاك 3%، أي نقطتين مئويتين فوق معدل التضخم الألماني (2.8%)، ولكن بحلول سنة 1992 هبط التضخم إلى مستوى 2% وفي بداية 1996 من معدل التضخم الفرنسي والألماني قريبا من بعضهما وذلك عند مستوى 2%.

(2) التجربة البريطانية: قامت بريطانيا هي الأخرى بتبني هذه الإستراتيجية، بتثبيت الجنيه الإسترليني أمام المارك الألماني، واستطاعت بذلك أن تخفض معدل التضخم من 10% إلى 3% ترك هذا النظام في سنة 1992.

### (ج) فعالية سياسة التثبيت والتجربة الأرجنتينية :

الاقتصاد الأرجنتيني في تصديها للتضخم الجامح، والذي عانت منه كثيرا ولأشواط عديدة، ولم تجد لذلك

1990

( = )

" "

100% سنويا سنتي 1989-

<sup>1</sup>: .15

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

1990 ليصل إلى أدنى من 5% في نهاية 1994، ونمو اقتصادي سريع يصل في المتوسط إلى 8%  
1991 إلى سنة 1994.

(د) إيجابيات سياسة التثبيت: اعتبارا للنجاحات التي حققتها إستراتيجية تثبيت سعر الصرف، فإنه يمكن  
توقف عند إيجابيات هذه الإستراتيجية والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

- ✓ يسمح بصد مشكل التباين الزمني (مدى قصير، مدى طويل)، و الناشئ عن مواصلة أصحاب القرار  
في تطبيق سياسة توسعية، من أجل تنمية حجم الإنتاج وتوفير فرص شغل في المدى القصير.
- ✓ البساطة والوضوح اللذان يجعلانه سهلا للف
- ✓ ( )

✓ يساعد في تنبؤات التضخم المنخفض وبسرعة (Bruno , 1991)

من شأنه أن يساعد في جلب التضخم عند نفس الخط مع التضخم المنخفض للدولة، وذلك بشكل

### (سلبيات سياسة التثبيت:

- رغم كل هذه الإيجابيات، إلا انه التمس وجود مجموعة من العيوب اتصفت بها سياسة التثبيت وتتمثل في:<sup>2</sup>
- ✓ خسارة السياسة النقدية لاستقلاليتها، والتي ترجع إلى بيئة الانفتاح على أسواق رأس المال، وإلى تبعية  
أسعار الفائدة في هذا النظام إلى الدولة المثبت أمامها سعر الصرف، ضف إلى ذلك أن إصدار النقود يكون  
هو الآخر مرتبطا بنمو النقود للدولة المثبت أمامها سعر الصرف.
  - ✓

والتي هي في حقيقة الأمر مستقلة عن الدولة المثبت أمامها سعر الصرف.

- ✓ إمكانية الانتقال وبكل سهولة للصدمات من الدولة المثبت أمامها سعر الصرف اتجاه الدولة المثبتة،  
حال الدول التي ثبتت سعر صرفها أمام المارك الألماني مثل فرنسا، حيث أن ما نتج عن توحيد

<sup>1</sup>: 11-12.

<sup>2</sup>: 13-18.

1990

( )

أَسعار الفائدة الطويلة الأجل حتى فيفري 1991 قصير الأجل في نفس السنة، والذي نتج عنه تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي في فرنسا.

✓ يسمح هذا النظام بتعرض الاقتصاد إلى هجمات المضارين حسب ما يؤكد "أوبستفلد" و"روغوف" (Obstfeld and Rogoff 1995)، والدال على ذلك ما حدث حقا بعد توحد الألمانيتين، أين حدثت

سعر الصرف الأوربية في سبتمبر 1992.

✓ مما يضاف إلى المخاطر التي تنجم عن تبني هذا النظام في دول السوق الناشئة، هو النجاح الذي يحققه المضاربون من هجماتهم، والذي يؤدي إلى التضخم العالي.

✓ نقصان مصداقية القائمين على السياسة النقدية، مما يعطل في مسيرة مكافحة التضخم

حل بديل لهذا النظام.

✓ لا يخلو استخدام<sup>1</sup> " " " "

المكسيكي، هناك ما يتعلق بحالة الاقتصاد الأرجنتيني، والتي كانت نتاج سحبوات الجمهور لأموالهم من البنوك (انخفاض حجم الودائع بـ18%)، وكذا عملية تحويلهم لما يملكون من "بيزوس" إلى دولارات (دولة) وما نتج عنها من انكماش في حجم المعروض النقدي للأرجنتين؛ والنتيجة كانت انكماش قوي في النشاط الاقتصادي مع انخفاض في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي بـ5% في سنة 1995، وارتفاع في مستوى البطالة إلى ما يقارب 15%؛ فضلا عن ذلك، فإن كون "لوحة العملات" لم ترخص للبنوك المركزية إصدار النقود ولا إقراض البنوك، فإنها بذلك قيدت قدرة البنك المركزي على أداء دوره كمقرض أخير.

ثانيا: سياسة الاستهداف النقدي (استهداف المجاميع النقدية)

" "

أ) مبدأ سياسة الاستهداف النقدي:

الدول في الاستهداف النقدي وخاصة "ألمانيا" و"سويسرا" و"لندا"، حيث بدءا في الاستهداف في أواسط به هو رؤية إلى ما أشار إليه "ميلتون فيردمان" بالنسبة لقاعدة المعدل الثابت

## $M_2$

النقدية، على افتراض ارتباط الطلب على النقود بعدد محدود من المتغيرات الاقتصادية

مستوى الأسعار؛ وإذا ما تمت إدارة المعروض النقدي بحذر، فإن معدل التضخم سوف يكون معتدلاً<sup>1</sup>.

(ب) الواقع العملي للاستهداف النقدي وفعاليته: إن أول من استخدم هذا النظام هو ألمانيا، وما ميزه ( ) استراتيجية السياسة النقدية اتجاه الجمهور، فقد صرف

البنك المركزي الألماني جهوداً كبيراً في كل منشوراته (التقارير الشهرية والسنوية) والحوارات المتعددة مع مجلس

الوزراء، من أجل مناقشة الجمهور على ما يحاول البنك المركزي تحقيقه من تخفيض لمستويات التضخم إلى

أدنى المستويات، وهذا كان أهم قصة نجاح جاءت بعد اتحاد الألمانيتين على الرغم من التمور المؤقت في

التضخم الناتج عن التوحيد، والذي انعكس في طلب عال على الأجور دفع بالسياسة المالية إلى تبني توسعا

مالياً من أجل تحقيق هذا الطلب، إلا أن البنك المركزي الألماني كان قادراً على كبح آثار هذه المسببات،

بدمج نفسه في العملية التضخمية؛ وبحلول سنة 1995، انخفض معدل التضخم وأصبح هدف البنك

المركزي الألماني هو تضخم 2%، وهذا يرجع إلى شرطين هامين لتفعيل سياسة الاستهداف النقدي وهما:<sup>2</sup>

(1) الشرط الأول: وجود علاقة قوية بين المتغير الذي يمثل الهدف (التضخم أو الدخل الاسمي) وجميع

المستهدف، فإذا كان هناك عدم استقرار في السرعة (سرعة دوران النقود)، فإن العلاقة بين اجمع

المستهدف والتضخم تكون ضعيفة، وبالتالي يصبح ميكانيزم استهداف اجمع النقدي غير قابل للعمل، مما

يؤدي إلى عدم نجاح هذه السياسة، وبالتالي فإن موقف السياسة النقدية لن يطول مما يؤدي إلى اختلال في

(2) الشرط الثاني: يجب أن يكون استهداف اجمع النقدي مراقب بشكل جيد من طرف البنك المركزي.

(ج) إيجابيات الاستهداف النقدي: مما يمكننا أن نلخصه عن أهم إيجابيات هذا النظام، هو ما تتضمنه

هذه النقاط:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>: المعهد المصرفي المصري. استهداف التضخم. مرجع سابق. ص 6.

<sup>2</sup>: المعهد المصرفي المصري. استهداف التضخم. مرجع سابق. ص 9.

<sup>3</sup>: Frederic S.Mishkin. Strategies for controlling inflation. Op.cit.p19-20.

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

✓ يخول هذا النظام للبنك المركزي ضبط سياسته النقدية مقارنة بإستراتيجية تثبيت سعر الصرف، كما يخول له اختيار هدف التضخم، والذي يمكن أن يكون مختلف عنه في دول أخرى، ضف إلى ذلك أنه يخصص للبنوك المركزية بعض ردود الأفعال فيما يخص تغير حجم الإنتاج.

✓ لته على الجمهور، من خلال ما ينشره البنك المركزي من منشورات دورية (قصيرة الأجل) تشرح أي مجمعات مستهدف، مع توضيح تغيراته ومعدلات نموه، وهذا يساعد كل من الجمهور والاسواق على معرفة موقف السياسة النقدية وكذا نوايا القائمين على السياسة لضبط التضخم، وهذه الإشار الأخرى في تثبيت تنبؤات التضخم، وتؤدي بالتالي إلى تضخم منخفض.

✓ تعزيز فوري لمصادقية السياسة النقدية لضبط التضخم عند مستوى منخفض، وحماية القائمين على السياسة من السقوط في فخ التباين الزمني.

(د) سلبيات الاستهداف النقدي:

1.

✓ تبوت عدم صحة الافتراض الذي تقوم عليه العديد من الدول (الارتباط القوي بين التضخم والمجمعات النقدية) ، نتيجة التحسن الكبير في كفاءة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى على مستوى العالم

ثالثا: السياسة النقدية الحذرة من دون أي مثبت اسمي صريح (إستراتيجية "افعله فقط"):

أ) مبدأ السياسة النقدية الحذرة: استطاعت العديد من الدول في سنوات التسعينات وخاصة الولايات

المتحدة الأمريكية أن تخفض و تراقب التضخم و بنجاح من دون أي مثبت اسمي صريح كسعر ال

و في نفس السياق لا توجد أية إستراتيجية صريحة

واضحة المعالم، ولكن هناك إستراتيجية متجانسة على الأقل من أجل قيادة السياسة النقدية، بحيث

هذه السياسة سلوك النظرة المستقبلية، أين تكتشف السياسة النقدية

مرحليا. 2

<sup>1</sup>: المعهد المصري المصري. استهداف التضخم. ص7.

8.2<sup>2</sup> : Frederic S.Mishkin. Strategies for controlling inflation .op.cit. P

ب) الواقع العملي للسياسة النقدية الحذرة و فعاليتها: إن مما يقترن مع السياسة النقدية أن لها تأخرات طويلة، ففي الدول الصناعية التي عايشت تضخما منخفضا، بد

ن طريق نماذج قياسية كلية واسعة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أشارت إلى أن السياسة النقدية تأخذ سنتين لتؤثر على الإنتاج و ثلاث سنوات للحصول على أثر معتبر على التضخم، اما بالنسبة لدول اخرى اين تستجيب اقتصاديا كما بسرعة اكثر لتغيرات سعر الصرف او التي عايشت تغيرا عاليا في التضخم، تملك هي الأخرى أسعارا أكثر مرونة أين يمكن أن تكون التأخرات قصيرة (أسعار مرنة يعني تضخم ضعيف العطالة)؛ لذلك فإن وجود تأخرات طويلة يعني بأن السياسة النقدية ليست دائما مجبرة على تأجيل تدخلها حتى يرتفع التضخم إلى مستواه الأعلى (انتظار التضخم حتى يستعص يعتبر تأخرا في تدخل السلطات النقدية) ، و إنما تقحم التوقعات التضخمية داخل ميكانيزم " \_ "

النظرة المستقبلية والتدخل بحذر، و هذا يتبعه تأخرا من السياسة النقدية إلى التضخم، بحيث يجب على أصحاب القرار أن يتدخلوا جيدا قبل أن تتأزم الضغوطات التضخمية في الاقتصاد. فمثلا إذا استلزم عموما ثلاث سنوات ليكتمل تأثير السياسة النقدية على التضخم، و أن التضخم الحالي مستقر، و أن التضخم سيشهد ارتفاعا في الثلاث سنوات القادمة حسب ما يرى أصحاب القرار، فان هؤلاء سيتدخلون الآن من أجل الوقاية من ارتفاع التضخم، و هذا يجعل من هذه الإستراتيجية

كيف ليأخذ في الحسبان التأخرات الطويلة لآثارهم من أجل إنجاح مستقبل التضخم المستهدف؛ إلا أن إستراتيجية "قم به فقط" (*Just do it*) تختلف عن استهداف التضخم في انها لا تملك رسميا مثبت اسمي، و انها اقل شفافية في إستراتيجية السياسة النقدية.

ج) ايجابيات السياسة النقدية الحذرة: يتمثل الجانب الايجابي الرئيسي لسياسة "افعله فقط" في انها<sup>1</sup> ما وصل إليه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الفترة 1980-1991

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

استطاع أن يخفض من تضخم ذو رقمين إلى تضخم يقارب 3% في نهاية 1991، مع الحفاظ عليه عند

✓ لقد كان لإستراتيجية "افعله فقط" امتياز بالنسبة للبنك المركزي في الوصول إلى حل مشكلة عدم التوافق الزمني، و ذلك بالالتزام بسلوك النظرة المستقبلية .

✓ " " ( *Mc Callum, 1995* ) وعلى طول الخط، إلى أن استمرار خسارة البنك المركزي جل التعامل مع أحداث غير متوقعة في الاقتصاد.

( سلبيات السياسة النقدية الحذرة: بالنظر إلى النجاحات التي حققتها إستراتيجية "افعله فقط" فإنه من طرح مجموعة من السلبيات<sup>1</sup> لهذه الاستراتيجية والتي يمكن أن تكون سبب في انخفاض أدائها في المستقبل:

✓ بية المهمة في إستراتيجية "افعله فقط" هو انها يمكن ان تكون غير شفافة بشكل جيد، وهذا من شأنه أن ينشئ اللايقين المالي و الاقتصادي، و الذي يؤدي إلى نقص فعالية الوظائف الاقتصادية.

✓ أبعد من ذلك، و بسبب النقص في مستوى الشفافية فإن البنك المركزي سيكون أقل أهمية (مص) وكنتيجة لذلك يصبح أكثر حساسية لمشكل عدم التوافق الزمني، وهذا ما سيؤدي إلى تتبع الأهداف القصيرة الأجل بدل الطويلة الأجل.

✓ من جهة أخرى، و بسبب نقص مستوى المسؤولية و الشفافية، سيكون من المكلف جدا و من الصعب فغياب المثبت الاسمي يمنح توقعات تضخمية أكثر وخاصة في وجود عرض سالب أو صدمات أخرى على الاقتصاد، و هذا ما يجعل ارتفاع التضخم محتملا.

✓ اهم جانب سلبى لإستراتيجية "افعله فقط" هو انها تختلف حسب الافراد الممثلين في وزير المالية او محافظ البنك المركزي وما يكون الهيكل النقدي من كفاءات تساهم كلها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية،

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

فالحصول على النظرة المستقبلية الفردية و التي تقيم استقرار الأسعار وبكل فعالية يمكنها أن تنتج سياسات

" (Chairman Greenspan) "

الاحتياطي الفدرالي استخلصوا و باستمرار رغبة قوية في تضخم منخفض و مستقر، وان تعليقاتهم حول  
ياساهم؛ و بالتالي

يكن المشكل في الإستراتيجية التي تقوم على الأفراد في أن هؤلاء يتغيرو

FOML قد استبدلوا بأشخاص لديهم التزام قليل باستقرار الأسعار كهدف مهم للبنك الفدرالي،

فإن هذا الأخير يمكنه أن يرجع إلى السياسات التي أنشأت التضخم المرتفع في السبعينات.

المطلب الثاني: موقف و فعالية السياسة المالية في معالجة التضخم

فترات

في

في

في

إلى

تخفيض

إلى

في

غير

التي تشكل بدورها

إلى

تبرز فعاليتها في مكافحة التضخم كالاتي:

أولاً: الرقابة الضريبية

في

في

إلى

أ) مفهومها:

1

إلى

تخفيض

والتي

في

في

تخفي

(ب) أدواتها: في الرقابة الضريبية إلى وغير :

(1) الضرائب المباشرة:

هذه إلى انخفاض  
انخفاض التي  
والانخفاض في  
في انخفاض  
فئات لم تخضع  
انخفاض دخولهم  
إلى تخفيض  
إلى انخفاض التي

(2) الضرائب غير المباشرة: تحدث غير في تخفيض

غير  
يخفض

(ج) فعالية الرقابة الضريبية: في

في

غير

غير

1:

في

الضريبي

✓

✓ محدودة

بي.

إلى التأثير

غير

في

(د) آثارها: إ

التي تعاني انخفاض

إلى

سلباً انخفاض

1.

ثانياً: سياسة الإنفاق العام

مبالغ في إلى لتوفير الفقيرة يترتب عنه في ظ محدودة مؤداه

مبالغ في إلى حدوث في

2.

أ) مفهومها:

في نحو الانخفاض إلى انخفاض

3 إلى انخفاض التي في النسبي

انخفاض في

ب) فعالية سياسة الإنفاق العام:

دوراً بارزاً في التأثير

في

في التي في

4 بالتالي

كبيره التي توفيرها، التي

1: الروبي . 444

2: محمد " البحوث 1990

3: مجدي، في . 441-440

4: لروبي

في " بحوث " بجامعة 1992 2002 .323 .114

الفترة 3-5

وبالتالي إلى تخفيض

محدود في وبخاصة

انخفاض في

تخفيض

في مجال

إلى انخفاض

إلى

و من ثم في

ثالثا: سياسة القروض العامة (الدين العام):

أ) مفهومها:

في في

هذه

التي تعاني

في إلى

إلى

في

1.

بحيث هذه

أثره في

غير

إلى

تخفيض

إلى

هذه

ب) فعالية سياسة الدين العام:

في

في

القصير،

في

في

التي

2

إلى

التي

1985 169.

المالي،

1:

441 442.

2: الروي

في	في	في
	:	يجب
في	الاقتراض	هذه (1) القروض الحقيقية:
جزءاً		في
في	إلى حدوث انخفاض في	وبالتالي
	.	في
غير	الاقتراض	هذه (2) القروض التضخمية:
في	نتيجة	في
هذه	إلى	الائتماني، وبالتالي
		لم
		في
		في

المبحث الثاني: التوجه الحديث للسياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

تضخم منخفض، أين تبدأ العملية عادة بإعلان رسمي مشترك من جانب البنك المركزي والحكومة (عادة وزارة المالية) بهدف كمي واضح يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة، إلا أن ذلك يخلف آثاراً متعددة على

المطلب الأول: ماهية سياسة استهداف التضخم

البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة للسياسة النقدية في شكلها التقليدي، كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متعارضين هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم، ولقد استندت تلك السياسة على القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الأهداف.

أولاً: تعريف سياسة الاستهداف وخصائصها

1989 في ممارسة إستراتيجية جديدة للسياسة النقدية كانت نتاج اتفاق

سميت هذه

التقنية لإدارة السياسة النقدية بـ "سياسة استهداف التضخم"، وتبعها في ذلك تبني العديد من الدول

(1992) (1991) :

(1993) (1993)، استراليا(1993) <sup>1</sup>(1994).

إلا أن ممارسة هذا الإطار الجديد للسياسة النقدية لم تقتصر على هذه الدول الصناعية فقط، بل تبنته بعض

دول الاسواق الناشئة مثل: الشيلي، التشيك، بولندا، كوريا الجنوبية، تم تبعتها احر، البيرو، والف <sup>2</sup>.

أ) تعريف سياسة استهداف التضخم:

تبني سياسة استهداف التضخم خطوة لتجاوز العديد من التي خلفتها الأنظمة السابقة

وذلك من خلال التركيز على هدف واحد

الحرية في متابعة السياسة النقدية عن تأثيرات الدورات السياسية، وهذا ما يجعلها ت

<sup>3</sup>.

1) استهداف التضخم كهيكل للسياسة النقدية:

جديد للسياسة النقدية على ألسن العديد من الاقتصاديين، نذكر منهم ما جاء في الاصط

"بيرنونك" (Bernanke) " (Laubach) " " " (Mishkin et Posen)

,1999) : « تعتبر إستراتيجية استهداف التضخم هيكل لسياسة نقدية، له مجموعة من

الخصائص وهي: الإعلان الرسمي العام للمستوى الكمي المستهدف ( ) ،

خلال فترة ما أو عدة فترات، مع الإعلان الصريح لمعدل التضخم المستهدف عند المستويات الدنيا

<sup>1</sup> : Andréas Billmeier. The early years of inflation targeting- review and outlook- university of Banbery, Germany.1993.p3

<sup>2</sup>: المعهد المصرفي المصري. استهداف التضخم. سلسلة حلقات نقاشية. العدد السابع. مصر. 2003. .2

<sup>3</sup> : Jodi Scarlata, Conférence sur la Macroéconomie " le ciblage d'inflation», Institut du FMI. Washington. DC. 2001.p4.

والمستقرة، والتي تعبر عن الهدف الأول للسياسة النقدية في المدى المتوسط والطويل»<sup>1</sup> " " : " (Kenneth N.Kuttner, 2004) إلى وجهتي نظر في تع

✓ تتعلق الأولى بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لهيكل .

✓ الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.<sup>2</sup>

يترتب عن وجهة النظر الأولى،  
الذاتي،

قد يكون الإعلان الذاتي نقطة بداية جيدة

"بيرنوك" وآخرون (Bernanke and al,1999)

لها.<sup>3</sup>

(2) استهداف التضخم كنظام:

»:

" " «<sup>4</sup> (Eser Tutar,2002)

»: نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن هدفها الرسمي المتعلق

مثل في تحديد مجال أو هدف كمي (رقمي) ولفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع اعتراف صريح بأن يكون

تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية».<sup>5</sup>

<sup>1</sup> : Institut de recherche économique et sociale. Ludovic Aubert. La politique monétaire : Eléments de théorie et pratiques des banques centrale. France.2001.p27.

<sup>2</sup> : Kenneth N Kuttner. A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence.2004, p 07.  
[www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Conferences/2004/Kuttner.pdf](http://www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Conferences/2004/Kuttner.pdf) 20/03/2005.

<sup>3</sup> : Kenneth N.Kuttner, Adam S.Posen. Does talk matter after all? Inflation targeting and central bank behavior. CFS Working Paper No. 1999/04. January 1999.p1.( [http://www.newyorkfed.org/research/staff\\_reports/sr88.pdf](http://www.newyorkfed.org/research/staff_reports/sr88.pdf))

<sup>4</sup> : المعهد المصرفي المصري. استهداف التضخم.ص2.

<sup>5</sup> : Eser Tutar. Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy. Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Blacksburg, Virginia, July 18, 2002, p01.

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

وبالتالي إذا أردنا أن نصف نظام استهداف التضخم حسب ما أتى به "ميشكان" في أولى منشوراته سنة 2004، فإنه يتمثل في ا :

✓ تفويض صريح للبنك المركزي بمتابعة استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، مع تحمل المسؤولية في تحقيق هذا الهدف.

✓

✓

✓ مقدار عال من الشفافية لإستراتيجية السياسة النقدية وتطبيقها.<sup>1</sup>

تقتضي هذه العناصر الرئيسية التي تخص استهداف التضخم، بأن يكون للسلطات النقدية لهذه ( ) ون لها تنبؤ

بالمدة أو الوقت الذي تؤثر فيه محددات التضخم على معدل التضخم.<sup>2</sup>

" (Hozirolan 1999)، استهداف التضخم ليس طريقة لتخفيض التضخم الحالي، ولكن هو التمكن من مراقبة استقرار الأسعار في الاقتصاد بعد فترة الانكماش مباشرة.<sup>3</sup>

(3) استهداف التضخم كإستراتيجية: مما يضاف كذلك إلى التنظير الذي جاء في سياسة استهداف

التضخم هو مساهمات كل من: " (Svensson.1997a, 1997b) " في بحثين نشرهما سنة

1997 " " " " (Svensson and Faust, 1998) " " (Ball 1997,1998)

"بيرنونك" و"ميشكان" (Bernanke and Mishkin, 1996)، "بيرنونك" و"وودفورد" (Bernanke

<sup>1</sup>: Geoffrey Heenan, Marcel Peter, and Scott Roger. Implementing Inflation Targeting: Institutional Arrangements, Target Design, and Communications. International monetary found working paper. (wp/06/278).2006.p3. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp06278.pdf>)

<sup>2</sup>: David Orden, Chair ; Richard Ashley ; Christiana Hilmer .Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy. Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics. Blacksburg, Virginia. July 18, 2002. p1. ([http://scholar.lib.vt.edu/theses/available/etd-08012002\\_110233/unrestricted/Thesis.pdf](http://scholar.lib.vt.edu/theses/available/etd-08012002_110233/unrestricted/Thesis.pdf))

<sup>3</sup>: David Orden, Chair, Richard Ashley, Christiana Hilmer. Inflation targeting in developing countries and its applicability to the Turkish economy. opcit.p1.

" " (Halane,ed 1995) " " and Woodford 1997  
" " (Leiderman and Svensson, eds 1998)

عولج استهداف التضخم في هذه الأدبيات كآخر أو ربما أحسن إستراتيجية مرشحة لصرف أو تجاوز  
ين الزمني (*Time inconsistency*) عن السياسة النقدية، والذي برز في أعمال "روغوف"  
(Rogoff, 1985)، و"والش" (Walsh, 1995)، وكذا "بيرسون" و"تابليني" (persson and  
Tabllini, 1993)

4) استهداف التضخم كقاعدة للسياسة النقدية: قد ظهرت مؤخراً جهود يتزعمها عدد كبير من  
" " " (Lars and Sevenssen,1997,1999) تعرف استهداف

<sup>1</sup>؛ إلا أنه قد تم توجيه مجموعة من الانتقادات لهذا التعريف

" " (Mishikin ,2002)" " (Truman,2003)

" " بأن تبني الاستهداف كهيكل  
" " (Taylor,1993) " " (Sevensson,1997)

2

" " " " " يعرف" (Carare and Stone,2003)

) ( )

(

3 " " (Truman,2003) في تصنيف البنوك المركزية

ما إذا كانت مستهدفة للتضخم أم لا، فإن لم يكن هناك إعلان صريح وذاتي، فإنه لا تقوم لسياسة  
(Hamzirolan,1999) " "

<sup>1</sup>: Kenneth N Kuttner. A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence.opcit. p 07.

: Frederic S.Mishkin.Overview of the symposium"RETHINKIN STABILISATION POLICY» .September. <sup>2</sup>  
2002, pp 2-4. [www.gsb.columbia.edu/faculty/fmishkin/PDFpapers/02jhole.pdf](http://www.gsb.columbia.edu/faculty/fmishkin/PDFpapers/02jhole.pdf)

<sup>3</sup>: Kenneth N Kuttner. A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence .op-cit, p 07.

بعد فترة إزالة التضخم بصفة شاملة<sup>1</sup>.

(ب) خصائص ومزايا سياسة استهداف التضخم:

(1) خصائص سياسة استهداف التضخم: إذا كانت قدرة الأعوان الاقتصادية محدودة في التحكم بالمتغيرات الاسمية، وفي التضخم المتوقع، فإن سياسة استهداف التضخم هي الإستراتيجية النقدية التي تعمل على ضبط هذا المتغير في المدى المتوسط، والتي تتميز بالخصائص التالية:

- التزام مؤسسي اتجاه استقرار الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية.
- استقلال كامل للوسائل المتعلقة بالبنك المركزي في تطبيق إستراتيجيته.

2

(2) مزايا سياسة استهداف التضخم:

- " " " " (Debelle and Lim,1998) " ميشكان وشميت -
- " (Mishkin,2000) " (Mishkin and Schmidt-Hebbel,2001)"
- " (Jonsson,1999) " (Eser Tutar,2002) " إسما، و ناجي التوني 2004،
- 2004، تتمثل أساسا في :

✓ الحفاظ على نسبة منخفضة ومستقرة من التضخم في المدى الطويل: " بيرنونك " (Bernanke,Laubach, Mishkin and Poson,1999)<sup>1</sup> " " " " " "

<sup>1</sup>: Eser Tutar. Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy, p01  
<sup>2</sup>: Andre Kurman. Ciblage d'inflation : le cas des pays émergent. Séminaire de politique macroéconomique. Mai 2008.p4.

الخففاض معدلات التضخم  
مقارنة بالفترة التي سبقت أو تز  
تطبيق هذه السياسة.

✓ المساعدة على رفع معدلات النمو: بينت هذه الدراسات أن معظم الدول التي خفّضت معدلات التضخم قصيرة الأجل وحافظت على استقرار الأسعار في الما بشكل ملحوظ، وهذا ما سنأتي إلى معالجته لاحقاً.

✓ تفادي التقلبات في الدخل الوطني: الهيكل الجديد لل الاستهداف، في تفادي التقلبات الكبيرة في الدخل الوطني، الثقة في توقعات الجمهور وعملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل.

✓ ارتفاع درجة التأكد: إن مما شهدته العديد من الدول التي تبنت هذه الإستراتيجية الجديدة للسياسة في المستقبل في ظل الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

✓ القدرة على مواجهة الصدمات: من خلال تبنيها لهذا النظام، من الصدمات التي يتعرض لها كل من الطلب والع والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل لأن استهداف التضخم يتيح حرية أكبر للسلطة النقدية في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

✓ تعديل الدورات الاقتصادية: يترك مجال هام لتطبيق تقدير اتجاهات السياسة النقدية ويمكنّ البنك المركزي من أن يكون أكثر مرونة في

<sup>1</sup>: Frederic S.Mishkin. From Monetary Targeting to Inflation Targeting: Lessens from the industrialized countries,op-cit,p20.

<sup>2</sup>: إسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم و الدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد...، جامعة عين الشمس، 2004، 19-20.

<sup>3</sup>: Eser Tutar. Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy, op-cit, p 03.

✓ تحقيق قدر عال من الاستقلالية بالنسبة للبنك المركزي: يعتبر استهداف التضخم الهيكل إحداث تغيير مؤسسي كبر من الاستقلالية من خلال تخفيض الضغوط إلى وضوح واستقلال وعدم تداخل مهام السلطة التنفيذية والسلطة

✓ توفر الشفافية واليقين: إن من أهم ما يميز استهداف التضخم، أنه يؤدي إلى تفهم أكبر لتوجهات إلى إعطاء

1.

✓ تجاوز مشكل التباين الزمني: هذا النظام البنك المركزي قدرة على تخفيض وقوعه في مشكلة التأخر الزمني المتعلقة بإحداث توسع في العرض النقدي، والمؤدية إلى تأخيرا في الوصول إلى أهداف أخرى (النمو الاقتصادي أو البطالة)، وهذا ما يحدث مشكل التباين الزمني.

✓ المساعدة في رفع مستوى الفعالية: يعبر

حيث يتسنى لـ

بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في

المستقبل من حيث درجة مرونتها في تحقيق أهدافها<sup>2</sup>.

(ج) أسباب تطبيق سياسة استهداف التضخم: إن من الأسباب التي أدت بالكثير من الدول إلى تبني

:

✓ أن الهيكل العام لهذه السياسة يتسم بالبساطة نسبيا، ويمكن تفهمه من جانب عامة المواطنين.

✓ انها تسمح بقدر كاف من التركيز على استقرار الاسعار.

<sup>2</sup>: ناجي التوني. إستهداف التضخم و السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 09.

3: المعهد المصرفي المصري. استهداف التضخم. مرجع سابق، ص 2-3.

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

✓ كما تزيد من الشفافية في إدارة السياسة النقدية، وذلك من خلال الإعلان عن الأهداف والوسائل التي هذه الأهداف.

✓ كما تزيد من مصداقية السلطات النقدية تجاه الالتزام بمعدل التضخم المستهدف، وهو ما يساهم في بعث الثقة التي تدفع الاعوان الاقتصادية إلى التوفيق بين توقعاتهم اتجاه معدل التضخم وبين المعدل المعلن.<sup>1</sup>

يضاف إلى ما سبق، أن الحد من عدم اليقين حول مسار التضخم في المستقبل، من شأنه أن يساعد على تحسين قرارات الادخار والاستثمار، مما يحفز على زيادة الإنتاجية بشكل عام، كما يمكن أن يكون لتوضيح نوايا البنك المركزي مساهمة في الحد من تقلبات الأسواق المالية، مما يؤثر إيجاباً على هامش المخاطرة وعلاوة

قامت الدول بتطبيق هذه السياسة ل: الحد من معدلات التضخم وبعث الثقة، تحقيق الاستقرار بالنسبة

ة الاقتصادية تتخذ وفقاً للنظام السياسي، وبالتالي اختلاف الأهداف من دولة إلى

أخرى، إلا أنه عادة ما تستهدف معظم الدول استقرار المجتمع وازدهاره والتمتع بفوائد النمو الاقتصادي، وبذلك يكون استقرار المستوى العام للأسعار خطوة أساسية في سبيل الوصول إلى مجتمع مستقر.

ثانياً: الشروط والإجراءات التي يجب مراعاتها في تطبيق سياسة الاستهداف

(أ) شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم:

استهداف التضخم مجموعة من الشروط، نذكر منها ما تم التعرض له في سلسلة الحلقات

النقاشية (العدد السابع) التي قام بها المعهد المصرفي المصري في سنة 2003 والتي تتمثل في:<sup>2</sup>

(1) استقرار الاقتصاد الكلي: حيث أن معدلات التضخم الشديدة التقلب تعوق تطبيق هذه السياسة، كما تتعقد الأمور إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة، وذلك إذا ما كان الهدف هو الحد من هذه المعدلات، وبالتالي فإن البدء من معدلات تضخم مرتفعة قد يؤدي إلى

<sup>2</sup>: المعهد المصرفي المصري. . . . . 8-6

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

وبالمثل فإن تقلبات الناتج ومدى تأثره بتقلبات سعر الصرف وأسعار السلع من شأنه أن يؤدي إلى نفس

**(2) قوة الوضع المالي للدولة:** يعتبر العجز المالي عنصرا هاما، وذلك لأن الحكومة التي تتعرض لعجز مالي كبير تحتاج إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، مما يعقد من حال السياسة النقدية، خاصة في حالة الاقتراض من البنك المركزي، حيث يؤثر هذا الاقتراض بشكل مباشر على القاعدة النقدية، إلى جانب تأثيره التضخمي؛ بالإضافة إلى ذلك يزيد الاهتمام بحجم الدين العام نظرا لأن زيادته بشكل كبير هو مما يعي

الحكومية؛ وتعد هذه هي الطريقة التي يحد من خلالها الضعف المالي من استقلالية البنك المركزي وقدرته على التحرك، ومن ثم فإنه يمكن اعتبار استقلالية البنك المركزي إحدى الأمور التي ترتبط بقوة الوضع المالي

**(3) استقرار القطاع المالي ودرجة تطوره:** حيث أن ضعف الجهاز المصرفي وتزايد مشاكل القروض الرديئة، من شأنه أن يقيد من قدرة البنك المركزي على التحرك، وفي هذه الحال قد لا يتمكن من رفع أسعار الفائدة ضرار المحتملة على الجهاز المصرفي، أما إذا زاد حجم ملكية الجهاز المصرفي من العملات الأجنبية، فإن البنك المركزي يهتم بشكل كبير بسعر الصرف، كما تأتي أهمية عمق القطاع المالي

التي تطبق هذه السياسة تستخدم عمليات السوق المفتوحة، ومن ثم يكون من الأهمية بمكان أن تتحدد

**(4) توفر البيانات اللازمة:** لنجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم، فإنه يجب توفر البيانات اللازمة، وذلك كون هذه السياسة تعتمد بشكل كبير على البيانات والمعلومات، كما يجب أن يكون هناك تدقيق

**(5) النماذج المطلوبة:** تمتلك كل الدول التي تتبنى هذه السياسة عددا من النماذج يتم استخدامها لأغراض دمة الكثير من النماذج المعقدة التي استغرق



( وازين وتمويله) لا يجب أن تشكل عائقا في متابعة السياسة النقدية؛ بشكل عام هيمنة ضعيفة  
1 :

✓

✓

اجمة عن حق

✓

✓

(7) تبني السلطات لاستهداف معدل التضخم وحيدا:

هدف اخر كالأجور وسعر الصرف الاسمي؛ فإذا تم الالتزام فعلا بمحددين الشرطين الآخرين (حسب "ماسون" و"سافاستانو" و"شارما")، فإنه من المقدر تطبيق هذا النظام، بشرط إضافي هو اللجوء إلى استهداف كمي

في وضعية منهجية اتجاه نظام الاستهداف، تسمح له بتكوين القنوات الخاصة بالتضخم، والتي تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات والمحددات التي من شأنها أن تؤثر في التضخم مستقبلا، وهذا من خلال مدمجة هذه التنبؤات التضخمية مع إدراك بطبيعة الحال العلاقة البينية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمدد التي تؤثر به في التضخم.

إلى : 2

(8) إمكانية تحكم السياسة النقدية في أدائها أثناء عملية الاستهداف: إن استخدام سعر الفائدة في المدى القصير كأداة لتطبيق سياسة الاستهداف يتطلب مجموعة من الشروط:

✓ يجب أن يكون سعر الفائدة الاسمي هو المؤثر في معدل الفائدة الحقيقي الطويل المدى وليس العكس.

<sup>1</sup>: Jodi Scarlata .Conférence sur la Macroéconomie "le ciblage d'inflation".op.cit.p9.

<sup>2</sup>: Junggun oh. Inflation Targeting: A new Monetary Policy Framework in Korea. Paper prepared for international symposium on practical experiences on inflation targeting Bangkok, Thailand, 20 October, 2000. p7-11.

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

✓ قدرة البنك المركزي على ضبط سعر الفائدة القصير المدى من خلال أدواته الخاصة.

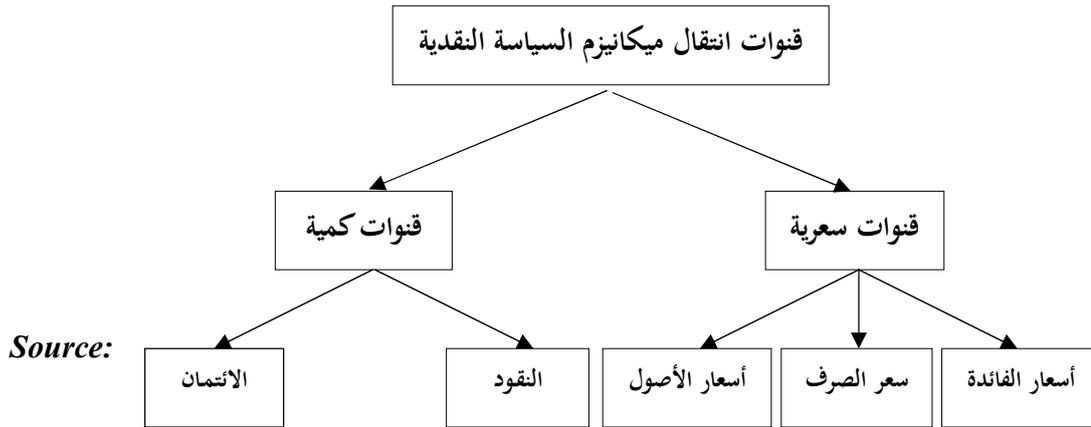
✓ الإشارة إلى ما يطمح إليه البنك المركزي للجمهور، حيث أن أي تغير في ممارسة الاستهداف يؤثر على سعر الفائدة القصير الأجل وكذا على سـ

9) وجود علاقة فعلية بين أسعار الفائدة والأسعار: يرجع ميكانيزم الانتقال للسياسة النقدية إلى: سلسلة العمليات التي من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الأسعار، إلى مقدار مختلف الأدوات المالية، وإلى

إلى قنوات سعرية وأخرى كمية، و

أدناه:

### الشكل (1.2): قنوات انتقال السياسة النقدية

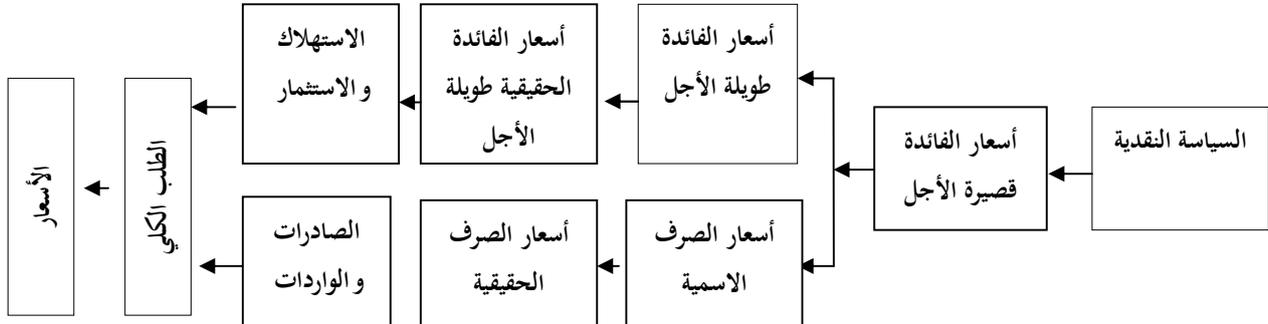


Source:

*Junggun oh. Inflation Targeting: A new Monetary Policy Framework in Korea. Paper prepared for international symposium on practical experiences on inflation targeting Bangkok, Thailand, 20 October, 2000.p9.*

والشكل التالي يبرز قنوات الانتقال من سعر الفائدة إلى مستوى الأسعار.

الشكل (2.2): قنوات انتقال من سعر الفائدة إلى مستوى الأسعار



*Source: Junggun oh. Inflation Targeting: A new Monetary Policy Framework in Korea. Paper prepared for international symposium on practical experiences on inflation targeting Bangkok, Thailand, 20 October, 2000.p11.*

#### 10) الشفافية، تماسك ومصداقية السياسة النقدية:

عدة معايير لتعزيز شفافية وتماسك سياستهم النقدية، والتي تتأتى من:<sup>1</sup>

✓ التقارير التي يصدرها التي تحوي تقديرات التضخم ونمو

✓

✓ تعرض المحافظ أو أعوان السياسة النقدية للمساءلة أمام البرلمان.

✓ كتابة محافظ البنك المركزي لرسالة توضيحية للبرلمان عند انحراف التضخم عن مستواه المستهدف.

المؤدية إلى ارتفاع تكاليف إعادة

التضخم إلى مستواه؛

يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع التغير القصير المدى في الإنتاج، وقد ثبت أن هناك علاقة بين المصدقية والمرونة؛

إلى العلاقة القصيرة المدى بين التضخم والنمو.

<sup>1</sup>: نفس المرجع ص10-11.

(ب) إجراءات يجب مراعاتها في استهداف التضخم: يتطلب استهداف التضخم مجموعة من الإجراءات يلزم أخذها بعين الاعتبار و المتمثلة في:<sup>1</sup>

### 1) التداخل بين استهداف التضخم والأهداف الأخرى للسياسة النقدية:

الهدف في نظام استهداف التضخم هو بلوغ معدل التضخم المطموح إليه، في حين هناك أهداف أخرى يمكن أن تتحقق في نفس الوقت (Debelle, 1997)، و التي نذكر منها:

✓ استهداف التضخم وسعر الصرف:

التضخم، لأن التصحيحات التي تحدث على مستوى الكتلة النقدية من أجل الحفاظ على سعر صرف ثابت، هي مما يمكن أن يكون له تأثير سالب على مسار التضخم، حيث أن معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة لا بد لها من أن تدعم من استقرار القطاع المالي.

✓ استهداف التضخم والتشغيل الكامل: هناك من يقول بأن التحكم في السياسة النقدية هو مما ينشئ البيئة المناسبة لتحقيق التشغيل التام، وبالتالي إذا أخذنا في الحسبان الإيجابيات التي ستتحقق في المدى الطويل من التشغيل الكامل، فإن التكلفة ستتعلق بالتحكيم في المدى القصير بين استقرار الأسعار واستقـة فإذا كانت هناك مثلاً صدمة عرض، فإن هذا سيحتم على السياسة النقدية انتهاج سياسة انكماشية من أجل تحقيق استهداف التضخم، وهذا سيعمل على تخفيض الإنتاج، وبالتالي يصبح نظام اسـة في بعض الأحيان مهمـة الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

### ✓ استهداف التضخم والسياسة المالية:

إلى الدين العام هو مما يرفع من التوقعات التضخمية في المستقبل، وهذا ما يصعب من عملية التحكم في التضخم الجاري؛ وبنفس الشكل، إذا كانت السياسة المالية تتبنى تخفيضات جبائية مهمة، فإن البنك المركزي سيحتم عليه ممارسة سياسة نقدية انكماشية ولمدة طويلة مقارنة مع الحالة التي لا تكون فيها مثل هذه التخفيضات.

<sup>1</sup> : Jodi Scarlata, Conférence sur la Macroéconomie " le ciblage d'inflation".p12.

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

(2) تعيين المستهدف: إن الطريقة التي يتعين بها المستهدف، مستوى الاستهداف، والسياسة المستخدمة للوصول إلى هذا المستهدف مرتبطة كلها بدرجة الاستقلالية التي يملكها البنك المركزي؛ فقد أشار

(Debelle et Fisher, 1997) " " " "

)

— (-)، وبين استقلالية الوسائل (البنك المركزي له الحرية بتطبيق السياسة النقدية بالشكل الذي يراه مناسباً في استهداف التضخم)، وهذا مما شدد عليه "فيشر" (Fischer, 1994)

والتي تقوم على عدة مؤشرات تتعلق ب: طريقة تعيين المحافظ، العلاقات مع الحكومة، الإنشاء أو التأسيس، التمويل النقدي للعجز الموازي والأدوات النقدية، ثم وسعت هذه الطريقة ليدل على أن هناك متغيرين مرتبطين وبشكل قوي مع التضخم وهما:

✓ وجود حتمية قانونية أو تشريعية:

( ) .

✓ قدرة البنك المركزي على استخدام أدواته: رية في تدخلاته (استقلالية الأدوات

ي الأكثر أهمية)، التي تتمثل في حق السلطات النقدية في عدم تمويل العجز وفي تحديد معدل التضخم؛ لكن تدخل الحكومة في اختيار مستهدف هو مهم لهما تدعم بذلك تحديده، وهذا ما سيحدث بيئة من الاستقرار في التضخم، فبدون تدخل الحكومة يمكن أن يكون الإعلان الأحادي لاستهداف التضخم من رف البنك المركزي أقل مصداقية، والذي يؤدي بذلك إلى تخفيض فعالية الإستراتيجية، لذلك نجد في الواقع بأن تقسيم المسؤولية بين السلطة النقدية والحكومة يختلف من دولة إلى أخرى.

(3) تحديد المعدل المستهدف: يختلف تحديد المعدل المستهدف في ظل هذا النظام، حسب<sup>1</sup>

لمسجل في هذا البلد أثناء بداية البرنامج. في الواقع إذا كان المعدل عند الانطلاق يختلف عن المعدل المحدد، فإن المدة التي يستغرقها الاستهداف هي في حدود سنتين؛ في حين أنه لو كان معدل

<sup>1</sup> : Jodi Scarlata, Conférence sur la Macroéconomie " le ciblage d'inflation". p14

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

التضخم منخفض من البداية، فإن الاستهداف يحقق مباشرة ولفترات غير محددة. من جهة أ مستوى الاستهداف الذي يعكس استقرار الأسعار بالنسبة للسلطات، ينبغي أن يكون محددًا، فإن كان

للاستهداف يتحكم بها في التضخم، ففي الواقع يكون الحد المستهدف مجاورا 2%

4) اختيار مؤشر الأسعار: في الواقع، مؤشر الأسعار المستخدم في استهداف التضخم هو<sup>1</sup> (IPC) وليس مكمش الناتج، وذلك لأن مؤشر أسعار الاستهلاك هو الأكثر شيوعا

بالنسبة للجمهور، بحكم ما تشير

في برامج استهداف التضخم هو التضخم الأساسي، والذي يعكس التغيرات الأساسية في المستوى العام للأسعار جراء الارتفاعات غير المعتادة، والتي تورطت فيها وبشكل منظم بعض الأحداث، كارتفاعات ارية وبعض الانخفاضات في قيمة النقود. فمثلاً التضخم الأساسي لا يأخذ بعين الاعتبار الأثر

الكلبي لبعض الصدمات (والتي تستطيع السياسة النقدية إستعابتها) ولكن لا يهمل بذلك الآثار الثانوية الموزعة اتجاه الأسعار والأجور (Debelle, 1997).

### ✓ اختيار طول المدى المستهدف:

تضخمي معين(كندا، نيوزلندا، المملكة المتحدة، السويد)، أو معدل معين (أستراليا وفرنلندا)، أو سقف ( )

اتجاه الصدمات، القدرة غير الكاملة لمراقبة الكتلة النقدية، دون ننسى المتعلقة بمستوى التغير الممكن للتضخم، والقوة التي ينبغي أن تحوزها السلطات (جاهزية) أمام ما يعتبره الجمهور اتجاه ما أعلنته فيما يخص تخفيض التضخم؛ وبتفعيل إدراك الجمهور، يمكن اعتبار

2 :

<sup>1</sup> : Jodi Scarlata, Conférence sur la Macroéconomie " le ciblage d'inflation". opcit.p15.

<sup>2</sup> .15

✓ يمكن تبني مجال مشدود (مضغوط): والذي يطلق عليه أيضاً «*Hard-edged*» ، والذي يبرز مسؤولية البنك المركزي في المدى القصير في ظل بلوغه التضخم المستهدف.

✓ يمكن تبني مجال واسع: «*Soft-edged*»، بإعطاء مرونة أكبر للبنك المركزي في المدى القصير، والاتجاه بالمسؤولية إلى المدى المتوسط، ولكن مع خطر الشعور بالضعف أمام مكافحة التضخم. فإذا كانت المصدقية هي من بين الأهداف التي يتابعها البنك المركزي، فإنه يمكن أن يبدو في نظر الجمهور شددود أو الضيق كالالتزام هو الأكثر ثباتاً أو صموداً لتوقيف التضخم.

المطلب الثاني: قواعد السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم  
إنَّ الجدل

قواعد السياسة النقدية والتي تتمثل في تحدد مسبقاً  
تعتبر بشكل عام كما تعكس الشروط النقدية، وبين القدرة الكاملة على اداؤها التي يفترض إعادة أمثلتها (تعظيم) فترة بفترة عن طريق السلطة النقدية، و بهذا  
المعادلة في حالة إعادة تقدير(في) ( والسياسة النقدية تتابع تضخماً  
منخفضاً كهدف كحائي.

أولاً: أسباب تبني استهداف التضخم كقاعدة للسياسة النقدية

أ) عدم قدرة القاعدة النقدية على كبح التوقعات التضخمية: خلص "كوكيرمان"

أن تكون المتغير المستهدف لجهل الناس بها، وعدم وضوحها لهم، واعطى بذلك تحليلاً أكثر تقنية هذه

: 1995؛ مشيراً إلى أن إيجابياً

راقبة وهمية لمعدل التضخم، سمعة ( )

البنوك المركزية السيئة عندما يكون معدل التضخم مرتفع مع ضعف قدرته على كبحه، وكذا الأرباح التي تنتج عن التضخم المفاجئ والتي تكون جد معتبرة.

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

هذه الحالة، محتمل جدا بأن هدف القاعدة النقدية يكون أقل وضوحا في المرحلة التضخمية، خاص بتبني استهداف التضخم.<sup>1</sup>

(ب) عدم استقرار الطلب على النقود: الوضعية الأخرى الخاصة باللجوء إلى نظام استهداف التضخم، هي عندما يكون الطلب على النقود غير مستقر وغير ممكن تقديره، وهي الحقيقة التي أدت بالكثير من البنوك المركزية إلى تبني هذا النظام.

(ج) تبني سعر الصرف كمستهدف: لقد كان تبني سعر الصرف كمستهدف من بين عدد من برامج استقرار التضخم نافعا في البداية، إلا أن البنوك المركزية أعلنت جهارا باها تبحث عن استقلالية أكثر في متابعتها للتضخم، ضف إلى ذلك تحاشي المضاربات الكبيرة على العملة التي كانت تمارس في هذا .

ثانيا: قواعد السياسة النقدية في استهداف التضخم

(أ) قاعدة تايلور في استهداف التضخم: تركز السياسة النقدية نشاطها في هذه السياسة على التضخم، وإذا رأت أن التضخم انحرف عن مستواه، تتدخل البنوك المركزية باستخدام أدوات السياسة النقدية، لإعادة التضخم إلى مستواه المرغوب (المستهدف)، لذلك بحث الكثير من الدراسات في الأداة الرشيدة التي تسمح للبنوك المركزية بلوغ التضخم المستهدف، ويعتبر "تايلور" (*J. Taylor*) الرائد في ذلك، حيث قام في سنة 1993

عرفت هذه القاعدة بـ"قاعدة تايلور"، حيث يمكن أن تستخدم في تقييم السياسات

تشير أداة السياسة النقدية التي قدمها "تايلور" إلى أن البنك المركزي يربط من خلالها بين: سعر الفائدة في المدى القصير، التضخم والدورة الاقتصادية، حيث تشير القاعدة بأن معدل الفائدة الاسمي للبنك الاحتياطي الفدرالي (الولايات المتحدة الأمريكية) يساوي إلى معدل التضخم زائد معدل الفائدة الحقيقي التوازني، زائد

.12<sup>1</sup> : Jodi Scarlata, Conférence sur la Macroéconomie " le ciblage d'inflation".op.cit. p4-

الانحرافين الذين لهما معاملين يساويان 0.5، أي انحراف التضخم عن مستواه المستهدف وانحراف الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه الكامن.<sup>1</sup>

(1) العلاقة العامة لقاعدة تايلور: إن الشكل العام الذي جاءت عليه القاعدة التي قدمها "تايلور" هو كما :

$$i = \pi + r^* + gy + h (\pi - \pi^*)$$

:

$i$ : سعر الفائدة الاسمي القصير الأجل؛

$r^*$

$\pi$ : معدل التضخم المحسوب في الأربع ثلاثيات الأخيرة؛

$y$ : الانحراف النسبي للإنتاج المحقق عن مستوى الإنتاج الكامن،  $\left( \frac{100y - y^*}{y^*} \right)$ ؛

$\pi^*$

و قد كانت المعادلة الأصلية لقاعدة تايلور على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$i = 2 + \pi + 0.5y + 0.5(\pi - 2)$$

والتي كانت تعبر عن دالة رد الفعل للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، يعمل من خلالها على تغيير تحركات سعر الفائدة (أداة البنك المركزي في السوق النقدي)، مقابل انحراف الإنتاج عن مستواه الكامن والتضخم عن مستواه المستهدف، وهذا لا يعني أن "تايلور" هو الأول الذي وضع سلوك البنك وإنما هو الأول الذي أسس تصوره لرد فعل السياسة النقدية بشكل واضح.

وقد كانت هذه القاعدة توسعا لدراسة "بريان" (Bryan) " (Henderson) " (McKibbin)، وقد أشاروا للقاعدة النقدية التي تشمل على انحراف معدل الفائدة عن مستواه التوازني

$(i^* - i)$  كدالة خطية لانحراف المتغير  $Z$  عن مستواه المستهدف كما يلي:

<sup>1</sup>: Réseau interuniversitaire de recherche en macroéconomie financière. La règle de Taylor dans le cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle Zélande. 2005.p2-10. sur le cite: <http://sceco.univ-poitiers.fr/MACROFI/DocMacrofi/D3Ftiti.pdf>.

<sup>2</sup>: Ludovic Aubert. La politique monétaire : Eléments de théorie et pratiques des banques centrale. Institut de recherche économique et sociale et la CONFÉDÉRATION FRANÇAISE DE L'ENCADREMENT – CGC. Paris. Décembre 2001, P21.

$$i - i^* = \theta(z - z^*)$$

لقد تقاربت كل الأبحاث في متغيرين مفتاحين اعتبرنا كأحسن المؤشرات الاقتصادية، واقتضت هذه الأبحاث استهداف كل من مستوى الأسعار والإنتاج، وهذا يتضمن استهداف الدخل الاسمي:<sup>1</sup>

$$i - i^* = \theta_\pi(\pi - \pi^*) + \theta_q(q - q^*)$$

"تايلور" إلى قاعدته من خلال هذه الأبحاث، والقائمة على أساس سعر الفائدة

في المدى القصير كدالة في قيمتين ملاحظ  $(\pi)$ ، والانحراف الإنتاج  $(y)$ ، كما اعتبرت

: (Les deux parameters d'ajustement)

بانحراف التضخم والإنتاج، معدل الفائدة التوازني  $(r^*)$   $(\pi^*)$  لمعاملي التسوية أن يضمنا كأهداف في المدى القصير والمدى الطويل.

" (Goldman Sachs) بتغيير طفيف في قاعدة تايلور وذلك بإدراج معدل

المتوقع والحفاظ على معدل الفائدة الحقيقي التوازني أو المعدل على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$i = r^* + \pi^a + 0.5y + 0.5(\pi - \bar{\pi})$$

أين يعبر  $i$  عن سعر الفائدة الاسمي القصير الأجل (في الواقع سعر الفائدة لثلاثة أشهر)؛

$\pi^a$  مساويا لآخر انزلاق سنوي معروف، أو

أربع ثلاثيات سابقة للثلاثي الحالي، أو باستخدام النماذج القياسية في حسابه.

(2) مبدأ عمل قاعدة تايلور: <sup>3</sup>

إلغاء أثر الصدمات على التضخم والإنتاج؛ فارتفاع في معدل التضخم عن مستواه المستهدف و/أو ارتفاع

الإنتاج عن مستواه الكامن، يتطلب كذلك ارتفاعا في سعر الفائدة الاسمي القصير الأجل (سعر الفائدة

الموجه)؛ فبداية الانحراف في الإنتاج في هذه القاعدة، لا تعني بالضرورة انها تلك الممثلة في هدف البنك

<sup>1</sup> : Réseau inter-universitaire de recherche en macroéconomie financière. La règle de Taylor dans le cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle zélande. opcit.p4

<sup>2</sup> : Ludovic Aubert. La politique monétaire : Eléments de théorie et pratiques des banques centrale. Opcit.P22.

<sup>3</sup> : Réseau inter-universitaire de recherche en macroéconomie financière. La règle de Taylor dans le cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle zélande. opcit.p8.

لية تعبر عن عنصر هام لضغوط تضخمية في المستقبل، وهذا بحكم الصلابة وعدم مرونة الاقتصاد، فمن النباهة أن يفكر في الاختلال الموجود في سوق السلع (بدون أن يكون

تتضمن تسوية الانحراف في التضخم الهدف الطويل الأجل للبنك الم ( )  
معامل التسوية الخاص بفجوة الإنتاج على أساس فكرة مفادها، أن السياسة النقدية في المدى القصير مهمة بتحاشي التغيرات الدورية (استقرار اقتصادي)؛ المهم أن يكون للإنتاج نمو دائم حول مستواه الكامن، والذي اعتبره بعض المحللين عاملا أو مؤشرا للأحداث المستقبلية، أين يمكن أن يكون إشارة الهيكل النظري لهذه القاعدة

محصا من قبل الكثير من الباحثين كأعمال "سفينسون"، أشار إلى أن هذه القاعدة هي بمثابة الحل امج في نظام استهداف التضخم، ولذلك كان لدى الكثير من الدول التي أرادت استهداف التضخم فائدة من قاعدة تايلور أو التي تشبه الشكل التايلوري.

لم يتم "تايلور" بتقدير المعادلة في ورقته البحثية\*، ولكنه وضع بعض الافتراضات في ترض أن مستوى التضخم المستهدف هو ( $\pi^* = 2\%$ )، وافترض أن تكون قيمة %2

الهامة في توقعات البنوك المركزية، أين اعتبرت هذه القاعدة كأحسن وسيلة لمتابعة السياسة الاقتصادية.  
**(3) تقدير قاعدة تايلور:** لقد أوضحت مسألة تقدير قاعدة تايلور، بدل تبني تلك الافتراضات أول انشغال في النظرية، " " (A.Greenspan, 1997)<sup>1</sup>، في تقدير سعر الفائدة الحقيقي

الحيادي والإنتاج الكامن، والدين تصعب مشاهدتهما بالنسبة للبنوك المركزية أثناء اتخاذ

( ) " "

Carnegie-rochester conference series on public "Discretion versus policy rules in practice"\* Taylor, j.b (1993b) policy,pp 39,195-214.

<sup>1</sup> : Institut de recherche économique et sociale. Ludovic Aubert. La politique monétaire : Eléments de théorie et pratiques des banques centrale. P22.

الأبحاث بالاعتماد على أحسن الطرق

الاقتصادية القياسية في التقدير الأمثل لهذا المتغير، ومن بينها:<sup>1</sup>

طريقة الترشيح الخاصة بـ "هودريك" و "بريسكوت" (*La méthode de filtrage de Hodrick et*

*Prescot , HP Filter*) الاتجاهات المتعددة الحدود (التربيعية أو التكعيبية) (*Les tendances*

*polynomiales (quadratiques ou cubiques)*) التقدير بنموذج المكونات غير الملاحظة

" (*Model à composante inobservable (filtre de Kalman)*)"

هناك عدة طرق لقياس التضخم مثل استخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي واستخدام مؤشر

العام لأسعار الاستهلاك، في حين استخدم كل من "جيرديسمير" " " (*Gerdesmeier &*

*Roffia*) طريقة المحاكاة على منطقة الأورو باستخدام عدة قياسات للإنتاج الكامن والتضخم للوصول إلى

(ب) قواعد أخرى لاستهداف التضخم:

2

خاصة تسمى "دالة الخسارة" للبنوك المركزية، والتي تعتبر انها ممثلة للاهمية الفعلية المتعلقة بالاهداف التي

تتبعها؛ ولقد عرفت هذه القواعد بدوال رد فعل البنوك المركزية، بحيث تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة

إلى أخرى في نفس الدولة.

بين قاعدة تايلور وهذه القواعد من خلال أوزان التوفيق باختلاف المتغيرات الاقتصادية،

المتغيرات التي ستدرج في أي من القواعد، وفي اختيار الوقت المناسب لهذه المتغيرات الاقتصادية، والذي

يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار للتعبير عن سعر الفائدة في المدى القصير؛ لذلك اقترح "تايلور" بأن يعبر عن

سعر الفائدة في المدى القصير للاحتياطي الفدرالي، بدلالة المعطيات الجارية أو تلك المتعلقة بالثلاثي الأخير

<sup>1</sup> : Réseau interuniversitaire de recherche en macroéconomie financière. La règle de Taylor dans la cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle zélande.opcit.p6.

<sup>2</sup>: Réseau interuniversitaire de recherche en macroéconomie financière. La règle de Taylor dans la cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle zélande.opcit.p3-4.

(عيوب قواعد استهداف التضخم: تنتج الفروقات بين الدول المتبينة لسياسة الاستهداف عن التباين في الأهداف الاقتصادية لمختلف البنوك المركزية، وعن تباين الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، لذلك أشار " (Sevenston) <sup>1</sup> وأكثر فعالية لبلوغ أهداف على أساس تعطل تحديد القاعدة بسبب افتقاد المعلومة الآنية الخاصة بالتضخم والإنتاج،

الجارية للتضخم والإنتاج؛ وفي هذا الصدد " (Mc Callum) " (دوال المعطيات الجارية) غير عملي، خاصة ونحن نعلم بأنها بحاجة إلى معلومات يقترحها مقرري

" " (Mays) بدوره هذا الشكل من القواعد، وأشار إلى أن ومات ليست جاهزة، كما أنه يعتبر من غير الأمثل متابعة هذا الشكل من القواعد؛ ولرد هذه القواعد فعالة وقابلة للتحقيق، اقترح الكثير من الباحثين والاقتصاديين استبدال هذه المتغيرات

واحد مثبت من طرف البنك المركزي سيربط الاتصال بتوقعات إحدى المتغيرات سواء التضخم أو الإنتاج. كما أن اختلاف الهياكل الاقتصادية لمختلف الدول يجعل قواعد قيادة السياسة النقدية مختلفة بالضرورة، فبعض الدول أخذ التذبذبات في سعر الصرف بعين الاعتبار وآخرين لا، لذلك بحث بعض الدول في نشر بعض من المصداقية وضمان الاستقرار الاقتصادي، وذلك بضبط جزئي لأسعار فوائدهم؛ وبالتالي لا يمكن تطبيق قاعدة مناسبة لكل الدول، لكن المهم أن تكون القاعدة متأقلمة مع الهيكل أو البنية الاقتصادية للبلد، بدمج المتغيرات المفتاحية لكل اقتصاد، وهذا ما يؤدي بنا إلى مفهوم القاعدة من الشكل التايلوري،

<sup>1</sup>: 5-4 .

### ثالثا: الفرق بين قاعدة تايلور وقواعد الاستهداف الأخرى

اصفات التي سبق الإشارة إليها حول قواعد السياسة النقدية، اختلافا قليلا عن

وتظهر هذه الاختلافات حسب النقاط التالية:

أ) اختيار الزمن الخاص بالمتغيرات الاقتصادية: لقد كانت قاعدة تايلور تأخذ بعين الاعتبار تغير معدل الفائدة بدلالة القيم الآنية لفجوة ا

المواصفات تفرض بأن يعلم البنك المركزي عن القيم الجارية للتضخم والإنتاج في هذه الثلاثيات.

#### ب) المعاملات التي تضبط الانحراف في التضخم وفجوة الإنتاج:

للانحرافات في التضخم والإنتاج، ديناميكية السياسة الاقتصادية تجاه هذه الانحرافات (الإنتاج عن مستواه الكامن والتضخم عن مستواه المستهدف)، ولذلك نجد أن ازدواجية الأهداف بين استقرار الأسعار والاستقرار الاقتصادي التي يتبناها البنك الاحتياطي الفيدرالي، جعلت هذه المعاملات متساوية عند قيمة 0.5<sup>1</sup>؛ وهذا الذي يوضح نقص التوافق بين الاقتصاديين في الوزن الذي تأخذه هذه المعاملات،

مما يحتم تقدير هذه المعاملات بالشكل الذي يسمح بتوضيح الفرق في الأهداف المبتغاة بين الدول.

#### ج) سلوك التمليس (*comportement de lissage*):

في الحسبان سلوك التمليس لسعر الفائدة، في حين أشارت العديد من التحليلات مثل تحليل "أورفانيد" (*Orphanides*) في سنة 1997، وأبحاث "كلاريدا" (*Clarida*) "غالي" (*Galy*) "غيرتler"

(*Gertler*) في سنة 1998 بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان له اتجاه نحو تمليس معدل فا

أجل ضمان مصداقية سياسته النقدية والوصول إلى استقرار اقتصادي، حيث يدل تمليس معدل الفائدة

في السياسة من أجل الانحراف في التضخم أو في الإنتاج، والملاحظ في الع

" " (*Sack*) معدل الفائدة مبرر في الحالة التي يكون فيها أثر

التغير في معدل الفائدة على الاقتصاد غير يقيني.

<sup>1</sup> : Réseau interuniversitaire de recherche en macroéconomie financière. La règle de Taylor dans le cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle Zélande.2005.opcit.p2-10

د) القياسات المستخدمة: تستخدم القواعد من الشكل التايلوري قياسات مختلفة عن القواعد الأخرى في تحديد الإنتاج والتضخم، وبالتالي تحديد القياس الأنسب للمتغيرات المهمة التي تساعد في الوصول إلى تكون غير بسيطة؛ لذلك نجد استخدام طرق المحاكاة في العديد من الدراسات من طرف المؤلفين للوصول إلى الطريقة المثلى في قياس التضخم وفجوة الإنتاج، فقاعدة تايلور تستخدم طريقة وحيدة في تحديد التضخم والإنتاج الكامن، أين استخدم مكشم الناتج في حساب الإ نسبة التغير السنوي للمكشم في حساب معدل التضخم.

(معدل الفائدة المستخدم: أما فيما يتعلق بمعدل الفائدة القصير المدى المستخدم، فقد استخدم "تايلور" في دراسته سنة 1993، معدل الفائدة الموجه الذي يحدده البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، إ ان هناك وفي الكثير من الاحيان استخدام معدلات اخرى، مثل الدراسة التي قام بها "لوبيك و شورفيدل" (*Lubike & Shorfeidle*) في دراسة على أربع دول: نيوزيلندا، أستراليا، كندا والمملكة المتحدة، أين استخدموا إما معدل السوق النقدي أو معدل الخصم. كما استخدم في دراس " " لثلاثة أشهر، من أجل تحديد السياسة النقدية لنيوزيلندا، واعتبره المعدل الفعال في استقرار الأسعار، لذلك حتى تصل نيوزيلندا إلى هدف استقرار الاسعار، فإنها تضع تحت مراقبتها السوق النقدي، كذلك فان بالوصول إلى أي معدل للسوق، وذلك بتطبيق مراقبة كمية لمعدل السوق يوما بيوم، حيث أن هذا المعدل هو المعدل الذي من خلاله تقرض وتقترض المؤسسات المالية

1 .

خلاصة:

أحد الاستراتيجيات المثلى التي تقوم على تفعيل دور السياسة الاقتصادية في تحقيق ا المستوى العام للأسعار، فإن ذلك لا يكون كافيا إلا إذا ساهمت في غ إستراتيجية أخرى كالنمو الاقتصادي، وبالتالي تصبح مسألة التنسيق بين سياسة استهداف التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار، وسياسات النمو الاقتصادي المدعمة لعملية التشغ

## الفصل الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم

---

البطالة ذات أهمية كبيرة، تظهر في إمكانية تأهيل السياسة الاقتصادية بكل ادواتها من اجل استهدافها مع بعض، و الذي سيناقش بالشرح و التحليل لاحقا.

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي وفعالية

السياسة الاقتصادية الكلية في

استهدافه

اتفقت معظم المراجع في النظرية الاقتصادية وتاريخ الفكر الاقتصادي وكذا الأحداث الاقتصادية

أن أصول النمو ترجع إلى الثورة الصناعية، والتي ابتدأها "آدم سميث" (*Adam Smith*)

" " 1776 من خلال فكرة تقسيم العمل، لتأتي فيما بعد ما ساهمت به أعم

(*Malthus*) " " (*Ricardo*) " " (*Marx*) في القرن التاسع عشر، إلا أن النماذج النظرية

للنمو لم تعرف رواجاً فعلياً إلا خلال سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، من خلال نماذج ما بعد

(*Solow*) والتي (*Post-Keynésiens, Harrod-Domar*)

عر

القرن العشرين مفاهيم جديدة خصت مساهمات منظري التعديل (*La régulation*) .

ه النظريات حول ما يتعلق بالسياسات

التي يجب أن ينتهجها أصحاب القرار بخصوص السياسات المنتهجة في تحقيق النمو الاقتصادي، و التي

تعلقت في كل مرة بدعم احد محددات النمو التي تم التعرض لها في نظرياته. لذلك كانت مكونات هذا

الفصل تتعلق بنظريات النمو كمبحث أول، ثم تعريفه و محدداته في الشق الثاني منه، ليكون آخر جزء منه

## المبحث الأول: التحليل النظري للنمو الاقتصادي

لملة للنمو الاقتصادي في شقيها التقليدي و الحديث آراء مختلفة،

و اعتمدت عليه في تفسيرهم للنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

نمو الاقتصادي بمساهمة كل من منظري الذ

و كذا مساهمة "شامبيتر".

#### أولاً: النظريات الكلاسيكية

أ) نظرية أدام سميث (1776, *Adam Smith*): من خلال أبحاثه حول الطبيعة

اتضح لـ " أدام سميث " أهمية تقسيم العمل كعامل من عوامل النمو و ما له من دور في تطوير إنتاجية

هذا التقسيم عند مشاركة البلد في التجارة الدولية (من خلال نظرية المزايا المطلقة)،

وبذلك يظهر تفاعل "أدام سميث" من خلال نمو غير منتهي في ظل إمكانية الاقتصاد تمديد عملية تقسيم

1.

ب) نظرية "مالتوس" (1796, *Thomas Malthus*): من خلال اختباره حول مبدأ السك (1796)

"مالتوس" أن النمو محدود بالنمو السكاني السريع، و يرجع بذلك سبب الأزمة التي عاشتها إنجلترا إلى

الفارق بين قانونين: قانون النمو الحسابي للغذاء أو المعاش وقانون النمو الهندسي للسكان، و أشار إلى أن

2.

الخروج من هذه الأزمة يمر بالوفاة، انخفاض الولا

(نظرية دافيد ريكاردو: يشير "دافيد ريكاردو" و من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضريبة

(1817) بأن النمو محدود بقانون تناقص الغلة أو المردود، وأن القيمة المضافة تنقسم بين ثلاثة أعوان:

يأخذون أرباح بعد أن يأخذ كل من ملاك العقار و الأجراء مداخيلهم؛ و بالتالي عندما يرتفع عدد

<sup>1</sup> : Arnaud Diemer, cour d'Economie Générale, IUFM Auvergne, France, p96.

.96

.<sup>2</sup>

وبالتالي سترتفع تكلفة الإنتاج مسببة و بشكل حتمي ارتفاعا في الأجور و الربح العقاري، الذي سينجم عنه انخفاضاً في أرباح أصحاب رؤوس الأموال إلى حد يصبحون فيه غير راغبين في الاستثمار، حينها يبلغ (l'état stationnaire) ، و من ثم يقترح "دافيد ريكاردو" كحل لتأخير هذه الوضعية رفع عوائد الإنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال التطور التكنولوجي وكذا الانفتاح على ( )<sup>1</sup>.

(د) نظرية ماركس: " " اقترح شكلي للنمو، من خلال مخططاته الخاصة بإعادة الإنتاج الموسع، و يعتبر أن النمو محدود في نمط الإنتاج الرأسمالي بسبب الاتجاه المنخفض للأرباح (1867)، إلا أن البحث عن فائض قيمة دائما كبير (و خاصة بفضل أجور منخفضة والتي سماها "ماركس" بالحد الأدنى للعيش) و كذا المنافسة بين الرأسماليين، سيؤدي بالضرورة إلى افتقار العمال و كذا تعطل في تطور النظام الرأسمالي (أزمة).

ثانيا: نظرية "شامبيتر" (*Joseph Schumpeter*): كتابه "الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية" (1942) فإن مفتاح التغيير في أي اقتصاد هو التطور الصناعي حيث يقول: «طُ الأساسية التي وضعت وحافظت على حركية الآلة الرأسمالية في الأشياء الاستهلاكية الجديدة، طرق الإنتاج والنقل الجديدة، الأسواق الجديدة، الأشكال الجديدة للمؤسسات الصناعية، و كل ما اخترعته البداة الرأسمالية». حيث جاء هذا التطور الصناعي من قبل مخترعين يسعون لأخذ أكبر حصة لهم، وهذا ما أكسب تحليل "شامبيتر" أهمية كبيرة

المعارف أو أكبر الابتكارات، و كذا إبرازه دور مسئول المؤسسة الذي يأخذ على عاتقه خطر إقحام منتج جديد إلى السوق أو طريقة إنتاج جديدة، كما أنه أضاف بنية جديدة للسوق وهي المنافسة الاحتكارية التي لكل من نجح حصته المالية، و هو الأمر الذي لم يشاطره فيه الكثير، بحكم أن "الدمار - المبتكِر"

(Destruction-créatrice) يترك البعض خلفه، كما انه ينتهي بفائدة على الجميع، و بالتالي فإن هذا النظام ينتج في مجمله ثروة أكثر.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: تحليل النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

أولاً: نماذج النمو الخاصة بما بعد الكنزيين:

1929، حول إمكانية الوصول إلى نمو متوازن؛ لذلك بحث كل من "هارود"

رأسمالي في حالة نمو.

أ) نموذج "دومار": لقد كانت نقطة الانطلاق التي بدأ بها "دومار" سنة 1946

(Muet,1993) <sup>2</sup> ومن جهة الطلب ( المدى القصير) يحدد التغير في

$$\Delta I \quad (\Delta I \rightarrow Y \rightarrow R \rightarrow C \rightarrow S)$$

$$s \quad c \quad , \quad s = (1-c) \quad \Delta I[1/s] \quad \Delta I[1/(1-c)]$$

والميل الحدي للادخار على الترتيب. أما من جهة العرض ( المدى الطويل)، يرفع الاستثمار من مستوى القدرة على الإنتاج و ذلك من خلال ميكانيزم المضاعف، حيث يكون الارتفاع في القدرة على الإنتاج

$$v \quad \frac{1}{v}$$

$$v = \frac{K}{Y} \quad I\left(\frac{1}{v}\right)$$

كما أخذ المشكل الذي واجه "دومار" الشكل التالي: في ظل أي شرط يمكن للارتفاع في الطلب الناجم عن التغير في الاستثمار أن يتناسب مع النمو في القدرة على الإنتاج الناتجة عن الاستثمار؟ بالتالي حتى يكون هناك نمو متوازنا، يجب أن تمتص الدخول الإضافية المرافقة لأثر المضاعف مستوى الإنتاج الإضافي

:1 .97

:2 .98

الحاصل؛ بشكل آخر، يجب أن يتساوى كل من أثر الدخل و أثر القدرة، و هذا الشرط يتحقق إذا ارتفع

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v} :$$

(ب) نموذج "هارود": " ر" يسعى إلى تبيان أهمية نمو كل من رأس المال و الإنتاج بمعدل ثابت،

أوضح "هارود" بأن النمو بطبيعته هو ظاهرة غير مستقرة. و حسب "مويي" (*Pierre Alain*)

(*Muet, 1993*) كان "هارود" متجها إلى طرح مشكلين:»

إمكانية الحفاظ على التشغيل ا « 1:

✓ إقحام توقعات النمو كمتغير يحدد الاستثمار، وصل "دومار" إلى نتيجة مفادها بأن العلاقة المحددة

( )

( )

هي أساسا غير مستقرة، والتي سببها أن أثر المضاعف

غير متساويين إلا في حالة قيمة خاصة جدا تتعلق بنظام النمو المتوازن.

✓ *gw* (والذي يوازن بين العرض و الطلب في سوق السلع)، بمعدل النمو

*gn* (والذي يوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل)، وصل "هارود" إلى ما يناقض النظرية

الكنزية بحيث: إذا كان *gw* أكبر من *gn*

عندما يتجه الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، *g* سيكون محدودا بالمعدل

الطبيعي، وبالتالي يكون معدل النمو الحقيقي أقل من المعدل المضمون. لذلك انتهى "هارود" إلى أن

الاقتصاد يتجه تدريجيا إلى التدهور من خلال قلة الطلب، كما أن معدل ادخار مرتفع (أو منخفض)

*gn gw* .

ثانيا: النموذج النيوكلاسيكي:

( مقارنة "سولو":

مساهمات كل من "رامس" (Ramsey,1928) " " (Solow,1956) " " (Swan,1956) " " (Cass,1956) " " (Koopmans, 1965).

"سولو" و من خلال مقاله المنشور في جريدة الاقتصاد المعنون « مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي (A Contribution to the Theory of Economic Growth) » 1956

إلى<sup>1</sup> قيمة رأس المال التقني المستثمر (الآلات، التجهيزات، البرامج و البنى التحتية...)، بحيث عندما يتجاوز الاستثمار الفردي اهتلاك رأس المال الفردي الموجود، فإن كل عامل يجوز على جهاز أو تجهيز ذو أداء جيد

( )

فإنه سيأتي وقت أين يرتفع فيه الإنتاج الفردي بسرعة أقل وهذا لا يمكن تداركه، فالإنتاج الفردي سيتو وهذا ما سماه "سولو" "الحالة المنتظمة" (*l'état régulier*)، والذي يتغير حسب التكلفة الفعلية لرأس المال، فإذا انخفضت هذه الأخيرة (ارتفاع في تكلفة العمل يحفز المؤسسات على إحلال رأس المال بدل قوى العمل)، فإن الاستثمار الفردي سيرتفع من جديد إلى أن يتم بلوغ مس

:

العمل (حسب التكلفة المتعلقة بكل منهما) ، المنافسة تعترض وجود ربوع الاحتكار و سلوك تحديد الأسعار، كما أنه يأخذ في الحسبان مجموعة من الأحداث:

✓ يتحدد مستوى الإنتاج في بلد ما بمستوى الاستثمار الفردي المحقق: مادام مستوى "الحالة المنتظمة" لم يتم بلوغه بعد، فإن الاستثمار الإضافي هو الذي يحدث النمو الاقتصادي، و بالتالي فإذا قارنا بين بلدين

✓ ول التي بدأت نموها الاقتصادي متأخرة، بالفرضية التي استخرجت من هذا النموذج

(*La propriété de convergence*) بحيث كلما كان مستوى انطلاق الناتج

ضعيف، كان معدل النمو المنتظر مرتفعا، وهي الحالة التي مرت بها فرنسا مقابل

1980-1960

وحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-1950

"سولو" رسالة تفاؤل مفادها:<sup>1</sup> كل الدول التي تقوم بمحاولة استثمار، هي مؤهلة للحصول على نمو

. في النهاية، نتجه نحو التقارب لأن كل الدول التي اقتربت من "حالتها المنتظمة"

أجل معدل استثمار معطى، نموا ضعيفا مقارنة بتلك الدول التي اقتربت نوعا ما من "الحالة المنتظمة". فإذا

كانت كل الدول متشابهة (ما عدا فيما يخص شدة الاستثمار التي ابتدا بها) فإن نمو الاقتصاديات الأكثر

متباينة و مختلفة (الميل للادخار، الدخل

إلى التكنولوجيا، معدل النضج...) فإن قاعدة التقارب لا تتحقق إلا في ظل الشروط التالية: لا يكون

معدل النمو مرتفعا جدا إلا عندما يكون الناتج الفردي ضعيفا جدا مقارنة بحالته التوازنية في المدى الطويل،

وجودها من عوائد رأس المال المتناقصة؛ لذلك فالاقتصاديات التي لها مستوى رأس

المال/العامل (رأس المال الفردي) ضعيف مقارنة بمستواه التوازني في المدى الطويل، تتجه إلى الحصول على

(*La convergence*)

*Conditionnée* لأن مستوى التوازن لرأس المال والإنتاج الفردي (الإنتاج/العامل) تتغير حسب ميل

الادخار وكذا معدل النمو الديمغرافي.

✓ يعتبر "سولو" أول من وضع ما يسمى "القاعدة الذهبية" (*La Règle d'Or*) والتي تقوم على تحديد

$k$

$s$

لحظة. معدل الادخار هذا هو الذي يقود إلى تكوين رأس المال أين تكون الإنتاجية الحدية مساوية لمعدل

: " "

الإنتاجية الحدية لرأس المال = معدل نمو الاقتصاد

إذا افترضنا أن سعر الفائدة الحقيقي مساو للإنتاجية الحدية لرأس المال\* :

$$\text{سعر الفائدة الحقيقي} = \text{معدل نمو الاقتصاد}$$

إضافة إلى ذلك و " " » :

في نظام نصف مستقر أعظما عندما يكون رأس المال الفردي مثل الإنتاجية الحدية لرأس المال ويساوي .«

- في النهاية، تجاوز النموذج النيوكلاسيكي إطار السلع المادية ليقحم رأس المال البشري بكل أشكاله: مستوى التعليم، الخبرة و الصحة (Lucas,1988). لي إذا كان الاقتصاد يتجه نحو معدل توازن المادي ، يمكن لهذا المعدل في البداية أن يتعد عن قيمته في

المدى الطويل، بحيث أن حجم هذا الفارق سيؤثر على سرعة اقتراب الناتج الفردي من مستواه التوازني، يكون أكثر حساسية لمستواه المبدئي من الإنتاج الفردي مقارنة بما كان سيصل إليه مخزونه من رأس المال البشري؛ حينئذ يمكن لنموذج "سولو" الذي أضاف الاستثمار في رأس المال البشري إلى الاستثمار في رأس المال التقني أن يشرح مباشرة التقارب بين بعض الدول، و كذا بروز مساوات العالمية بين الدول الفقيرة والدول الغنية، حيث يأتي التقارب من جهود الاستثمار في كل من رأس المال البشري و رأس المال التقني والتي تبذلها الدول لتغطية التأخر (كما يمكنهم أن يحولوا نحوهم<sup>1</sup>).

إن مما يعاب على نموذج "سولو" أنه ابتعد عن الواقع بحكم أن النمو الاقتصادي الفردي يجب أن يخفض برفق حتى ينتهي إلى أن يتوقف عن التطور، و خاصة في ظل غياب التطور التكنولوجي المستمر، فإن نمو ( " " " )

خلال الفترة الممتدة بين 1950-1960 هذا القيد، و قد بحثوا عن تجاوز هذه الصعوبة بإقحام عامل آخر (إضافة إلى رأس المال والعمل) يعتمد عليه في شرح النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهو التطور

\*: الذهبية، فإن كل عوامل الإنتاج تُ

1: .100



لعوائد رأس المال المادي المتناقصة، فإن رأس المال البشري له عوائد ثابتة (كل سنة تكوين إضافية سترفع من " " (

ستبتعد كلما اقتربنا منها (بشروط يرفع مستوى التكوين)، بالرغم من أن هذا النموذج الغني، يبقى دائما دور

ثالثا: التقرير الأخضر والمقاربة النظامية (*Modèle du Club de Rome*) : نادي روما في

1970 ات المتخصصة في ديناميكية الأنظمة و المتعلقة بالمعهد التكنولوجي

" " (*MIT Massachusetts Institute of Technology*) بالعودة إلى دراسة توجهات

عدد معين من العوامل التي نحل بالمجتمع، حيث قامت هذه الفرقة بالبحث كذلك في تعريف الحدود المادية

التي تتعارض مع تضاعف عدد الرجال، وكذا القيود التي تنتج عن نشاطهم في كوكب الأرض: <sup>1</sup> « في هذا

السياق، يواجه الرجال وفي كل مكان نظريات لمشاكل غير محدودة وغير مفهومة كذلك تخص: تدهور

البيئة، أزمة مؤسسات، البيروقراطية، توسع غير مراقب للمدن، عدم ضمان العمل، انحراف الشباب، رفض

بير جدا لنظام القيم المعترف به من قبل مجتمعاتنا، التضخم و اختلالات أخرى نقدية

واققتصادية... تشترك هذه المشاكل التي تظهر مختلفة في ثلاثة خصائص:

✓ كما تمتد إلى كل الكرة الأرضية و تظهر عند مستوى معين من التنمية، مهما كانت النظم الاجتماعية او

✓ تعتبر معقدة و تتغير حسب عناصر تقنية، اجتماعية، اقتصادية و سياسية.

✓ يؤثر من خلالها و بقوة البعض على البعض الآخر، و هذا بطريقة لا نفهمها بعد «.

الهدف من مؤلفي التقرير الأخضر (*Le rapport Meadows*) هو التعرف وفي سياق عالمي على

العلاقات والتفاعلات الخاصة بخمسة عوامل مهمة: الانفجار السكاني، الإنتاج الغذائي، التصنيع، نضوب

أو نفاذ الموارد الطبيعية و التلوث؛ و قد وجد من خلال ما تم معاينته أن معظم الأنشطة البشرية تخضع

<sup>1</sup> : Rapport Meadows, Halte à la croissance, 1972, p 139.

لقانون ذو طبيعة أُ (Exponentielle) بحيث أن المتغيرات الخمسة تنمو بشكل هندسي\*

MIT طريقة تحليلية نفذها "فورستر" (J.W Forrester, 1971)

حسب ديناميكية الأنظمة، والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:<sup>1</sup>»

حلقات ثنائية (أزواج) لبعضها، والبعض الآخر ذو آثار متأخرة في الزمن.»

جبة (حلقة نمو أو توسع) في كل مرة نواجه فيها كمية تتغير بشكل أُسي، والتي تشبه إلى حد ما الحلقة

( - - )

سببية ذات أثر إلى نقطة انطلاقها أي: كل ارتفاع معطى لعنصر من عناصر الحلقة يجذب سلسلة منطقية من التغييرات، أين تترجم النتيجة النهائية في ارتفاع أكبر بكثير لعنصر الانطلاق.

أما الحلقة السالبة، فلها دور المعدل من خلال تركيزها في الحفاظ وعند مستوى معين على دالة تؤدي إلى الارتفاع أو الانخفاض، وبالتالي فهي تعمل بشكل عكسي للتغير في الـ .

يعتبر المجتمع البشري من احسن الامثلة الشارحة للمقاربة النظامية ، حيث اننا نجد ان نموه يخضع لقانون أُسي (حسب متواليه هندسية "مالتوس") وذلك حسب ميكانيزم يحتوي على حلقتين :

✓ حلقة موجبة تمثل النمو الأسي الخاص بمعدل الولادات، حيث عند مستوى مستقر لهذا الأخير، فإنه كلما ارتفع حجم السكان سيرتفع معه عدد الولادات.

✓ حلقة سالبة من خلالها يتغير حجم السكان حسب تغير المعدل المتوسط للوفيات الذي يعكس بدوره الحالة الصحية العامة للمجتمع، حيث يعمل معدل الوفيات على تخفيض نمو السكان، وعند معدل السكان سيؤدي إلى ارتفاع الوفيات السنوية بالقيمة المطلقة؛ و بالتالي - في ظل معدل مستقر

- في السنة القادمة إلى عدد أقل من الوفيات مقارنة بالسنة الماضية.

بتعميم الطريقة السابقة على المتغيرات الخمس المدروسة ( الانفجار السكاني، الإنتاج الغذائي، التصنيع، نضوب أو نفاذ الموارد الطبيعية و التلوث)، استطاع مؤلفو التقرير الأخضر بناء نموذج نظامي يشرح بشكل

\*: مدى زمني معطى.

<sup>1</sup> : Rapport Meadows, Halte à la croissance, 1972, p153.

متمائل كل الحلقات، والذين وصلوا ومن خلال هذا النموذج و محاكيات مختلفة، إلى نتيجة مفادها أن العام يؤدي حتميا إلى اختلال يرافقه احميار، حيث كان سبب الاختلال غياب المواد الاولية. فانطلاقا من اللحظة التي لا تستطيع فيها الاستثمارات الضرورية إبقاء مستوى الإنتاج عند مستوى يغطي اهتلاك رأس المال، فإن كل نظام الإنتاج الصناعي سيختل و يؤدي إلى اختلال الأنشطة

رد الفعل الطويل سيستمر في النمو، و لن تزول هذه الوضعية إلا بعد ارتفاع مستوى الوفايات الناتج عن : « وهذا يجعلنا نؤكد يقينا أنه وفي حالة أين لا يوجد أي تغيير حاصل في نظامنا الحالي، فإن التوسع الديموغرافي والاقتصادي سيتوقف كأقصى حد خلال القرن القادم ( 2100 كما حدده التقرير) »<sup>1</sup> . لكن الملاحظ أن مخزون المواد الأولية كان اقل تقييما، مما سيجعل مستوى التلوث هو السبب الأساسي وراء توقف النمو، كما أن معدل الوفايات سيرتفع من خلال أثر كل من التلوث و نقص الغذاء.

رابعا: مدرسة التعديل ونظام التراكم *(l'école de la régulation et régime d'accumulation)*:

" " برنامج بحث

**(Robert Boyer,1993)**

بعد الحرب العالمية الثانية سيستمر أم لا ؟ عرّ " " *(Michel Aglietta)* وبعده "بوير" مفهوم نظام التراكم من أجل الإشارة إلى أن تعميم التبادل التجاري بإمكانه التسبب في إثارة الأزمات، حيث قصد بنظام التراكم: «مجموع التعديلات التي تضمن تطورا عاما و متجانسا لتراكم رأس المال، و التي تسمح بإسقاط أو إخفاء كل التشوهات و الاختلالات التي تنشأ دائما عن نظام التراكم في حد ذاته»<sup>2</sup>.

مشتركة كذلك او متشابهة لآزمات نتجت عن استبدال التعديل القديم الذي لم يكن

يسمح أبدا بالنمو الاقتصادي بالتعديل الجديد الذي يجب أن يصلح الأسباب الأساسية للآزمة. فخلال

<sup>1</sup> : Rapport Meadows, Halte à la croissance, 1972, p232.

<sup>2</sup> : BOYER Robert. La théorie de la régulation : une analyse critique, Agalma, La Découverte. 1986.p46.

الثلاثين سنة التي عقيبت الحرب العالمية الثانية، كان نظام التراكم المفروض هو نظام "فورد" (الإيز بالسلاسل) و الذي يربط نظام الإنتاج التايلوري "تاييلور" و بعده الخاص بفورد مع دخول عدد كبير لشركة الاستهلاك، فقد كانت عوائد الإنتاجية المحققة في الصناعة موزعة بالشكل الذي يضمن ارتفاع مستوى المعيشة للأجراء و المؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الإجمالي. و هذه الحلقة لم يكن ممكن تنفيذها، بالرغم من أنه خلال سنوات الستينات من القرن العشرين كان هذا النظام مختل حسب "كوهن" (Daniel Cohen) :<sup>1</sup> « سيمرون من نموذج "فورد" إلى نموذج "بعد فورد" موسوم بضعف (اللايقين) و مرونة كبيرين» .

بين حركة العمال و نقاباتهم من جهة، و كذا الرأسمالية المسيرة والتي يمكن ان تكون المخاطب لحركة العمال من جهة أخرى، و ذلك من أجل حماية المؤسسة من الأخطار الاقتصادية الناتجة عن المنافسة و كذا دورات . من وجهة نظر اجتماعية، فإن العمل بنظام السلاسل يمكن فهمه كطريقة تجعل العمال أكثر إنتاجية، فتقسيم المهام يسمح يجعل اليد العاملة غير المؤهلة قابلة للاستعمال، بالإضافة إلى خصائص

اقتترحت نظرية التعديل كذلك الحفاظ على الأدوات التي تسمح بتحليل أزمة نظام النمو الخاص بـ"فورد" وتحليل النظام الذي سيخلفه. كما سمح مفهوم نظام التراكم بإدخال مفهوم البنى (Les formes institutionnelles) المؤسسة، و المعرفة كتشفير لواحدة أو العديد من العلاقات الاجتماعية الأساسية. " " 1986 خمسة بنى مؤسسية تتدخل في تحديد نظام التراكم: النقود، العلاقة الأجرية، المنافسة، طريقة الانضمام إلى النظام الدولي و الدولة.

### خامسا: نظرية النمو الداخلي

لمى نموذج "سولو" انه نموذج لم يشرح النمو و إنما فقط إلى دور التقدم التكنولوجي في النمو، اما بالنسبة لاصحاب نظرية النمو الداخلي فيأهم يرون ان التقدم التقني لا يسقط من السماء، لذلك فهم يرون أن النمو يقترن بتراكم أربعة عوامل أساسية: التكنولوجيا، رأس المال المادي، رأس

<sup>1</sup> : COHEN D., « Les ressorts de la croissance », Sciences Humaines, n°151, juillet, 2004, p. 42-45.

المال البشري و رأس المال العمومي. حيث يختلف سياق هذا التراكم باختلاف الا  
وهذا ما يجعل هذه النظرية نظرية للنمو الداخلي.<sup>1</sup>

( رأس المال المادي: يعبر رأس المال المادي عن التجهيزات التي تستثمر فيها مؤسسة ما من أجل إنتاج  
" " (Romer,1986) التحليل و اقترح نموذجا يقوم على ظاهرة

<sup>2</sup>: تستطيع المؤسسات باستثمارها في تجهيزات جديدة ان تنمي قدرتها  
الإنتاجية بنفس الطريقة التي اعتمدها المؤسسات المنافسة او بطريقة اخرى. يقوم تحليل هذه الظاهرة على

شرح مفاده أن الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة يعبر عن نقطة الانطلاق لممارسات تجر  
تتضح في عدة أشكال نذكر على سبيل المثال تطوير التجهيزات الموجودة، أعمال الهندسة، ارتفاع كفاءات  
العمال... إلا أن هذه المعرفة لا يمكن أن تكون مقترنة بالمؤسسة التي أنتجتها، حيث يمكن أن ينتقل إلى  
ة على النمو و بشكل غير مباشر على :

(ب) التكنولوجيا: تقوم هذه النظرية على على التغير التقني

فكرة تم تجسيدها و اختبارها على ارض الواقع، إلا أن تطور أي فكرة وتجسيدها في الواقع سيأخذ وقتا  
طويلا(اختبار، تجريب...) و بمشاركة عدة أشخاص، مما يجعل موضوع التطور التقني مكلفا جدا، و لكن  
بمجرد قبول الفكرة وخروج المنتج إلى السوق فإن كل التكاليف سيتم تغطيتها و يتحقق بذلك ربح  
سيضعف مع المبيعات المحققة فيما بعد؛ مما يخلق منافسة شرسة بين المخترعين يتم تنظيمها بقوانين

الملكية الفكرية التي تتحكم في الأخطار الناجمة عن هذا النوع من المنافسات.

ن هذه النظرية تشجع على دخول عناصر خاصة بالمنافسة غير الكاملة  
تتعلق بإمكانية خروج منتجات و أفكار جديدة لا تقع في يد المخترع و إنما في يد الإنسانية جميعا، بحكم  
أن تكاليف هذه الأبحاث تمولها الدولة ليصبح المنتج منتجا عاما.

<sup>1</sup> : Arnaud Diemer, cour d'Economie Générale, IUFM Auvergne, France, p104.

<sup>2</sup> : ROMER P. (1986), Increasing Returns and Long Run Growth, Journal of Political Economy, vol 94, octobre, n°5, pp. 1002.

" " <sup>1</sup> التطور التقني سيكون مكثفاً أكثر مما يطمح إليه المخترعون بحكم الأرباح المهمة، وبالتالي فالتطور التقني ليس متغير خارجي، فهو منتج و مستوى إنتاجه يرجع إلى مستوى تعويضاته المنتظرة حقوق الملكية و الربح الاحتكاري (وهذه بطبيعة الحال وضعية منافسة غير كاملة). فإذا أضفنا إلى العمل ورأس المال المستعملين أفكاراً جديدة تُنتج تطوراً تقنياً، فإن كل شيء سيتغير لأن الأفكار لها مردود متزايد: كلما اعتمدنا على مخزون أفكار مهم، كانت هناك أفكار جدي كامنة أخرى؛ و النتيجة أنه في غياب التطور التقني، يطبق نموج "سولو" في المدى الطويل، و يصبح النمو الاقتصادي غير تابع للاستثمار. التطور التقني موجود و كثيف في حالة وجود عدد مرتفع للباحثين و كذا مخزون معارف مهم جداً. يختلف ع احتكارية في حالة نجاحهم، و هذا ما سيعطي رأس المال البشري قدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستمرا و غير منتهي عكس رأس المادي الذي يتميز بعوائد متناقصة. لذلك و عكس أصحاب النظرية " " ن الدولة لها دور مهم جداً من خلال النفقات العامة الخاصة بالبحث العلمي و كذا المساعدات الجبائية المقدمة للمخترعين فيما يخص الأرباح المحققة من المنتجات الجديدة، وكذا الدور المهم للقوانين التي تحفز على البحث و تنمية المخرجات المعرفية، و كذا التي تواجه بها المم ( ) .

(ج) رأس المال البشري:

اقتصاديين من مدرسة شيكاغو و هما "شولتز" (*Theodor Schultz*) " " (*Gary Becker*) والذي يعني مجموعة الإمكانيات التي تحصل عليها الأفراد و التي تنمي فعاليتهم الإنتاجية، بحيث كل فرد يملك مجموعة من الكفاءات هو قادر على تقييمها وبيعها في سوق العمل؛ لذلك يعتبر التعليم استثماراً ينتظر منه الفرد مردوداً معيناً، و بالتالي يصبح تمديد المدة المتوسطة للتعليم سبباً مهماً للنمو.

<sup>1</sup> : ROMER P. (1986), Increasing Returns and Long Run Growth, Journal of Political Economy, vol 94, octobre, n°5, pp. 1004.

(د) رأس المال العام: العام في البنى التحتية الخاصة بالاتصالات و النقل، و التي تعتبر لب

" " (R.J Barro) ، حيث يعتبر رأس المال العام نظرياً<sup>1</sup>

، كما يتضمن هو الآخر

الاستثمارات الموجهة إلى مجالي التعليم و البحث العلمي.

مما تعرضت له هذه النظرية الجديدة للنمو هو ما تعلق بالاختلالات التي تميز الأسواق، والمتمثلة في الاحتكار الذي تزامن في معظم الأحيان مع الابتكار، الذي سيتنقل بطريقة أو بأخرى إلى المؤسس وجود مخرجات بين المؤسسات، وبالتالي فإن أقل مردودية يمكن أن تنتج عن الابتكار هي تشجيع العون الاقتصادي على الاستثمار في البحث و التطوير؛ و بهذا السياق يصبح لزاماً على الدولة خلق بني

لقد أثارت هذه الأعمال اهتمام كل من "غروسمان" و "هاليمان" (Grossman et Helpman, 1991)

" " " " (Aghion et Howitt, 1992) " " " " (Barro et Sala-i-

...Martin, 1995) ف ثابت يكون محصلة

– التطوير، وان اي نشاط في هذا المجال سيكون معوضاً - حسب "شامبيتر" (1934) -

خلال امتلاك صفة القدرة الاحتكارية، فإذا لم يكن هناك توجهاً لزوال هذه الاكتشافات، فإن معدل النمو الاقتصادي سيبقى موجبا في المدى الطويل، ومرهونا بالتدخلات الحكومية (سياسة جبائية، احترام القوانين، عرض السلع العامة، الأسواق المالية...) و التي لها القدرة على تغيير معدل النمو في المدى الطويل؛ وبالتالي قامت نظريات النمو الداخلي على فكرة أن المنافسة الكاملة غير بناءة، و أن النشاط الاقتصادي هو في حاجة إلى المنافسة غير الكاملة مع تدخل الدولة. في نفس الوقت، تعيد هذه النظريات الحديث عن فكرة عجز كل من معدل الاستثمار و جهود التكوين عن تخفيض الفروقات في التنمية بين الدول في المدى الطويل، إلا أن هذه النماذج استطاعت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أن تتقدم من جديد،

<sup>1</sup> : BARRO R.J (1990), Government Spending in a simple model of endogenous growth, Journal of Political economy, vol 98, n°5, pp. 103-104.

لإقحام متغيرات مفسرة جديدة (النظام السياسي، الديمقراطية...) وكذا علاقات جديدة تتعلق بمعامل التنمية البشرية و دوره في التنمية الاقتصادية، وكذا مبدأ التقارب المشروط الذي اقترحه "بارو".

### المبحث الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي و محدداته

يعتبر النمو من أهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، حيث يعتبر من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، في نفس الوقت تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم ما يقاس به نجاح الحكومات أو إخفاقها، لكن صادف هؤلاء بة في تحديد مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي سواء من حيث مداه الزمني، أو من حيث خضوعه للتغير مع كل تقدم تكنولوجي، أو مع أي تغير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، هذا وتعتبر عملية قياسه هي الأخرى ذات أهمية، تسمح بمعرفة مستوى الأداء الذي حققته الحلال سياساتها الاقتصادية وبرامجها التنموية، وذلك بعد مقارنتها بالمستويات المثلى له.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه

هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين عموماً حول صعوبة تحديد معنى النمو الاقتصادي، سواء من حيث مداه الزمني، أو من حيث خضوعه للتغير مع كل تقدم تكنولوجي، أو مع أي تغير في المحيط الاجتماعي « فليس هو فقط هدف يتحرك، وإنما هو هدف يتحرك حتماً بشكل لا

« (C.R. Whittlesey, 1956) »

شكل محدد، فإن «معدل النمو غير قابل للمعالجة مقارنة لأنه ليس مقداراً، وإنما هو معدل تغير

في مقدار» (H.G. Johnson, 1969).

عندما يتحدث المتخصصون في الاقتصاد الكلي عن النمو وخاصة عن نظريات النمو، فإنهم يستخدمون معنى ضيق جداً، يكون فيه التعريف كما يلي: "ارتفاع الناتج لبلد ما خلال فترة طويلة"، وبالتالي يعتبر النمو ظاهرة في المدى الطويل، فهو يتعلق بالتوجهات الطويلة، لذلك فإن مفهوم النمو يتعارض مع مفهوم التقلبات التي يمكن أن تفس الإنتاج في المدى القصير جداً، أي خلال السنة أو الثلاثي.

نمو يتعلق بالارتفاع في الناتج الكامن، أي في قدرات الإنتاج الخاصة بالبلد؛ و بالتالي هو بذلك يربط مفهوم النمو بتطور قدرة الاقتصاد على الإنتاج في أعلى طاقاته و إمكاناته أي بالتشغيل الكامل، لذلك تترجم التقلبات على انها ظواهر ترتبط بالاستخدام غير الكامل للموارد<sup>1</sup>.

**أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:**

عديدة للنمو حتى بهذا المعنى، وذلك من حيث المفهوم المتعلق بالإنتاج الإجمالي أ الصافي،<sup>2</sup>.

عادة بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية (Cyclical) (Secular)، ومن ثم لا يعتبر ذلك نمواً اقتصادياً<sup>3</sup>.

يادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.<sup>4</sup>

### ثانياً: مقاييس النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، والتي تتمثل فيما يلي:

أ) **المعدلات النقدية للنمو:** وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة؛ لك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة، خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات، من خلال محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، وهو مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، و ذلك كما سيأتي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> : Pierre-Guillaume Méon, Introduction à la macroéconomie, PUB Cours-Librairie, Bruxelles, Belgique. 2010-2011.p45.

<sup>2</sup> . د . عبد المنعم السيد علي . دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1975. 38-39.

<sup>3</sup> : مايكل ابدجمان، ترجمة محمد منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2010. 455.

<sup>4</sup> : Jean Arrons , Les théories de la croissance, Paris édition de seuil, 1999, p9.

<sup>5</sup> . حمد مدحت مصطفى . سهير عبد الظاهر أحمد. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. مصر. 1999. 117-119.

(ب) معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس مؤشرات الاقتصاد الوطني باستخدام العملات

الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلا ولفتره قصيرة.

(ج) معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار

(د) معدلات النمو بالأسعار الدولية:

الدولية المقارنة، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة، عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك

(هـ) المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة

الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة

استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر

1 .

(و) مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان

يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته، وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، فإن هذا المقياس يخفي القيمة

<sup>1</sup>: محمد مدحت مصطفى. سهير عبد الظاهر أحمد. المرجع نفسه. ص117-119.

الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، وهذا ما تنبه له خبراء صندوق النقد الدولي، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة في البلدان الأخرى.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

لقد تعددت محددات النمو الاقتصادي على اختلاف نظريات النمو الاقتصادي، إلا أن أهمها يتمثل في: **أولاً: كمية ونوعية الموارد البشرية:** إذا كان للآلات تأثيراً قوياً في قدرة الإنسان على الإنتاج، فإن التعليم والتدريب بالمثل، له من الأهمية ما يؤدي إلى تنمية المعارف وصقل مهارات القوة العاملة، ومن ثم رفع مستويات إنتاجيتهم، وهذا يعني أن كل من رأس المال المادي والبشري (المعارف والمهارات) يؤديان إلى تنمية نتاجية للعامل؛ ومع ذلك فإن الحصول على رأس المال المادي والبشري يتم في نطاق تكلفة الفرصة البديلة، ذلك أن إنفاق الوقت والجهد في إنتاج الآلات أو تنمية المهارات، يعني أن هناك تخصيص موارد قليلة للإنتاج الجاري، كما أن تكلفة الإضافات إلى رأس المال المادي والبشري تتمثل في خفض الاستهلاك الجاري، فالدول التي تخصص قدراً أكبر من مواردها للاستثمار تزيد من قاعدتها الإنتاجية بسرعة أكبر، وبعبارة أخرى، أن معدل الاستثمار في دولة ما يؤثر على معدل نموها الاقتصادي، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الدول التي تستثمر أكثر تنم.

**ثانياً: كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات... الخ. فالإنسان يستغل موارده الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية

موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، مع تحويل جزء من الموارد ( الخ... ) نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لا بد من التوضيحية

<sup>1</sup>: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد. المرجع نفسه، ص 119-121.

بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى القدرات الإنتاجية في المستقبل، وهنا تبرز أهمية<sup>1</sup>، حيث أن الدولة التي تستطيع أن تحسن من كفاءة

كان التنظيم في دولة ما يفتقد إلى الكفاءة ويتسم بالإسراف فإنه يعوق النمو؛ ويتزايد اقتناع علماء الاقتصاد بأن الإسراف في استخدام الموارد، وما يترتب عليه من تحقيق مستوى إنتاج أدنى<sup>1</sup>، ويمكن التعبير

عن الكفاءة الاقتصادية كالآتي:

المخرجات المتحققة (الإنتاج الفعلي)

= الكفاءة

المخرجات القياسية أو المخططة (الإنتاج القياسي أو المخطط)

وهنا يتضح وجه العلاقة بين مفهوم الإنتاجية الكلية للعوامل (سيأتي تعريفها فيما بعد) ومفهوم الكفاءة، بر عن القدرة على الإنتاج، في حين تعبر الكفاءة عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط، أي أن مؤشر الكفاءة يعد اختباراً معيارياً لمؤشر الإنتاجية، لذا يستخدم تعبير الكفاءة الإنتاجية للإشارة إلى مدى النجاح في استخدام عوامل الإنتاج مجتمعة؛ وضمن هذا الإطار، فإن هناك جملة من العوامل المحددة للكفاءة الإنتاجية، والتي تتمثل في<sup>2</sup> مجموعة العوامل التقنية والتنظيمية، السلوكية<sup>3</sup>.

ثالثاً: تراكم رأس المال: لا بد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي، لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات والمستشفيات... الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي التي تؤثر في الاستثمار، والتي تتمثل في توقعات الأرباح،

<sup>1</sup>: 589-588.

<sup>2</sup>: 57.

<sup>3</sup>: محمود الطائي. تحليل المتغيرات الاقتصادية ( - التغير التقني - ) الأولى. 2008.

السياسة الحكومية تجاه الاستثمار، أضيف إلى أنه حصيلة ثلاث عوامل أخرى تتمثل في: المستوى من الدخل الوطني، الميل الحدي ومتوسط الادخار السائدين، ومعدل النمو في حجم الدخل والإنتاج

1 .

إن تكلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع، هو الاستهلاك الذي يجب ان يضحي به المجتمع من اجل

الادخار، لغرض تراكم رأس المال الذي يعتبر المحدد الأساسي لـ

تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة. في واقع الأمر، إن الربط بين

ظروف المنافسة التامة التي يفتر

أما إذا أراد تحقيق أرباح غير عادية، فعليه إما أن يسعى إلى تقليل تكاليف الإنتاج باستخدام الوسائل

الحديثة في العملية الإنتاجية، وإما أن يسعى إلى إطلاق منتجات جديدة تحوز على طلب المستهلكين في

قدرة الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، بما يعكس التطورات المستمرة في الفنون الإنتاجية وملائمة

2 .

رابعاً: التخصص والتقدم التقني:

1) التخصص والإنتاج الواسع الكبير: يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين في إبراز أهمية التخصص أو

1776، فقد أوضح بأن التحسين في القوى الإنتاجية

ومهارة العامل يؤدي إلى تقسيم العمل، وأكد بأن العمل يحدّد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيراً

كما هو الحال في معظم البلدان النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات

الإنتاجية، لكن بعد أن يتغير حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، يزداد التخصص في العمليات

الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

<sup>1</sup>: د . عبد المنعم السيد علي . دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية. ص43.

<sup>2</sup>: محمود يونس محمد ،عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية، ص 406.

بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، كما يتحدد بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.<sup>1</sup>

**2) معدل التقدم التقني:** برز مفهوم التغير التقني من خلال نظريات النمو الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الفعالة في عملية النمو ضمن إطارها الجزئي أو الكلي. وببساطة شديدة فإن العملية الإنتاجية تعني استخدام عوامل الإنتاج للحصول على المخرجات، وعوامل الإنتاج تتحدد بالعمل ورأس المال (المدخلات الفيزيائية) التي كانت تعد المحدد لوتيرة النمو الاقتصادي عبر الزمن؛ لكن بعد فشل الأدوات القياسية والإحصائية التقليدية في تبرير معدلات النمو المتسارعة للإنتاج، بناء على مصدري الزيادة في العمل ورأس المال، بدأ الاهتمام المتنامي بعامل التغير التقني الذي اتضحت صورته نتيجة تطور المعالجات الوضوح النسبي لطرق التجميع وازدياد وتنوع البيانات بالاتجاه نحو تفسير ظاهرة التباين بين معدلات النمو المحققة للإنتاج مقارنة بنمو مدخلاته.<sup>2</sup>

يقصد بالتقدم التقني التغير في الحالة العلمية، نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها ادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وتكلفة معقولة، تتناسب مع مستوى الاسعار السائدة، او القدرة الشرائية في المجتمع.<sup>3</sup> كما يعني إدخال أساليب تقنية جديدة، أو وسائل إنتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أي أن العمال يتم من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الأساليب، وهذا يعني أن كل وحدة من الإنتاج تتطلب رأسمال طبيعي وبشري أقل. يحدث التقدم التقني من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث العلمي، فالتطورات التقنية السريعة إنما هي وليدة الاستثمار المستمر في البحث والتطوير. وعلى أساس ذلك، فإن التقدم العلمي والتقني مثل أي تحسينات يتطلب نفقات استثمارية، أي يتطلب تضحية بالاستهلاك الحالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>: M, Benissad. 1983. page 229. O.P.U. Alger. Economie Internationale.

<sup>2</sup>: محمود الطائي. تحليل المتغيرات الاقتصادية ( - التغير التقني - ). 67 .

<sup>3</sup>: د. نزار سعد الدين العيسى. د. إبراهيم سليمان قطف. الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2006. 44-49.

<sup>4</sup>: جيمس جوارتي، ريجارد استروب. ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد. الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. مرجع سابق. ص 587.

إذا كان التقدم التقني قد لعب دورا هاما في تطوير التقدم المادي، فإنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو

لتشغيل الآلات المعقدة، كما انه لا بد من وجود المنظمين المحددين القادرين على تكيف التقنية مع حاجة المجتمع (وهيكل الاسعار) في دولة ما، وهكذا تبرز اهمية الادخار والاستثمار الراسمالي.

خامسا: الانفتاح التجاري: لى درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث

والواردات أكبر كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً<sup>1</sup>، ومن ثم يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية، وضعف الترابط والتكامل للفروع الاقتصادية داخل البلاد، مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة<sup>2</sup>. وقد أثبتت دراسات كثيرة وجود علاقة قوية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو

الاقتصادي، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولهذا يعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسات التحرير، فهو بذلك يحاول أن يقدم التبريرات على جدوى هذه السياسة من خلال التجربة التاريخية، حيث يقر بتوفر دليلا قوي أثبتته التجربة بعد الحرب العالمية ا

النظم الحرة للتجارة والرخاء الاقتصادي، فقد كانت تجربة تحرير التجارة في السلع المصنعة بين الدول الصناعية، أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات والستينات، وكذا زيادة عدد الدول النامية التي اتجهت إلى تحرير بحارها الخارجية من اجل تقوية قدراتها التنافسية والتغلب على ازمة الديون الخارجية والعجز في الميزانية<sup>3</sup>، ولهذا يلاحظ أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي كفيل على دفع

<sup>1</sup> = [(الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي] × 100

<sup>2</sup> بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط -

<sup>3</sup> صفوت قابل محمد. الدول النامية و العولمة. الدار الجامعية. مصر 2004. 49 .

عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية، وتدعيم الصناعات الوطنية واستفادة هذه الصناعات المزاي النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد.<sup>1</sup>

سادسا: الاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية، ويمكن القول أن أهمية المزايا والأعباء بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير، إلا أن هناك رؤية عامة تتبنى الأثر الإيجابي لها، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة، ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية ورأس المال البشري، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية، وكذا ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة... الخ، وكل هذه الآثار كفيلة بأن يكون لها تأثير إيجابي<sup>2</sup>.

ومن وجهة نظر كمية بحثية، فقد أثبتت دراسات قياسية كثيرة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر ع النمو الاقتصادي، وينقسم هذا الأثر إلى أثرين مختلفين، أولهما الأثر المباشر ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأثر غير المباشر ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة.

2000 218.

<sup>1</sup>: حشيش أحمد عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، ال

<sup>2</sup>: مولود وعيل، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، مذكرة ماجستير 2007. 66.

### المبحث الثالث: فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف النمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديين و بحوثهم حول السياسات التي يمكن انتهاجها في استهداف النمو الاقتصادي لما لهذا الأخير من ارتباطات كثيرة و معقدة اتسمت بطابعها الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي، لذلك اعتمدوا في تحليلهم و تفاسيرهم على مقاربات نظرية و أخرى تجريبية، و التي يمكن تعدادها في ستة سياسات تتعلق ب: تبني المنافسة و حرية الدخول إلى الأسواق، الاستثمار في التعليم، تخفيض التذبذب (اللايقين) والأخطار، تحرير التجارة، الحفاظ على البيئة، و تدعيم الديمقراطية، و التي ستعرض لها بنوع من التحليل فيما يأتي.

#### المطلب الأول: تبني المنافسة و حرية الدخول إلى الأسواق

يشغل بال العديد من الاقتصاديين بخصوص المنافسة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي هو ما

:

أولاً: التحليل النظري :

#### *(Standard Industrial Organisation)*

*Theory* و التي ترجع إلى مساهمات " تريول " (*Triole,1988*)، حيث كانت فكرته أن الإبداع يضع مع المنافسة، بحكم انخفاض عوائد الاحتكار مع زيادة حدة المنافسة التي تعوض المبدعين الناجحين، و هذا " " " " (*Dasgupta and Stiglitz,1980*) في أبحاثهما من خلال " " (*Salop,1977*) " " (*Dixit and Stiglitz,1977*) فقد كانت نفس الخصائص مشار إليها في الجيل الأول من نموذج النمو لـ "شامبيتر" و خاصة ما تعلق بـ "آغيون" و "هويت" (*Aghion and Howitt,1992*) "غروسمان" و "هاليمان" (*Grossman and Helpman,1991*) وكذا "كاباليرو" و "جاف" (*Caballero and Jaffe,1993*).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> : Philippe Aghion and Peter Howitt, THE ECONOMICS OF GROWTH, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England. 2009. P282.



معظم الأبحاث الحديثة و خاصة دراسة "جيروسكي" (Geroski,1995)

(Bludell, Griffith " " " " " " (Nickell,1996) " "

and Van Reenen ;1999) إلى ارتباط إيجابي بين تنافسية سوق المنتجات و مخرجات الابتكار.

كما توصلت أبحاث أخرى إلى نتائج متباينة، فعلى سبيل المثال ابدت الدراسة التي قام بها "نيكل"

(Blundell, Grifith and Van " " " " " " (Nickell,1996)

reenen,1995) وجود ارتباط ايجابي بين سوق المنافسة (مقاسا بعدد المنافسين في نفس الصناعة أو عن

طريق معكوس المشاركة في السوق أو مقياس الربحية) و نمو الإنتاجية لكل مؤسسة أو صناعة، و هذا ما

" " (Porter,1990) و التي مفادها أن تنافسية سوق المنتجات مفيدة

وتساعد على النمو لانها تلزم المؤسسات على الاختراع و الإبداع للعيش والاستمرار اكثر.<sup>1</sup>

أما حسب أبحاث "نيكولوتي" و "سكاريتا" (Nicolletti and Scarpetta, 2003)

وقائع الاقتصاد الأوروبي مقارنة بالبريطاني، وجد أن ارتفاع تكلفة الدخول و انخفاض درجة تحول المؤسسات

لهما حصة كبيرة في شرح و تفسير الانخفاض الكبير في أداء النمو الاقتصادي الأوروبي خلال سـ

التسعينات. بخلاف ذلك، فإن ما استطاعت نماذج النمو الداخلي التنبؤ به بخصوص الدخول والخروج

وتحول المؤسسات كلها تؤثر إيجابيا على الإبداع و نمو الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات الجديدة على السوق

أو التي دخلته من قبل، بحكم أن ارتفاع حجم المؤسسات الداخلة إلى السو

الدخول، سيؤدي بها إلى رفع مستوى الإبداع و نمو الإنتاجية من خلال ما تمارسه المؤسسات القديمة في

السوق من إنشاء ما يسمى بالحواجز أمام المؤسسات الجديدة، و حتى تتجاوز هذه الأخيرة تلك العقبات

للحصول على حصة أكبر في السوق، و لا يكون

لها ذلك إلا بالإبداع و الابتكار اللذان يشكلان محركا لنمو الإنتاجية و بالتالي النمو في شكله الداخلي.

## المطلب الثاني: الاستثمار في التعليم

مفاده الإجابة عن التساؤلات التالية: ماذا يعني التعليم بالنسبة للنمو، و أي نوع من التعليم يعتبر أهم؟

أولاً: التحليل النظري: إن أول قسم من نماذج النمو الاقتصادي التي أكدت وجود تراكم نماذج النيوكلاسيكيين و نخص بالذكر "مانكي"، "رومر" و "وايل" (*Mankiw, Romer and Weil, 1992*) *MRW* و الذي تم إشهارة في المقال الذي نشره " (Lucas, 1988) " حيث أن كلا النموذجين يؤكدان على أن التراكم في رأس المال

*MRW* هو نسخة متقدمة من نموذج "سولو" الذي يعتبر رأس المال البشري تراكما إضافيا لعامل الإنتاج، بحيث أن تراكم رأس المال البشري يخفض إلى أدنى حد يقترب إلى (Steady state) من خلال إبطال آثار انخفاض عوائد تراكم.

"لوكاس" يُدث تراكم رأس المال البشري بنسبة سريعة لمخزون رأس المال البشري الموجود معدلا موجبا للنمو طويل الأجل. توضح هذه المقاربة طريقة الانتقال إلى حالة التوازن الخاصة بنموذج *MRW* الخاصة بـ"لوكاس" أن النمو يتغير حسب معدل تراكم رأس المال البشري، و ليس حسب مخزون رأس المال، إلا أن هناك مقاربة أخرى والتي تعتبر أول مشاركة أصلية لـ "نيلسون" و"فيلبس" (*Nelson and Phelps, 1966*)، والتي تتبع العمل التجريبي الذي قام به "بن حبيب" و"سيجل" (*Benhabib and Spigel, 1994*) و التي تصف النمو بأنه مشتق من مخزون رأس المال البشري، و الذي بدوره يؤثر في قدرة البلد على الإبداع، وهو الأمر الذي تداركته معظم الدول المتقدمة. فمن خلال ارتباط مخزون رأس المال البشري (مقاسا بحجم الإنفاق على التعليم أو بمستوى النجاح المدرسي) مع طريق التغيير التكنولوجي، فإن هذه المقاربة تساعد في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن تعظيم النمو من خلال نمط معين لسياسة الإنفاق على التعليم؟ إلا أن هذه المقاربة ترفع عددا من المشاكل التجريبية تتعلق ب:<sup>1</sup>

✓

✓ الارتباط الايجابي بين التع ( )  
معكوسة من النمو إلى التعليم.

ثانيا: التحليل التجريبي: يرجع تحليل العلاقة بين التعليم و النمو إلى مساهمات كل من "نيلسون"  
" " 1966، أين كان يؤثر مخزون رأس المال البشري في قدرة الدول على الإ  
بالدول المتقدمة أكثر. كما وقد تم التوسع في هذه المقاربة من قبل "بن حبيب و "سيجال" سنة 1994

. و قد توصلا فيما بعد إلى التنبؤ بعلاقة ايجابية بين النمو و مخزون رأس المال حسب بيانات

بمجموعة من الدول . إلا ان ما انتهت إليه الدراسة الحديثة التي قام بها "كروجر" و "ليندال" (*Krueger and Lindahl, 2001*) ، هو وجود ارتباط معنوي بين النمو و مخزون رأس المال البشري يختفي عندما  
التي تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD).

" " (*Romer,1990*) من الاختبار الذي أجراه على النتيجة التي توصل إليها في نموذج  
"لوكاس" إلى حقيقة مفادها أن المستوى المبدئي للامية (Literacy) (وليس التغير في الأمية) يتوقع أن  
ينمي في مستوى . " " " " (*Barro and -i- Martin,1995*) إلى

علاقة تجريبية بين التعليم و النمو قائمة على عينة واسعة من الدول خلال الفترة 1965-1985

يؤثر ايجابيا و بشكل معنوي كل من مستوى النجاح التعليمي (education attainment)

" " (*Barro,1996*) و "كاكازلي"، "ايسكيغال"

" " (*Caselli,Esquivel and Lefort, 1996*) بمعاينة التأثيرات المختلفة للتعليم الذكوري

1.

من جهة أخرى، بنى مجموعة من الباحثين "فاندانبيش"، "اغيون" و "موغير" (*Vandenbussche,*

(*Aghion, Boustan and coleagues, 2005*) (*Aghion, and Meghir, 2006*)

تتعلق بالمؤسسات المناسبة لتحليل العلاقة بين النمو و مكونات رأس المال البشري، تحت افتراض أن هذا

الأخير لا يؤثر على الإبداع و الانجاز بنفس الشكل، فالتعليم الابتدائي و الثانوي يؤدي إلى إنتاج المقلدين، في حين التعليم الجامعي فهو مفضل أكثر لإنتاج المبدعين. حيث تعلقت الدراسة الأولى ببيانات دول

و في برنامج ليزبونا (*Libson Agenda*) ول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي وبقوة إرادتها لتخفيض فجوة النمو بين دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة، حيث لوحظ ومن خلال معطياهما خلال الفترة 1999 - 2000 37.3 % من سكان الولايات المتحدة البالغ 64-25 عالي، في حين 23.8 % من سكان الاتحاد من لهم تلك الخصائص، وبالتالي فإن هذا التحقيق التعليمي المقارن يبرز أهمية الإنفاق الخاص بالتعليم العالي، حيث 3% من الناتج في الولايات المتحدة أما في الاتحاد فلا يتجاوز 1.4%<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: تخفيض مستوى التذبذب و الأخطار: تنقسم وجهات النظر التي تقدمها نصوص كتب الاقتصاد الكلي و بشكل عام إلى قسمين:

✓ السياسة الاقتصادية الكلية (العجز الموازي، الضرائب، عرض النقود) و التي هدفها الأول هو الاستقرار

✓ النمو الاقتصادي في المدى الطويل و الذي يعتبر كمتغير خارجي يفترض أن يكون متغيرا تابعا للشروط الهيكلية للاقتصاد (تطبيق و حماية حقوق الملكية، بنية السوق، حركية السوق و كذا مستوى التقدم).

أولا: التحليل النظري: تَ ( )

رغم أن معظم النظريات لم تتضمن علاقة صريحة تربط بين السياسة الاقتصادية الكلية و النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ الفكرة هي أن<sup>2</sup> النمو و الدورات الاقتصادية ينبغي أن يدرس بشكل منفصل في تاريخ الفكر الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تم تحليل نموذج المضاعف الكنزي للتقلبات في مجتمعات العرض ( ) ن خلال اتجاه خارجي (exogenous trend) ، في نفس الوقت حلل نموذجي "هارود-

:1 .287

:2 .319

فحسب ما توصل إليه "كالدور" في منتصف الخمسينات من القرن العشرين 1950's: \* »

(oscillator model) يحتوي على تشابه قليل مع التقلبات الدورية في العالم

الحقيقي، أين تؤدي فترات الازدهار المستمرة إلى ارتفاعات مستمرة في مستويات الإنتاج.»

لذلك، شكلت الصدمات الإنتاجية حسب نظريات الدورات الاقتصادية الحقيقية في الثمانينات 1980's

(*Kydland and Prescott 1982 ; Long and Plosser, 1983*) :

للتقلبات المستمرة، والتي ينظر لها كمرحلة تمهيدية في التغلب على الانقسام التقليدي للنظريات الاقتصادية

حول مفهومي الاتجاه و الدورة (Trend and Cycle)

(RBC)

خاصية سببية ترتبط بمفهوم الدورة الاقتصادية و ليس بمفهوم الاتجاه، لذلك توجد هناك محاولة واحدة

للتغلب على الانقسام الحاصل بين التقلبات في المدى القصير و النمو في المدى الطويل و المتمثلة في

(AK)، حيث تشرح هذه المقاربة الصدمات الإنتاجية في نموذج (AK)

" " (Romer,1986) ، من خلال الاستعانة بالمساهمات الاصلية التي ظهرت في كاية

(*Stadler,1990*) (*King and Robelo,1986*)

منها، فهنا بجدد الإشارة إلى الدراسة التي قام بها (*Jones, Manuelli, and Stachetti, 2000*) والتي

(*JMS*) والتي قامت باستخدام العمل الأصلي ل (*Phelps,1962*).

نموذج "شامبيتر"، حيث يتم إدارة العلاقة بين

1

(Research-Arbitrage Equations).

ترتبط المحاولة الأولى لشرح دورية استثمارات البحث و التطوير (Cyclicality of R&D Investment)

(*Barlevy, 2007*)، و بالتالي يكون

الإبداع في مراحل الازدهار مربحا جدا، أي عندما تكون الأفكار مربحة أكثر.

\* : "As a pure cyclical model, the oscillator model had little resemblance to the cyclical fluctuations in the real world, where successive booms carry production to successively higher levels."

أما المحاولة الثانية فترتبط بوجود قيود الإقراض، و الفكرة هنا هي أنه في غياب قيود الإقراض يمكن لحالة (recession) إعادة التنظيم، الابتكار أو التحول إلى أسواق جديدة.

ف "شامبيتر" يلخص فكرته في ان حالات الكساد هي حالة مؤقتة و انها تعني إعادة بناء النظام الاقتصادي في كل فترة و بمخطط أكثر كفاءة، في حين قيود الإقراض ستؤثر على قدرة المؤسسات على الإبداع في كون الأرباح التجارية في هذه الفترة منخفضة، و هو نفس الحال بالنسبة لقدرة المؤسسات على الاستدانة من أجل الإبداع. فمستوى أدنى للتطور المالي حسب "شامبيتر" يمكن أن ينتج عنه علاقة سلبية بين التذبذب الاقتصادي الكلي و النمو؛ و هذا ما يشير إلى الدور الخاص بالسياسة الاقتصادية الكلية الممكن استعماله في التأثير على النمو في المدى الطويل من خلال التأثير على التكوين الدوري للاستثمار في المؤسسات.

### (Stochastic

(AZ) (Acemoglu and Zilibotti, 1997) Growth Model

والتي مفادها أن أي نشاط جديد يتضمن تكلفة ثابتة، و بالتالي فالاقتصاديات المتخلفة يمكنها أن تمول عددا محدودا من الأنشطة، يضاف إلى ذلك محدودية إمكانياتها في تنويع الأخطار و التي بدورها ستدفعهم إلى اختيار تكنولوجيا أقل و أأمن؛ الأمر الذي يجعل هذه الاقتصاديات لا تستطيع حينئذ تنويع الأخطار (Idiosyncratic Risks)، و هو ما يجعلها أكثر تذبذبا و بالتالي أكثر عرضة للصدمات.

ثانيا: التحليل التجريبي: إن أول من حلل تأثير التذبذب على النمو في المدى الطويل هم (King and

(Jones, .AK (Stadler, 1990) Rebelo, 1986)

(Phelps, Manuelli and Stachetti, 2000)

1962) التي تقول بأن التذبذب الاقتصادي الكلي يمكن أن يؤثر على النمو في المدى الطويل من خلال ره على مجمعي الادخار و الاستثمار؛ و النتيجة هي أن التذبذب يمكن أن يضر بالنمو من خلال تخفيض الاستثمار العام. إلا أنه يمكن أن تكون معالم النموذج تدل على ارتباط موجب بين التذبذب والنمو

كما في الحالة التي يؤدي فيه التذبذب إلى ادخار وقائي كبير. كما استطاع (Ramey, 1995) خلال واقع عينة من الدول، أن يصل إلى علاقة عكسية واضحة بين النمو و التذبذب الاقتصادي الكلي.<sup>1</sup> تتضمن المحاولة الأولى في تحليل العلاقة بين التذبذب و النمو و باستخدام النموذج الخاص بـ "شامبيتر" (Caballero and Hammour, 1994) (Gali and Hammour, 1991) :

(Bean, 1990) (Aghion and Saint-Paul, 1998) كما راجع في السنوات الأخيرة

(François and Lloyd-Ellis, 2003) (Barlevy, 2007)

والدورات، بالنظر إلى الآثار المشتركة للدمار المنشئ (Creative destruction)

(Shleifer, 1986) (Implementaion-cycle types of externalities)

(Aghion, Angeletos, Banerjee and Manova, 2005) القيود على الائتمان في

أعمال "شامبيتر" و حللوا كيف تتغير قيود الائتمان و كيف يتم تغطيتها، فالتد

يمكن أن يؤثر على اختيار المؤسسات بين استثمارات رأس المال القصيرة الأجل، و تحسين إنتاجية

الاستثمارات في المدى الطويل. كما قام (Aghion, Bacchetta, 2006)

واختيار نظام سعر الصرف في المدى الطويل، وكذا ما قام به (Aghion and Marinescu, 2007)

(Aghion and Kharoubbi, 2007) بخصوص العلاقة بين النمو و الدورة العكسية

(Countercyclicality)

(Comin and Gertler, 2006) إلى حقيقة حول تقلبات الدورات الاقتصادية

(Procyclicality) الخاصة بالبحث و التطوير في الما

(Comin, Gertler and Santacreu, 2008) إلى العلاقة بين النمو في المدى الطويل

والتقلبات في المدى القصير من الزاوية العكسية باستخدام العلاقة المبسطة لـ (Comin and Gertler,

2006)، و اكتشفوا الآثار القصيرة و المتوسطة المدى للصدمة الخاصة بالمعدل المستقبلي للتكنولوجيا على

المطلب الرابع: تحرير التجارة الخارجية

التجريبية في هذا الموضوع. فالانفتاح التجاري يمكنه أن يحقق إيرادات ساكنة (كمية أو نوعية كبيرتين للمنتجات) و إيرادات ديناميكية (معدل سريع للإبداع) و الذي اهتم به كل من: *(Grossman and Helpman, 1989, 1991a, 1991b)* و *(Rivera-Batiz and Romer, 1991)*.

أولاً: التحليل النظري: في الإنتاجية من خلال التجارة الخارجية<sup>1</sup>

الامتداد في الإدراك فيما بعد حدوداً لهؤلاء المبدعين. لذلك، فإن آثار حجم السوق الخاص بالتجارة يبلغ *(C.Jones, 1995a,b)*. أما في حالة توسيع نموذج

الخاص بدولتين مختلفان في مستوى الإنتاجية المبدئي، يشير *(Rivera-Batiz and Romer)* و *(Devereux and Helpman, 1994)*

الابتكار في الدولة الفقيرة.

*(Helpman, 1993)*<sup>2</sup> (Expending-Variety Model)

(Imitation)، حيث يصل البحث و التطوير و الإبداع (و الذي يبلغ حد دخول منتجات جديدة) إلى معظم المناطق المتقدمة والتي يطلق عليها دول الشمال. من جهة أخرى، يأخذ التقليد مكانه في دول الجنوب بمعدل ثابت؛ و النتيجة أن الحماية المحكمة للملكيات الفكرية ليست بالضرورة معززة للنمو، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المتخلفة بخلاف ما يمكن أن يحدث في الاقتصاديات المغلقة: فمن جهة، تخفيض

إلى رفع مستويات العوائد لدى المبدعين في الدول المتقدمة. من جهة أخرى، تأخذ المؤسسات في دول الشمال وقتاً طويلاً جداً في عملية الإنتاج، مما يرفع من مستوى الطلب على العمالة و بالتالي الأجور التي تؤثر على تكلفة الإبداع فيها، و هذا الأخير هو الأكثر هيمنة و شيوعاً، *(Helpman)* (Gencia, 2003).

<sup>1</sup>: 373-372.

<sup>2</sup>: 373.

أخذ الحديث عن مصطلح التجارة و آثارها حيزا كبيرا من التداول و التحليل عند (Ventura, 1997) (Acemoglu and Ventura, 2002)، حيث توافقا بشكل كبير مع نماذج النمو الخاصة بـ: AK (Yoing, 1991) (Grossman and Helpman, 1995)

(Learning by doing

د "يونغ" أن الانفتاح أمام التجارة الخارجية يمكن أن يمنع .externalities)

(Learning by doing)، والذي يجعلها فيما بعد

تتخصص أكثر في النشاطات الإنتاجية التقليدية، لان فرص التعلم بالممارسة أمر مرهق و متعب في غالب

(Grossman and Helpman, 1995) متى تستطيع التجارة الخارجية في

بلد ما أن تسرع أو تبطئ من وتيرة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل المتعلق بالاكتماء الذاتي، و الذي

يرتبط بآثار التجارة على تخصص البلد و كذا الحالة التي تكون أو لا تكون فيها الآثار غير المباشرة للتعلم

بالممارسة ذات طابع دولي أم لا. فحسبما نبه إليه (Krugman, 1987)، فإن التجارة لا تؤدي إلى توافق

في معدلات نمو الدخل الفردي بين الدول عندما تكون الآثار غير المباشرة للتعلم بالممارسة وطنية، أما إذا

كانت هذه الأخيرة ذات طابع دولي، فإنه يمكنها أن تؤدي إلى توافق في معدلات النمو بين الدول المتعاملة

( )

الأساسية في اقتصاديات التجارة من خلال العمل الأصلي لـ (Melitz, 2003) . (Eaton and

" " Mortum, 2001)

التجارة من التفاعلات بين الإنتاجية القائمة على الميزة النسبية و التموقع الجغرافي، كما أظهرت التجارة

البينية معادلة جذابة؛ بحيث كلما كان النموذج ساكنا، كانت حالة التكنولوجيا معطاة كمتغير خارجي، و

1

ثانيا: التحليل التجريبي:

1.

✓

مستوى الإنتاج و بالتالي تعلم القيام بمخرجات (Learning by doing externalities).  
يكون أثر حجم السوق أكثر أهمية للدول الصغيرة التي يرتفع فيها حجم السوق بنسب مرتفعة في حال  
انفتاحها أمام التجارة، و بالتالي فإن دراسة النمو بدلالة الانفتاح و علاقتهما بحجم الاقتصاد الوطني  
( )

(Alesina, Spolaore and Wacziarg, 2005)

بيانات مجموعة من الدول.

✓ تجذب التجارة الآثار غير المباشرة للمعرفة (Knowledge Spillovers) من الدول المتقدمة إلى الدول  
الأقل تقدما، وبالتالي يمكن أن يتوقع أحدهم أن يكون الارتباط سالبا بين الانفتاح و الدخل الأولي في  
قل تحسنا مع ارتفاع الانفتاح عند معظم الدول المتقدمة، بحكم  
أن تدفق المعرفة يكون من الأغنياء إلى الفقراء، و هذا ما يجعل الآثار غير المباشرة للمعرفة -  
- أكثر نفعا للدول الفقيرة.

تتمثل الحجج التي يمكن تبنيها في تفسير العلاقة بين التجارة و النمو و ما لها من آثار في رفع مستوى  
الدخل في:

✓

✓ تسمح لأكثر المنتجين تقدما في كل قطاع بالبيع في أوسع الأسواق.

✓

:

✓

-

- رفع مستوى الدخل الخارجية المتعلقة بالمبدعين الناجحين، و هذا ما يشجع على الاستثمار في البحث

- ينجم عن ارتفاع مستوى المنافسة في سوق السلع تشجيع التجارة للابتكارات التي تهدف إلى الهروب من المنافسة من خلال أكثر المؤسسات المتقدمة في الاقتصاد الوطني.

المؤسسات المتخاذلة، و هذا مما قد يدخل في إطار الأثر السلبي للتجارة على النمو، و خاصة في الدول الصغيرة و التي تبعد عن الحدود التكنولوجية.

#### المطلب الخامس: حماية البيئة

اعترف كل من أصحاب القرار و الباحثين للرأي العام بالأخطار المهمة التي تتعرض لها البيئة المرافقة

أولاً: التحليل النظري: سميت أول دراسة ركزت على العلاقة بين التنمية الاقتصادية و البيئة بمنحنى "كوزنتز البيئي" (Environmental Kuznets Curve) <sup>1</sup> يتمثل في علاقة من الشكل U (inverted-U relationship) بين مستوى دخول البلد و مؤشرات نوعية البيئة (تلوث الهواء و الماء).

قاد هذا النوع من الدراسات المبتكرة لمثل هذه العلاقة كل من (Grossman and Kruger, 1991, 1995) انطلاقاً من دراسات نظرية و بتحليل مؤشرات بيئية مختلفة

السابقة. كما يعتبر العمل الذي قام به (Nordhaus, 1974, 1977) العمل الرائد في دراسة العلاقة بين النمو والبيئة، والذي توصل من خلاله إلى آثار النمو الاقتصادي على حماية البيئة و كذا الطرق التي تشرح

أما ما يتعلق بالتغيرات المناخية، فقد طور (Nordhaus, 1993) نموذجاً ديناميكياً متكاملًا لتغيرات المناخ (Dynamic Integrated Model of Climate Change) ، والذي يعتبر امتداداً للنموذج (Ramesey)

معادلة التراكم، معادلة التغير المناخي و معادلة الخسائر المناخية) و الانحرافات الاقتصادية. دون أن ننسى  
(Stern, 2006) حول تحليل الأنشطة الاقتصادية و آثارها على التغير المناخي.

– (Stockey, 1998) - التلوث حسب نموذج AK

U المعكوس بين الدخل الفردي و نوعية البيئة، و وصل إلى نتيجة مفادها عدم استمرارية النمو في المدى الطويل (نمو غير موجب).<sup>1</sup>

ثانيا: التحليل التجريبي:

للقاش، و خاصة عندما يسمح بإمكانية إدارة التغيرات التقنية (Directed technical Change, DTC) . حيث قدمت دراسة حديثة دليلا حول التغيرات التقنية المقنعة، أي أن أسعار الطاقة تؤثر على  
(Popp,2002 ) اقة على الإبداع المتعلق بالحفاظ على

Air conditioning industry

(Newell, Jaffe and Stavins, 1999).

إن النقاش حول المعايير الخاصة بتكاليف التغير المناخي، أصبح موضوع اهتمام العديد من الباحثين، مع الاعتراف بأهمية اخذ العوامل التالية: الخطر و عدم اليقين كما أشار إلى ذلك كل من (Weitzman, 2007) (Dasgupta, 2008).

المطلب السادس: دعم الديمقراطية

توصلت العديد من الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الديمقراطية و النمو إلى علاقة سببية عكسية

مو إلى الديمقراطية أو العكس. (Przeworski and

Limongi, 1993) مجموعة من التبريرات النظرية في تفسير الآثار الايجابية أو السلبية للديمقراطية على

(Tabellini, 1994) إلى أن الديمقراطية تؤدي إلى تضخيم العلاقة

أولاً: التحليل النظري: محاولة الأولى<sup>1</sup> (Barro, 1996) حسب بيانات مجموعة أن هناك علاقة غير خطية بين الديمقراطية والنمو، حيث يؤدي مستوى أعلى لها إلى رفع

أما فيما يتعلق بالعلاقة العكسية من النمو إلى الديمقراطية، فقد توصل (Barro, 1999) إلى أن ارتفاع مستوى الدخل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الديمقراطية (مقاسة بمعامل شفافية الانتخابات والحقوق السياسية وأشاروا إلى أن الدول الغنية تتجه إلى أن يكون لديها نظام سياسي قليل العزل (أي تكون هناك

(Aghion, Alesina and Trebbi, 2004).  
(

(Mulligan, Gil and Sala-i-Martin, 2004) إلى أن الديمقراطية غير مرتبطة

مع مختلف المتغيرات السياسية التي تؤثر على النمو (كالإنفاق على التعليم، المعاشات و الرفاهية، الانفتاح

(Aghion, Alesina and Trebbi, 2007).  
و النمو يظهر مرة ثانية عندما نتبنى أو نتقبل التفاعل المصطلحي بين الديمقراطية ومستوى التطور التكنولوجي للدول أو الصناعات. فبالنظر إلى تأثير القواعد الانتخابية (مثل الرئاسيات مقابل البرلمانيات) على المخرجات الاقتصادية، فإن هناك تحليلاً موسعاً يتعلق بكل من (Persson and Tabellini, 2003)<sup>2</sup>.

ثانياً: التحليل التجريبي: هل للديمقراطية اثر يحفز أم يعطل النمو؟

أبدت العديد من البحوث التجريبية الحديثة عدم وضوح العلاقة بين النمو و الديمقراطية من خلال بيانات مجموعة من الدول. في حين يمكن أن يفكر أي شخص في عدة قنوات يمكن من خلالها أن تؤثر الديمقراطية

<sup>1</sup>: 414

<sup>2</sup>: 415

✓ القناة الأولى: تتعلق بتخفيض الديمقراطية للرشوة و ما لذلك من دور في تسهيل الدخول و الخروج من

✓ : إلى إعادة توزيع الدخول من الأغنياء إلى الفقراء، و هذا ما

(Barro, 1999) و من خلال بيانات مجموعة من الدول إلى ارتباط إيجابي بين الدخل والديمقراطية، لذلك تتجه الدول الغنية إلى أن تكون أكثر ديمقراطية. و بنفس الشيء، أشار كل من (Aghion, Alesina and Trebbi, 2004) إلى أن الدول الغنية تتجه أن يكون لها أقل عدد ممكن من المؤسسات السياسية المعزولة، أين يقاس العزل بالمدى الذي يجعل النظام السياسي رئاسي بدل برلماني و/أو

1 .

ديشيتين بتخفيض الآمال في اكتشاف أي اثر مهم للديمقراطية على النمو؛ حيث توصلت

الدراسة الأولى لـ (Acemoglu, Johnson, Robinson and Yard, 2005) AJRY إلى أن العلاقة الايجابية بين الديمقراطية و الدخل في تغيرات كل بلد على حدى (Cross-country regression) تختفي عندما يكون الوضع بالنسبة لهم جميعا (Panel).

اما الدراسة الثانية، والتي قام بها (Mulligan, Gil and Sala-i-Martin, 2004) MGS اظهر انحدار كل دولة خلال الفترة 1960-1990 أن الديمقراطية غير مرتبطة مع السياسات كإلنفاق على فاهية، الضريبة على الشركات، الانفتاح التجاري، و غيرها من السياسات التي يمكن أن

2 .

1 .399

2 :.400

### خلاصة:

لقد اختلفت الأسس التي اعتمدها رواد النظرية الاقتصادية في تحليلهم لظاهرة النمو الاقتصادي والمتغيرات التي تحدد نمو مستويات الإنتاج في اقتصاديات عديدة و أزمنة مختلفة الاقتصادية ظاهرة تحصل في المدى الطويل و تحدها متغيرات اقتصادية و غير اقتصادية كمية و كيفية، وانه يشكل الهدف الأسمى لأصحاب القرار في كل الاقتصاديات النامية والمتقدمة، لذلك أخذت الاستراتيجيات و خاصة في تعارضه مع أهداف اقتصادية أخرى، و قدموا في ذلك تفسيرات اعتمدوا فيها على دراسات ميدانية كثيرة، لذلك فان الحديث عن موقف السياسة الاقتصادية الكلية من التضخم و النمو و مدى فعاليتها في استهدافهما، يتطلب معرفة والقيود التي تعطل وصولها إليها مع الانتباه أكثر إلى العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي، و هذا ما سيتم تناوله في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

## الفصل الرابع

دور السياسة الاقتصادية الكلية

في استهداف التضخم و النمو

الاقتصادي

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

ة الاقتصادية الكلية في وظيفتها التوازنية إلى مراقبة مستوى النشاط الاقتصادي والبطالة، كما يهدف أصحاب القرار إلى أهداف أخرى تشمل مراقبة الأسعار و التضخم، توازن ميزان المدفوعات،

...

الكلية يتضح في دالة هدف معينة تستدعي اختيار أدوات معينة للسياسة الاقتصادية تسمح ببلوغ

، ثم التعرض إلى أهداف السياسة الاقتصادية و كذا القيود التي تواجهها في الوصول إلى أهدافها، كما انه من المهم التعرض إلى أنماط أو أنواع التحليل التي يتم من خلالها تقييم و تحليل السياسات الاقتصادية. أما

جريبي، حيث للتضخم تأثير على النمو كما للنمو تأثير على التضخم، فالعلاقة

تسري في كل الاتجاهات، لذلك يتطلب استهدافهما مجموعة من الشروط و كذا الآليات التي ينبغي على أصحاب القرار احترامها و أخذها بعين الاعتبار حتى نصل إلى تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية في

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية و أهدافها

إن مما يحدد مفهوم السياسة الاقتصادية و مضمونها

القرار في الوصول إلى المزيج الأمثل من الإجراءات و التدابير التي من شأنها تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما أو إقليم ما من أسوء إلى أحسن

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، صعب من مهمة القائمين على ضبط محددات الظاهرة و كذا القائمين على تنفيذ السياسة، لما للأعوان الاقتصادية من سلوكات مختلفة جعلت أهدافهم تتعارض في كثير من الأحيان، و هذا ما يطرح إشكالية الشفافية و المصادقية لأصحاب القرار، و ما لذلك من أهمية في تفعيل دور السياسة الاقتصادية في الوصول إلى أهدافها، و خاصة إذا تعلق الأمر بظاهرتي التضخم والنمو

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية و أنواعها

على سبيل الإيجاز لا على سبيل الحصر ما يلي:

أولاً: تعريف السياسة الاقتصادية و مضمونها:

( تعريف السياسة الاقتصادية: عاريف السياسة الاقتصادية بين الاقتصاديين بحيث انها تعبر

:

✓ «ذلك الجزء من النظريات الاقتصادية الذي يعالج مختلف الطرق التي تتدخل بها الدولة من اجل تغيير

1. «

جم وهادف يتم القيام به في اجمال الاقتصادي،

✓»

2. «

(ب) مضمون السياسة الاقتصادية:

<sup>1</sup> : GUERRIEN B. *Dictionnaire d'analyse économique*, La Découverte.france.2000.p384.  
<sup>2</sup> : إلى 29 .2004/2003

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة و تتضمن:<sup>1</sup>

(1) تحديد الأهداف: و هي تلك الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلى أن العادة جرت أن

تقلص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، و استقرار الأسعار... إلخ.

(2) وضع تدرج بين الأهداف: ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسج

أن يساعد في التقليل من الفوارق، و لكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون في الربح هو

أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل و التشغيل.

(3) تحليل الارتباطات بين الأهداف:

(4) اختيار الوسائل: و التي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق افضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في

اهداف، و ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد. تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة

ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية:

2.

( سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط في مفهومها الضيق بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم،

فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليل الضغوط الاجتماعية،

).

<sup>1</sup>: 30 31.

<sup>2</sup>: 31 32.

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

( سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازي، تحفيز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض... إلخ. وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، و نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الإنعاش عن طريق الاستثمار.

(ج) سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: و تعتبر عن سياسة اقتصادية كهدف إلى تكييف الجهاز

كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل.

( سياسة الانكماش: وهي سياسة كهدف إلى التقليل من ارتفاع الاسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، و تؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليل النشاط الاقتصادي .

( سياسة التوقف ثم الذهاب: و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش، و ذلك حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

### المطلب الثاني: أهداف و قيود السياسة الاقتصادية

ينفصل عن أهمية المدى الذي يمكن للباحث أن يعتمده في دراسته و تحليله للسياسة الاقتصادية، و الذي مفاده معرفة خصائص المدى في حد ذاته و كذا المتغيرات الاقتصادية الخاصة به في نفس الوقت؛ فالتحليل المتعلقة بالمدى القصير تدرس في النماذج الساكنة و بدون لوكيات الخاصة بمتغيرات النموذج (المعادلات تدرس العلاقة بين المجموعات)، اما التحليل الخاصة بالمدى الطويل فهي تعتمد على مبادئ السلوكيات بشكل مهم وبالتالي فهي نماذج ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار تطور المتغيرات المفتاحية في الزمن، كمتخزون رأس المال المادي أو مخشري مثلًا، لذلك فان أهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير تختلف عنها في المدى الطويل وذلك في ظل قيود معينة.

أولاً: أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير:

الاقتصادية حسب الخصائص الاقتصادية للمتغير الاق

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

الاقتصادية المنتهجة في عملية الاستهداف، لذلك كانت أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في هذا المدى  
1.

( أهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير: تتابع السياسة الاقتصادية في المدى القصير هدفين أساسيين هما الحفاظ على كل من عام فإن السياسة النقدية هي الأولى بمراقبة التضخم و سياسة مراقبة الأجور فهي التي تحقق الاستقرار في معدل البطالة.

( قيود السياسة الاقتصادية في المدى القصير: إن الحديث عن القيود التي تضغط على الأدوات التي تمارسها السياسة الاقتصادية في المدى القصير يقودنا إلى قيود مؤسسية مفروضة من قبل سلطات دولية تتعلق بالسياسة المالية والسياسة النقدية، و قيود أخرى تتعلق بالظروف والإمكانيات التي يملكها الاقتصاد دون أن ننسى نوع التحليل الذي يعتمد عليه أصحاب القرار في تحليلهم للسياسة الاقتصادية و الذي سيتم التطرق له لاحقا. فمثلا، الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي ملتزمة في إطار برنامج الاستقرار و النمو المنعقد في سنة 1997، باحترام معايير مالية (خاصة بالموازنة العامة) صارمة جدا والتي يتطلب تحقيقها كل نسبة بالنسبة للدول الأعضاء أو الاقتراب منها بالنسبة للدول التي تريد الانضمام إلى الاتحاد، أما بالنسبة للسياسة النقدية، فهي تابعة للنظام الأوروبي الذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لدول منطقة الأورو، وبالتالي فهذه الدول لا تملك السلطة لإدارة خاصة للسياسة النقدية، و إنما هي تخضع للأهداف العامة للنظام الأوروبي.

ثانيا: أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل:

أما أهداف و قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل فهي الأخرى تخضع لنفس المعايير السابقة الذكر  
بحيث:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : Cours politique économique, Thème 4: Objectifs et contraintes de la politique économique du cite : [www.gadelmaleh02.free/files/PE\\_Theme4.pdf](http://www.gadelmaleh02.free/files/PE_Theme4.pdf) (consulté: le 25/10/2017), p1, p5.  
<sup>2</sup> .10

( أهداف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل: تستهدف السياسة الاقتصادية في المدى الطويل كذلك هدفين أساسيين، يتمثل الأول في تعظيم النمو الاقتصادي أو معدل النمو الدائم الذي يأخذ في الحسبان الآثار البيئية و المخصصات المالية للأجيال القادمة، و أما الثاني فهو تحقيق المساواة مع تصحيح الجلة مسببات اللامساواة؛ فحتى لو استطاعت السياسة النقدية وفي ظل شروط معينة بلوغ التوازن الاقتصادي الكلي في المدى الطويل، فإن السياسة المالية تبقى الأداة المفضلة في المدى الطويل: فحجم )

كالتعليم و الادخار) من جهة، وتمويل هذه النفقات (المديونية و الضرائب) من جهة أخرى هما اللتان تحددان التوازن في المدى الطويل للاقتصاد وكذا الرفاهية للأجيال المتعاقبة.

ب) قيود السياسة الاقتصادية في المدى الطويل: اقتصادية في المدى الطويل بقيد

(*la solvabilité*)، فالدولة لها القدرة الشرعية على اقتطاع

الضرائب لضمان دفع النفقات الأولية وكذا الأعباء المتعلقة بالفوائد على الديون العامة الناتجة في اغلب الموازي المتكررة أو الهيكلية؛ لذلك فان هذه الضرائب لا يمكنها أن تتجاوز حدا

معينا يجعل النشاط الاقتصادي يتوقف

بالدخل الوطني، مستوى مقبول للديون العامة يتوافق مع قدرة الدولة على السداد.<sup>1</sup>

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي و طرق تحليل السياسة الاقتصادية

(*positive ou*

*normative*): التحليل الواقعي فيفتقر إلى تبرير القيم الاقتصادية أو التوجه الاقتصادي و يجب على

يط مفاده: إذا غيرت الدولة أسلوب تدخلها، ماذا سيكون الأثر على التوازن الاقتصادي الكلي؟

التحليل المعياري القائم على تبرير القيم الاقتصادية بحيث إذا تبعت الدولة هدفا معينا و في ظل توجه

اقتصادي معين، فما هي السياسة الاقتصادية التي ستسمح لها ببلوغ أو الاقتراب من الهدف الذي تصبو

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

إليه؟ ومهما كانت طريقة التحليل المتبعة، فإن تحليل السياسة الاقتصادية يخضع إلى تفهم طريقة عمل الاقتصاد وكذا بناء نموذج تحليلي كامل، بحيث يحقق هذا الأخير واسطة بين الأدوات والأهداف: وهو الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وبالتالي يخضع تحليل السياسة الاقتصادية إلى تحديد ادائها و هنا مجرد الإشارة إلى ضبط النموذج الخاص بالاقتصاد.

### أولاً: النموذج الاقتصادي كأداة لتحليل السياسة الاقتصادية:

يعتبر النموذج الاقتصادي تمثيلاً مبسطاً للواقع الاقتصادي، وهو يأخذ شكل نظام من العلاقات بين المتغيرات، بحيث يمكن دراسة و تحليل هذا النظام تحليلياً أو بيانياً، و هذه بعض التفاصيل الخاصة بالنموذج<sup>1</sup>:

(أ) أنواع المتغيرات: يشتمل أي نموذج على نوعين من المتغيرات، المتغيرات الداخلية (والتي تحدد من طرف النموذج) و أخرى خارجية (و التي تعتبر مدخلات للنموذج)، و يمكن أن المتغيرات إلى أربع عندما ينصب اهتمامنا بالسياسة الاقتصادية الكلية وهذا حسب ما أفادت به أبحاث "تانبيرجن" (Tinbergen, 1952) فمن بين المتغيرات الخارجية نجد معطيات وأدوات السياسة الاقتصادية، أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية فإننا نجد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و المتغيرات غير الملائمة<sup>2</sup>.

### 1) المتغيرات الخارجية: في: <sup>3</sup>

✓ الأدوات: تعتبر الأدوات تلك المتغيرات المراقبة مباشرة من قبل السلطات، و التي تتفرع إلى أدوات نقدية ( )

✓ المعطيات: تتعلق المعطيات بالمتغيرات الخارجية التي تخرج عن سيطرة السلطات والتي تتحدد عادة خارج الاقتصاد (سعر النفط أو الطلب الأجنبي)، ومنها ما هو محدد أحياناً داخل الاقتصاد كمخزون رأس المال.

### 2) المتغيرات الداخلية: في:

<sup>1</sup>: .1

<sup>2</sup>: .2 .

<sup>3</sup>: .2 .

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

✓ الأهداف: تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية في متغيرات داخلية تؤثر مباشرة على منفعة شكل غير مباشر على منفعة المجتمع، و هنا ينصب اهتمامنا على ثلاث متغيرات اقتصادية كلية في

:

بالنسبة لاقتصاد مفتوح فهي تتمثل في رصيد ميزان العمليات الجارية مع الخارج الذي يأخذ حيزا مهما؛ هذه المتغيرات الأربعة تكون ما يسمى المربع السحري.

فإذا كان من الصعب في بعض الأحيان اختيار مستهدف مباشر من هذه الأهداف ( تكون العلاقة بين الأدوات والأهداف غير واضحة) فان أصحاب القرار سيحددون الأهداف الوسيطة فالحكومة تستطيع في بعض الأحيان تحديد الأهداف الوسيطة مثل

✓ المتغيرات غير الملائمة: تتمثل هذه المتغيرات في المتغيرات الداخلية التي لا تؤثر مباشرة على

( تكوين العلاقة بين المتغيرات: إن تكوين العلاقة بين المتغيرات يتم بعد تحديد المتغيرات، و الذي يشكل الخطوة الأساسية في بناء النموذج، و الذي يهتم بجمع كل العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما بينها، بحيث<sup>1</sup>

1) المعادلات التعريفية: والتي تتعلق بالتعريفات المحاسبية للمحاسبة الوطنية وتعريف الأرصدة، العلاقات التكنولوجية (قيود تتعلق بالهياكل الإنتاجية و التكنولوجية)، العلاقات المؤسساتية (الخصا فيما يخص التحويل أو الاقتطاع).

2) المعادلات السلوكية: والتي ترتبط بقرارات و توقعات الأعوان الاقتصادية و العلاقات التوازنية (الشكل).

(paramétrisées)، كما يجب أن تكون لها شكل تحليلي محدد و معاييرها مقدرة أو تم اختيارها بطرق

1: .3

ثانيا: طرق تحليل السياسة الاقتصادية

يقوم تحليل السياسة الاقتصادية الكلية على نمطين من التحليل هما:<sup>1</sup>

( التحليل المعياري: يعتبر التحليل المعياري للسياسات الا

السياسة التي تتوافق بشكل كبير جدا مع الهدف المحدد، و هنا تظهر الاستراتيجيات ذات الأهداف الثابتة و الاستراتيجيات ذات الأهداف المتغيرة.

**(1) الاستراتيجيات ذات الأهداف الثابتة:** إن نجاح السياسة الاقتصادية في ظل هذا النوع من التحليل

(والتي تملكها السلطات العامة) مساو لعدد الأهداف الثابتة و المستقلة، بالرغم من أن هذا الشرط يخص

فإذا كانت الدولة تحوز على عدد من الأدوات أكبر من عدد المتغيرات

الأدوات التي تعيق وصولها إلى حل المشكلة. أما إذا كان عدد الأدوات أقل من عدد المتغيرات

فان السياسة الاقتصادية ذات الأهداف الثابتة تصبح غير قابلة للتحقيق، وهي في هذه الحالة أمام خيارين،

أولهما تخفيض عدد المتغيرات المستهدفة، و الثاني الرجوع عن سياسة الأهداف الثابتة والاتجاه إلى سياسة

اقتصادية ذات أهداف مرنة، و هو الغالب في الواقع الذي تمارسها السلطات العامة.

**(2) الإستراتيجية ذات الأهداف المرنة:**

دالة أمثلية تحت قيد يخص نموذج وظيفي للاقتصاد؛ بحيث يتمثل

المتغير الذي يراد أمثلته دالة الرفاهية للحكومة، و الذي يفترض أنه يمثل احتياجات الأعوان الاقتصادية.

( التحليل الواقعي للسياسة الاقتصادية: إن مما ينبغي على أصحاب القرار في ممارس

الواقعي أخذهم العوامل التالية بعين الاعتبار: اللايقين، التأخرات في التطبيق وكذا مراقبة الانتقال إلى التوازن

1) أهمية اللائقين في الواقع العملي للسياسة الاقتصادية: يعتبر النموذج الاقتصادي في واقع الأمر نموذجاً غير تحديدي (*déterministe*) بحكم أن الاقتصاد يخضع إلى اضطرابات عشوائية من شأنها أن تغير في الشروط التي اتخذت بشأنها القرارات، مما يلفت الانتباه إلى وجود نوعين من اللائقين:<sup>1</sup>

✓ اللائقين المتعلق بالمتغيرات الخارجية: والذي يتعلق بقرارات السياسة الاقتصادية التي تتخذ قبل التمكن من رؤية بعض المتغيرات الخاصة بالبيئة الاقتصادية. فالحكومة تحوز على معلومات محدودة، حتى إذا افترضنا أن صاحب القرار يعرف الأمل (*l'espérance*) و توزيع متغيراته ولكن ليس قيمها الحقيقية، وهذا ما يسمى باللائقين الإضافي (*l'incertitude additive*)، حيث تعمل السلطات العامة على تغيير بيانات النموذج الاقتصادي العشوائية إلى الأمل الرياضي لها، وفي هذه الحالة يقال أن السلطات العامة استعملت مبدأ المكافئ اليقيني (*l'équivalent certain*).

✓ اللائقين المتعلق بقنوات الانتقال:

وفي هذا الصدد يتعلق اللائقين بالطريقة التي ستؤثر بها الأدوات على الأهداف؛ وهذا ما يعرف باللائقين (*l'incertitude multiplicative*)

للأدوات، فإنه من الواجب على أصحاب القرار أن يتبنوا إستراتيجية حذرة مع تنويع أدواتها، بحيث يستعمل ما يمكن من أدوات حتى وإن كانت كثيرة، المهم هو أن تكون موجهة إلى نفس الهدف، وبذلك يتفادوا استعمالهم لأداة واحدة وخضوعهم للائقين الذي يحيط بفعالية تلك الأداة.

2) التأخرات واختيار العوامل: كما هو معلوم في الاقتصاد، فإن آثار السياسة الاقتصادية ليست فالتأخرات معروفة سواء فيما يخص تغيير السياسة الاقتصادية أو فيما يخص ردود أفعال المتغيرات المستهدفة؛ وبالتالي فإن إدارة سياسة اقتصادية للاستقرار يشبه إلى حد ما قيادة سفينة كبيرة، أين تبدو العقبات أحيانا لها متأخرة أو ربما أكثر تأخراً، فالطريقة التي تتجنب لها السفينة لتوجهات الريان متأخرة، فما بالك لو كان الريان شخص متمرن و ليست له خبرة، فحينها يحتمل أن تكون ردود أفعاله بشكل مبالغ قد يأخذ السفينة إلى وجهة معاكسة تماماً؛ و بالتالي تصبح الطريقة التي سيتم من خلالها تصحيح الوجهة مبالغة في

يكون طولها غير معروف، وهي نوعان:<sup>1</sup>

✓ **التأخرات الداخلية:** وهي تلك التأخرات التي تقيس الزمن الفاصل بين اللحظة التي حصلت فيها الصدمة و تلك التي تطبق فيها السياسة الاقتصادية رد فعلها.

✓ **التأخرات الخارجية:** خر الذي يقيس الزمن الفاصل بين اللحظة التي تم فيها تدخل السي الاقتصادية و تلك التي تظهر فيها آثارها.

لذلك و بشكل عام، فالسياسة المالية تتميز بتأخرات داخلية طويلة، حيث يلزم وقت طويل لترجم العوامل في حالة الكساد أو الازدهار، كما أنه يلزم وقت طويل ليقبل تغيير الضرائب أو النفقات العامة من قبل السلطات المالية (وزارة المالية)، وبالتالي فإنه معروف جدا أن الوقت الذي يبدأ فيه عمل السياسة الاقتصادية حقيقتا هو متأخر جدا و ربما يكون تدخلها في الاتجاه لذلك فإن طريقة عمل السياسة الاقتصادية تكون في العادة على مرحلتين أين تحدد في البداية الاستهدافات الوسيطة، ثم في الفترة الثانية تأثير هذه الأخيرة على الاستهدافات النهائية، و هذه العملية تتطلب معايير معينة:<sup>2</sup>

- المتغيرات تتأثر بشكل سريع بالأدوات؛

- المتغيرات قا

- المتغيرات مرتبطة و بشكل قوي مع الأهداف النهائية.

فإذا أخذنا على سبيل المثال وخصوص السياسة النقدية استهدافها افتراضا لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي، فان الأهداف الوسيطة هم في الأصل اثنان:

- ( ) (M3).

<sup>1</sup>: 10.

<sup>2</sup>: 11.

إلا أن هذا غير كاف، أين يلزم معرفة نوع الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد لمعرفة أي المتغيرين تجدر مراقبته  
حماية لصدمات التي أصلها حقيقي.  
يقي جيدا من الاضطرابات ذات الأصل النقدي. ففي الحقبة التي كانت بين  
سنوات الستينات و السبعينات من القرن العشرين، عرف العالم صدمات من النوع الحقيقي و التي مورس  
في حقها  
الآ

(3) مراقبة ديناميكية الاقتصاد في انتقاله إلى حالة التوازن: تؤخذ النماذج التي يتم من خلالها

بديناميكية واضحة بحكم أن التغيير في السياسات الاقتصادية يستلزم طريقة تظهر التقارب نحو الحل  
المطلوب، و الذي يمكن أن يظهر على أنه سريع، إذ أن المتغيرات الداخلية تتقارب تدريجيا نحو  
بع مسار مقاربي (*une trajectoire d'approche*)؛ وبالتالي فإنه يظهر جليا أهمية  
مراقبة هذا الانتقال ومحاولة إبقاء المتغيرات الداخلية عند مسار مقارب حقيقة للأهداف النهائية خلال هذا

1.

## المبحث الثاني: العلاقة المتبادلة بين التضخم والنمو الاقتصادي

تعتبر دراسة العلاقة

دورها في التوافق الزمني التاريخي بين الاثنين؛ فمعدلات النمو لا تعكس التضخم فقط، وإنما أيضا تأثيرات الموارد الطبيعية والبشرية ودرجة استغلالها، الإنتاجية المتاحة، الظروف السياسية السائدة والمواقف الاجتماعية وغيرها من التأثيرات، لذلك فإن عزل أثر التضخم عن التأثيرات الأخرى المحفزة أو المعيقة للنمو، هو أمر " " .

### المطلب الأول: أثر النمو الاقتصادي على استقرار الأسعار

" " " " (A.K.Dasgupta and A.J.Hagger, 1971): « فإنه حتى ولو كانت درجة الارتباط بين الاثنين كبيرة بحيث تؤكد وجود علاقة إيجابية وثابتة بينهما، فإن ذلك لن يستطيع الإشارة إلى اتجاه السببية بين الاثنين، بل سيبقى مجهولا ما إذا كان التضخم يدفع النمو، أو النمو يحث على نمو، إذ من الواضح أن العلاقة بين الاثنين هي علاقة ذات حدين: النمو له تأثير على سلوك الأسعار، كما أن للأسعار تأثيرا على النمو ("بومول" (W.J.Baumol)).

أولا: التفسير النقدي للعلاقة بين النمو والتضخم: ما تسمى بالمدرسة النقدوية إلى أن<sup>1</sup> النقدي للنمو الاقتصادي سيؤدي إلى تفوق الطلب النقدي الكلي على العرض الحقيقي الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الاسعار، ولذلك فإنها تدعو إلى إيقافه باستخدام إجراءات حتى وإن كان يزعم أنه

في

الاقتصادية، وبالتالي تحقيق فعالية قصوى في استغلال موارد الإنتاج ("بريبش" (Prebisch,1961)).

<sup>1</sup>: . عبد المنعم السيد علي . دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.معهد البحوث والدراسات .1985. 193-195.

هذه المدرسة إلى أن عدم مرونة العرض والاختناقات في الاقتصاد النامي والساعي لتنمية نفسه ليست تلقائية ولا هي هيكلية، وإنما تنتج عن انحرافات في الأسعار بما فيها أسعار الصرف الأجنبي، زم إيقاف التضخم قبل أن يتطور إلى ضغوط انفجارية، والوسيلة الوحيدة في ذلك هي الحد من الطلب المفرط، وذلك عن طريق سياسة نقدية ومالية

" (R.O.Campos, 1964) ."

ثانيا: التفسير الهيكلي للعلاقة بين النمو والتضخم: أتى تفسير المدرسة الهيكلية للعلاقة

1

واقتصادي مؤتمر التجارة والتنمية الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة (UNCTAD) و من أبرزهم: "بريبيش" و"سانجر" و"آدلير" (*Prebisch and Singer and Adler*) بهم في ذلك إلى حد ما الاقتصادي الأميركي "هيرشمان" (*A. Hirschman, 1958*) صاحب نظرية النمو غير المتوازن.

تذهب النظرية الهيكلية في التضخم إلى أن عدم التوافق الهيكلي نفسه، هو المسئول عن اختلال التوازن في الاقتصاديات النامية المتجهة نحو التضخم بزيادة في الأسعار لا يمكن تحاشيها؛

( )

في بعض القطاعات التي تتميز باختناقات تمنع التوسع في عرض السلع التي تنتجها، فارتفاع الدخل الحقيقي السلع الغذائية من قبل العمال الصناعيين الذين يستلمون دخولا متزايدة نظير دورهم المتسع في عملية الإنتاج، هذا بينما يزداد الإنتاج الزراعي بصورة بطيئة في معظم البلدان النامية نتيجة الجمود التكنولوجي والهيكلية؛ وهكذا ينتج عن الارتفاع في القوة الشرائية لدى المستهلكين، ارتفاعا في أسعار السلع الغذائية لا يقابله من الناحية الأخرى انخفاض معوض للأسعار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يؤدي إلى ارتفاعات ثانية في أسعار السلع المنتجة في قطاعات إنتاجية أخرى، وذلك عن طريق تأثيرها على تكاليف المعيشة التي ستزداد ضاغطة بدورها على الأجور فترفعها، وما لم يكن هناك انخفاض في الاستخدام - وهو أمر غير محتمل - فإن الزيادة في الأجور سترفع من دخل العمال

1: . 202-196

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي

وبالتالي من قوهم الشرائية، التي ستسبب بدورها في ارتفاعات جديدة في أسعار السلع الغذائية، وهكذا يتولد ارتفاع تراكمي في الأسعار.

ثالثاً: تفسير النيوكزبون للعلاقة بين النمو والتضخم:

(*Potential output*)، والذي يعبر عن مستوى الإنتاج الطبيعي،

أيضاً بالمعدل الطبيعي للبطالة، والذي أطلق عليه "معدل البطالة غير المسرع للتضخم" (*Non-accelerating inflation rate of unemployment, NAIRU*)

في هذا الإطار، يكون معدل التضخم الهيكلي محدد داخلياً من خلال العلاقة أسعار- يقتضي أن العمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع الأسعار، وأرباب العمال يحاولون تكاليفهم العالية إلى المستهلكين في شكل أسعار مرتفعة كمرحلة من الحلقة الحلزونية.

حسب هذه النظرية، يتغير التضخم على أساس المستوى الحالي للإنتاج المحلي الإجمالي وكذا على أساس ل الطبيعي للبطالة، بحيث:<sup>1</sup>

✓ إذا تجاوز الإنتاج مستواه الكامن، وكان معدل البطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي أو مساو له، فإن التضخم سيرتفع كما يرفع المنتجون أسعار منتجاتهم، وهكذا يصبح التضخم الهيكلي أكثر سوءاً، والذي يتسبب في تحرك منحنى "فيليس" اتجاه الركود ال

✓ إذا كان مستوى الإنتاج أقل من مستواه الكامن، ومعدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي مع اعتبار العوامل الأخرى ثابتة، فإن التضخم سيتباطأ كما هو الحال عند المنتجين الذين يحاولون سد الطاقات الفائضة، تخفيض الأسعار وتخفيض التضخم الهيكلي، وهذا يؤدي إلى الانكماش (*Désinflation*)

<sup>1</sup>: Vikesh Gokal, Subrina Hanif. Relationship Between inflation and Economic growth. Working paper. Economics Department .reserve Bank of Fiji .Suva. 2004.p14-15. du site: [http://www.bougladesh-bank.org/research/working paper/wp0604.pdf](http://www.bougladesh-bank.org/research/working%20paper/wp0604.pdf).

يتسبب في تحرك منحني "فيليس" في اتجاه غير منتظم أين يكون كل من معدلي التضخم والبطالة

✓ إذا كان الإنتاج مساو لمستواه الكامن، وكان معدل البطالة مساو لما هو في NAIRU  
ن يتغير كما لو أنه لا توجد أية صدمة عرض.

لذلك يؤمن النيوكنزيون بأن يكون منحني "فيليس" عموديا في المدى الطويل، وهذا يعني أن معدل البطالة مساو لمعدله الطبيعي، بينما هناك عدد كبير من معدلات التضخم الممكنة والتي تنتشر عند هذا المعدل من مع هذه النظرية، وهو أن المستوى الدقيق للإنتاج الكامن ومعدل البطالة الطبيعي، هو عموما غير معروف ومتغير في كل الأوقات، لذلك يبدو أن التضخم يعمل بطريقة غير متماثلة، الارتفاع سريع جدا مقارنة بالانخفاض، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الانخفاض في صلابة

### المطلب الثاني: أثر التضخم على النمو الاقتصادي

القنوات التي توصل إلى النمو الاقتصادي.

أولاً: أثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال الطلب الكلي والعرض الكلي

أ) التضخم والنمو في الطلب الكلي الحقيقي للاقتصاد: يتألف معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الإنفاق، من معدل الزيادة النسبية في الطلب الكلي الوطني، بعد طرح معدل الزيادة النسبية في الواردات من السلع والخدمات الأجنبية؛ وعليه إذا أردنا أن نبحث في أثر التضخم على مستو المذكور، فيجب أن نحلل هذا الأثر بالنسبة لكل من الطلب الكلي الفعال والواردات.

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

أما بالنسبة لمعدل الزيادة النسبية في الطلب الكلي الحقيقي المحلي على السلع والخدمات، فإن هناك احتمالا كبيرا بأن يؤدي التضخم في الأسعار إلى انخفاض هذا المعدل وذلك للأسباب<sup>1</sup> :

- تصاعدي ضرائب الدخل (في حالة ارتفاع الأسعار مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها)  $\downarrow \Leftarrow$   
 $\downarrow \Leftarrow$

-  $\downarrow \Leftarrow$  الدخل الحقيقي لمصدري المنتجات الأولية (وربما فئات أخرى)  $\uparrow \Leftarrow$   
 $\downarrow \Leftarrow$

- (G.Lovasy, " " : 1962)

$\downarrow \Leftarrow$  معدل النمو في الطلب الكلي الحقيقي (باعتبار ما إذا حدد في السوق العالمية أو السوق )

-  $\uparrow \Leftarrow$  نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية  $\uparrow$  )  
 الأشياء الأخرى على حالها)  $\downarrow \Leftarrow$  معدل النمو في الناتج.

<sup>2</sup>، فمقابل الآثار التي تحد من النمو في ا

يعمل التضخم على إحداث آثار تسير في اتجاه معاكس لتلك، وفي هذا الصدد بالذات (W.Arthur Lewis) بين نوعين من التضخم: تضخم تصاعدي وتضخم ذاتي التصفية.

أما الأول، فهو ذو ميل تراكمي وتصاعدي لن يحقق نموا اقتصاديا فعالا، وإنما

أما التضخم الذاتي التصفية، فهو تضخم متعمد يستهدف صرف الدخل من الاستهلاك إلى الادخار ومن ثم إلى الاستثمار، فهو إذا يهدف إلى رفع معدل الادخار في الاقتصاد، وهنا يكون التضخم مؤقتا ينتهي

( )

<sup>1</sup> : د. عبد المنعم السيد علي. دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية . مرجع سابق. ص180.

<sup>2</sup> : 183.

أخرى، ويعني ذلك أن هدف هذا التضخم هو تغيير هيكلية في توزيع الدخل لصالح كل من الحكومة والمستثمرين عموماً، أين يتحقق توقف التضخم حين تستقر الأسعار في مستوى نمو أعلى من السابق.

### ب) التضخم وعناصر النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي:

تتمثل محددات معدل النمو للناتج الوطني الإجمالي الحقيقي غالباً في ثلاثة عوامل هي<sup>1</sup>:  
التكنولوجي، نسبة رأس المال ومعدل النمو في القوة العاملة، وبالتالي فإن الآثار الرئيسية للتضخم ستعكس من خلال معدل التغير النسبي في رأس المال، ومعدل التغير النسبي في مستوى التقدم التكنولوجي.  
1) **التضخم وتراكم رأس المال**: يمارس التضخم تأثيره على الإنفاق الاستثماري في صافي رأس المال

يه فيما يتعلق بحد التضخم للطلب الاستهلاكي، والمحرر لبعض الموارد الإنتاجية التي يمكن استغلالها لمواجهة الطلب الكبير على رأس المال الثابت، فإن ذلك يعني أن هناك احتمالاً بأن يكون مستوى الاستثمار الحقيقي في رأس المال الثابت أعلى خلال فترات التضخم منه في حالة ا  
وهذه النتيجة ذات علاقة وثيقة بالبلدان النامية منها بالبلدان المتقدمة، ذلك أن الطلب على رأس المال الثابت في هذه الأخيرة سيكون مشبعاً في الغالب في الأوقات العادية؛ أما في البلدان النامية فيكون الطلب على رأس المال الثابت غير مشبع؛ وبالتالي فإن الإضافات إلى رأس المال الثابت التي يرغب القطر النامي

أما فيما يتعلق بتكلفة التمويل؛ فكلما كانت نسبة الارتفاع في الأسعار أكبر -  
على حالها- انخفضت التكلفة الحقيقية للاقتراض بالنسبة للمشاريع، وبالتالي  
المرغوب على الاستثمار في صافي رأس المال الثابت، والذي يؤدي إلى أن تنجح تكلفة الاقتراض الحقيقية  
باتجاه معاكس لسرعة التضخم؛ بالتالي يميل التضخم إلى رفع معدل تكوين رأس المال الثابت، والذي يرفع  
من معدل النمو الممكن في الناتج الوطني الحقيقي، أين تزداد النسبة بين الاستثمار في رأس المال الثابت  
الصافي إلى الناتج الوطني الإجمالي، وذلك من خلال زيادة صافية في رأس المال الثابت وانخفاض في الطلب

<sup>1</sup>: .184

2) التضخم والتقدم التكنولوجي:

نحو التدريب المهني ونحو التعليم، والاندفاع نحو الاستثمار الإسكاني ، مما يرفع من نوعية القوة العاملة ويزيد من إنتاجيتها، ويميل بالتالي إلى حث التقدم التكنولوجي ورفع معدله، كما يمكنه أن يرفع من مستوى الاستثمار في إجمالي رأس المال الحق

بين التكنولوجيا القائمة والتكنولوجيا الجديدة، مما يرفع من مستوى نوعية رأس المال المتاح، ومن ثم إلى رفع . نخلص مما سبق، أن التضخم يمكن أن يرفع من معدل النمو الحقيقي

خلال رفعه لمعدل الزيادة النسبية في رأس المال الثابت- في البلدان المتقدمة خاصة وذلك بخفض التكلفة - من ناحية، ويدفع دالة التقدم التكنولوجي من خلال التحسن في نوعية القوة العاملة

ثانيا: أثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال النظريات الاقتصادية

بلغت النظريات الاقتصادية إلى نتائج متعددة ومختلفة حول حساسية أو استجابة نمو الإنتاج للتضخم، ولذلك فهي محدودة دائما لا كما تعبر عن وجهات نظر في ظاهرة لا غير.

إلى حد بعيد كان قبول علاقة منحنى فيليبس في تلك الفترة يبدو أنه لن يستمر، وقد كان هذا مبرهن في الفترات التي كان فيها التضخم مرتفعا ونمو الإنتاج سلبا، فقد ارتفعت خلال هذه الفترة مستويات الأسعار بحدة، أين كانت الاقتصاديات محاطة بتجربة العالم لمستويات البطالة العالية، وهذا ما يبرز أهمية معالجة الأثر . 2 :

أ) النظرية الكلاسيكية: يقوم الأساس في التحليل بالنسبة للنظرية الكلاسيكية على نموذج النمو

: " دام سميث "

$$Y = f(L, K, T).....(1.4)$$

. :T :K :L :Y

1 : .185

72: Vikesh Gokal, Subrina Hanif. Relationship Between inflation and Economic growth.opcit.P4-

بالتالي، يكون نمو الإنتاج ( $g_Y$ ) والنمو في الإنتاجية الإجمالية ( $g_f$ ):

$$g_Y = \phi(g_f, g_K, g_L, g_T) \dots \dots \dots (2.4)$$

ولقد أثبت "سميث" بأن النمو يعزز نفسه، وهو يرى كذلك، بأن:

- الادخار هو المنشئ للاستثمار ومن ثم النمو.

- توزيع الدخل من أهم العوامل المحددة للكيفية التي تز ( ) .

- لا يكون تدني مستويات الأرباح بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية، ولكن بسبب منافسة النظام الرأسمالي

في منح العمال أجورا أكبر؛ بالتالي الاتصال بين التغير في مستوى الأسعار (التضخم) وتكلفة آثاره على

يست موضحة بشكل خاص في نظرية النمو الكلاسيكية، لكن يظهر بوضوح

أن العلاقة بينهما سالبة (انخفاض مستويات أرباح المؤسسات من خلال تكلفة الأجور العالية).

(ب) النظرية الكينزية: يتضمن النموذج الكينزي التقليدي كل من منحنى الطلب الكلي (AD) ومنحنى

(AS)

هذا النموذج يكون لمنحنى العرض الكلي (AS) في المدى القصير انحدار نحو الأعلى إلى حد الوضعية

العمودية، والذي يعبر عن الصورة الحرجة، بحيث لا تؤثر التغيرات من جانب الطلب في الاقتصاد إلا على

ما إذا كان انحداره مائلا، فإن التغيرات في الطلب تؤثر على كل من الأسعار والإنتاج

(Doranbush et al,1996)

ومستوى الإنتاج في المدى القصير، وهذا يتضمن التغيرات في: التنبؤات، قوى العمل، أسعار عوامل الإ

/

بالاتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل الافتراضي، العوامل السابقة الذكر وصدماتها على "حالة

" (Steady state) للاقتصاد كلها معتبرة على انها تتحرك خارجا، حينئذ لا شيء يتغير".

(AS) في المدى القصير<sup>1</sup> (AD)

للتسوية، يسمح بإظهار علاقة إيجابية مبدئية بين التضخم والنمو، لكن تنقلب فيما بعد إلى اتجاه سلبي في

<sup>1</sup> : Dornbusch, R.S. Fischer and C. Kearney. Macroeconomics. The Mc-Graw-Hill Companies, Inc.Sydney. 1996.

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي

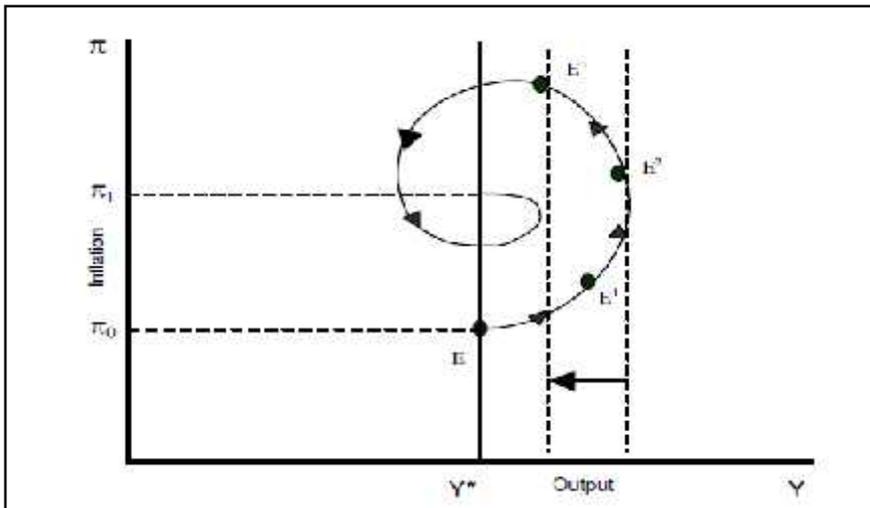
كهاية طريق التسوية؛ حيث تفسر العلاقة الإيجابية المبدئية بين الإنتاج والتضخم، بالتحركات من النقطة  $E^0$  إلى  $E^1$  في المنحنى أدناه، ودائما بسبب مشكل "التباين الزمني"، والذي يدرك المنتجين بسببه بأن أسعار منتجاتهم هي الوحيدة التي ارتفعت، في حين أن المنتجين الآخرين يعملون في نفس مستوى الأسعار، لكن ارتفاعها يجعل المنتجين يواصلون في الإنتاج أكثر، وبالتالي استمرار الإنتاج في

" " " " (Blanchard and Kiyotaki, 1987) أيضا بأن العلاقة الإيجابية هي

نتيجة عن الاتفاقات بين المنتجين لعرض سلع في أوقات متأخرة وبسعر متفق عليه، وبالتالي أسعار السلع في الاقتصاد، فإنه لا يمكن للإنتاج أن يتراجع، لأن المنتج مجبر على تأدية طلب المستهلكين

1.

الشكل (1.4): العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي حسب التحليل الكنزوي



Source: Vikesh Gokal, Subrina Hanif. Relationship Between inflation and Economic growth. Working paper. Economics Department. Reserve Bank of Fiji. Suva. 2004. P8.

الأولى: هناك فاصل زمني عند انخفاض الإنتاج وارتفاع معدل التضخم، مثلا بين  $E^2$  و  $E^3$ ؛ وهنا تبرز أهمية العلاقة السلبية بين التضخم والنمو كما يبدو في الواقع تماما، وكما تبرزه النظرية التجريبية (ظاهرة التضخم الركودي)، أين ترتفع معدلات التضخم ويتدنى مستوى الإنتاج أو يبقى مستقرا.

<sup>1</sup>: Vikesh Gokal, Subrina Hanif. Relationship Between inflation and Economic growth.opc1.p8.

الثانية: تصاد بشكل مباشر عند معدلات التضخم العالية، ولكن ظهر بطريقة مختصرة أين يرتفع التضخم ثم يتدنى.

من خلال هذا النموذج، تبرز علاقة تبادلية في المدى القصير بين الإنتاج وتغيرات التضخم ولكنها ليست مستمرة، فحتى يكون التضخم أكثر استقرارا عند أي مستوى، يجب أن يتساو

$$.(Y^*)$$

ج) النظرية النقدية: <sup>1</sup> فيما يتعلق بتركيزه على خصائص

الاقتصاد من حيث العرض في المدى الطويل، واختلافها عن ما هو ديناميكي في المدى القصير، أين تربط تضخم بالنمو الاقتصادي بمساواة بسيطة بين المبلغ الإجمالي للنفقات في الاقتصاد بإجمالي حجم النقود الموجودة فيه، لذلك اقترح "فيردمان" بأن يكون التضخم محصلة النمو في عرض النقود أو سرعة تداولها بمعدل مرتفع عن معدل النمو في الاقتصاد؛ كما قام كذلك باعتراف مبدأ منحني

بحكم انه لو يتوقع الافراد المعدل المستقبلي للتضخم ويدمجون اثره في سلوكياتهم، فإن ذلك لن يكون مؤثرا

"(Neutrality of Money)"

والذي يستمر إذا كانت القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية- التي تتضمن مستوى الناتج المحلي الإجمالي- مستقلة عن مستوى عرض النقود في المدى الطويل؛ فإذا كان التضخم يعمل بهذه الطريقة، فإنه سيكون بذلك ضارا، لكن الواقع يثبت أن آثار التضخم كانت فعلية على متغيرات اقتصادية كلية أخرى، وذلك من ، الاستثمار والتصدير، أين يكون للتضخم أثر سلبي على معدل النمو

( النظرية النيوكلاسيكية: أبدت النماذج الأخيرة للنيوكلاسيك والمفترضة من قبل "سولو" (Solow, 1956) " " (Swan, 1956) <sup>2</sup> انخفاضاً في مردود العمل ورأس المال بشكل مفترق،

بتا لكلا العاملين معا، حيث عوضت التغيرات في التكنولوجيا بالاستثمار (النمو في رأس المال)، والتي كانت تمثل العامل الأول في شرح النمو في المدى الطويل، كما أن مستواه كان مقدرا كمحدد خارجي

:1 .9

:2 . 10-9

(Todaro,

" "

2000)

" " (1) تحليل "مندل" (Mundell,1963):

ونمو الإنتاج، مستخلصا إياه من فائض الطالب على السلع، فمن خلال نموذجه، يؤدي الارتفاع في التضخم أو في التوقعات التضخمية وبشكل مباشر إلى انخفاض ثروة الأشخاص، وهذا على أساس افتراض بأن معدل العائد الحقيقي للنقود التي يملكها الأشخاص يتذبذب باتجاه الانخفاض، ولمراكمة احتلال الثروة، يقوم الأشخاص بالتحوط أكثر بالاتجاه إلى الأصول التي أسعارها في ارتفاع، مما يحرك أسعار الفائدة نحو و بالتالي انخفاض مستوى الادخار دحار أكبر يعني تراكم أكبر لرأس المال والذي يحقق نمو سريعا في الإنتاج.

(2) أثر "ستوكمان" (The Stochman effect): " " (Stochman,1981) نموذجا بحيث

أن ارتفاعا في معدل التضخم ينتج عنه حالة استقرار للإنتاج عند مستوى منخفض، يقابله انخفاض في

" "

للمؤسسات أن تضع بعض النقدييات تحت تصرفها، مع الأخذ في الحسبان للعلاقة السلبية بين مستوى

فضول حينها من مشترياتهم لكل من السلع ورأس المال، وهذا يرافقه انخفاض في المستوى

التوازني للإنتاج كاستجابة للارتفاع في معدل التضخم كما يمكن أن يحدث أثر "ستوكمان" من خلال

الآثار على قرارات أوقات الفراغ في (The labour- leisure decision) والذي سيرز في

(ي) تحليل النيوكنزين:

يعتمد النيوكنزين في تحليلهم على مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، حيث يتبنوا كل من مبادئ

وتحليل "كولي" و"هانسن".

(1) أثر "توبين" (*The Tobin effect*): يعتبر "توبين" من الاقتصاديين النيوكلاسيك، والذي قام سنة 1965 " " " " " " (*Solow, 1956*) " " " "

(*Swan, 1956*) وذلك يجعل النقود مخزن للقيم في الاقتصاد، أين يستبدل الأشخاص في هذا النموذج لي باستهلاك في المستقبل، وذلك إما بتملك نقود أو بكسب رأس المال؛ وفق هذا التنظيم يستطيع الأشخاص أن يحافظوا على ميزانيتهم، بصرف النظر عن ما يعطيه رأس المال من معدلات عائد . ببساطة، يشير أثر "توبين" بأن التضخم يتسبب في تحويل خارجي للنقود إلى فوائد الأصول المكتسبة، والتي تؤدي إلى قوة عالية (كثافة) لرأس المال وإنعاش النمو الاقتصادي وتعزيزه؛ وبذلك يكون التضخم حسب هذا الأثر مبدئياً لعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي.

(2) تحليل "كولي" و"هانسن" (*Cooley and Hansen, 1989*): مدد "كولي" و"هانسن" الميكانيزم ال بعين الاعتبار، وكان مفتاح الافتراض بأن الإنتاج الحدي لرأس المال مرتبط إيجابياً بكمية العمل. فعندما تنخفض كمية العمل كاستجابة لارتفاع التضخم، فإن هذا سيعيد رأس المال إلى الانخفاض، وبالتالي انخفاض الحجم التوازني لرأس المال والإنتاج يوضح كل من "كولي" و" "

أشارت إلى نتائج جد مختلفة حول العلاقة تضخم- نمو، فارتفاع في معدل التضخم يمكن أن يحدث إنتاجاً ( ) ( ) ( ) (1967).

(3) تحليل غرينوود وهافمان: جاء تحليلهما للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، من خلال تطويرهما (*Greenwood and Haffman, 1987*) قواعد ميكانيزم أوقات الفراغ في

بأن سعر قوة العمل (الأجور) يعود للانخفاض عند ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي يقوم الأشخاص بالتحول من الاستهلاك إلى أوقات الفراغ، بسبب عودة انخفاضات أسعار قوة العمل.

( نظرية النمو الداخلي: تصف هذه النظرية النمو الاقتصادي من خلال عوامل الإنتاج المشاركة في

<sup>1</sup> يتغير معدل النمو فيها حسب متغير واحد وهو: معدل العائد على رأس المال<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: Vikesh Gokal, Subrina Hanif. Relationship Between inflation and Economic growth.op-cit.p10-12.

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

فمتغير مثل التضخم من شأنه أن يخفض من هذا المعدل، والذي يظهر في شكل انخفاض في تراكم رأس المال وتخفيض معدل النمو، وهذا ربما يحدث تطابقا في تحليل النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي،

رأس المال عند تراكم أكثر لرأس المال، لكن عند أبسط نموذج للنمو الداخلي، النمو يستمر في الارتفاع لأن المال لم تنخفض عن هامش الانخفاض الموجب.

رأس المال تحدث عائدا منخفضا له، فإن ارتفاع معدل التضخم (ضريبة) سيخفض من عوائد رأس المال وفي معدل النمو، أين تخفض الضريبة على رأس المال من معدل النمو مباشرة، في حين أن الضريبة على المال البشري يمكنها أن تتسبب في إحباط القوة العاملة (يكثف وقت الفراغ أثناء العمل)، وبالتالي انخفاض العائد على رأس المال البشري، وهذا يمكن أن يخفض من معدل النمو أيضا.

### المطلب الثالث: التحليل التجريبي للعلاقة المتبادلة بين التضخم والنمو الاقتصادي

التي تربط التضخم والنمو الاقتصادي، يجعلنا نتوقف

عند ثلاث محطات:

#### أولا: طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

لقد كانت للبحوث المتعلقة بوجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي قصة طويلة، فحتى الآن يقبل بين بوجود أثر سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، لكن الباحثين لم يكتشفوا هذه العلاقة في

<sup>2</sup> في مراحل نموها الأولى، حيث حصل النمو الاقتصادي فيها مع ارتفاع في الأ

" (1969) "

من حيث إيجابيتها أو سلبيتها، وهذا ما ظهر في سلسلة الأبحاث التي قام بها صندوق النقد الدولي في (Dorrance,1963-1966, Bhatia,1960, Wai,1959) أين لم يثبت وجود أية

<sup>1</sup> : Gillman, M., M. Harris and M Laszlo. Inflation and Growth: Some Theory and Evidence, Central European University Working Paper, Department of Economics, 2002.p7.

<sup>2</sup> : د. عبد المنعم السيد علي. دور السياسات النقدية في التنمية الاقتصادية. مرجع سابق.ص176-180.

أدلة حول الخسارة المترتبة عن التضخم، وكان الأمر كذلك عند "جوهانسون" (Johanson,1967)

1

" " " " (Levin and Zorvos,1993)

"برينو" و"ايستري" (Bruno and Easterly,1998) " " " " (Bullard and )

(Keating,1995) الأسباب التي تجعل العلاقة السلبية

" " (Fisher, 1993) عند مجموعة كبيرة من الدول وفي سلسلة

للتغيرات في الأسعار، والذي يعتبر أهم دليل لتفعيل القرارات الاقتصادية المتخذة؛ بعدها، وفي الورقة

" " (Barro,1995)، أين توصل إلى نتائج قوية تبدي بأن ارتفاع معدل التضخم بـ 10

مئوية في السنة، يبطئ النمو الاقتصادي من 0.2 – 0.3 نقطة مئوية في السنة، وقد أثبت بأن الأثر السلبي

بين التضخم والنمو يظهر صغيراً، وكان الأثر الطويل المدى على مستوى المعيشة أساسياً.

ثانياً: شكل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وتحديد مستوى العتبة: يقصد بشكل العلاقة في

هذه الفقرة ما إن كانت العلاقة خطية أم لا، فقد برزت العديد من الأبحاث المكثفة التي تركز

غير الخطية بين هاذين المتغيرين، أين تكون<sup>2</sup> العلاقة إيجابية عند معدل منخفض للتضخم، والعكس عند

انخفاضه؛ ف العلاقة غير الخطية التي اكتشفها "فيشر" (Fisher,1993) " "

(Sarel, 1996) إلى تدخل الفجوة الهيكلية في العلاقة بين المتغيرين، وأكثر من ذلك فقد قدر نقطة

(Ghosh and " " " " %8

Philips,1998) فحص البحث الخاص بوجود أثار العتبة، باستخدام عينة واسعة عن التي استخدمها

"سارل" في 1996 %2.5

" " " (Christoffersen and Doyle, 1998) % 13

<sup>1</sup>: Min Li. Inflation and Economic Growth (Threshold Effect and Transmission Mechanism).Canada.2006. p12.  
Du cite: (<http://economics.ca/2006/papers/0176.pdf>)

<sup>2</sup>: .14-13 .

" " " " (khan and Senhadji, 2001)

140 40

التقدير بالمربعات الصغرى غير الخطية، وقد توصلنا إلى أن مستوى العتبة عند الدول الصناعية والدول النامية  $1 \leftarrow 3\%$   $11 \leftarrow 12\%$  على الترتيب.

<sup>1</sup> "برينو" و"إيستري" (Bruno and Easterly, 1998) إلى أن عدداً من الدول كانت لهم تجربة في تضخم مستقر عند مستوى بين  $20\%$  و  $30\%$  ولكن بدون أي معاناة تظهر في نتائج سلبية على النمو الاقتصادي، لكن عند تجاوز التضخم لمستويات معينة (قدرها "برينو" و"إيستري" ب  $40\%$ )

" " " " (Kahan and Sanhadji, 2001) وفي جدول غير متوازن، متكون من

140 40 سنة فحصاً بدقة العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، أين قدر  $(1-3\%)$   $(11-12\%)$ ،

هذه النتائج التطبيقية مع النماذج الاقتصادية الكلية، لكن تشير الدراسات التطبيقية إلى أنه يمكن أن تكون الأسواق المالية أهم قناة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي بطريقة غير خطية.

ثالثاً: ميكانيزم انتقال الأثر من التضخم إلى النمو الاقتصادي:

لتضخم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وعلى أساس العلاقة غير الخطية، فهو من خلال قناتين<sup>2</sup>: TFP (Total factor productivity)، والتي

العلاقة بين الناتج وجميع عناصر الإنتاج التي استخدمت في ا

والخدمات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة، وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج، وفي الحقيقة ان الإنتاجية بهذا المفهوم، ماهي إلا مقياس مدى الكفاءة التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات، أي بمعنى آخر تعد الإنتاجية الكلية مقياساً . ركز الأبحاث المكثفة حالياً على العلاقة

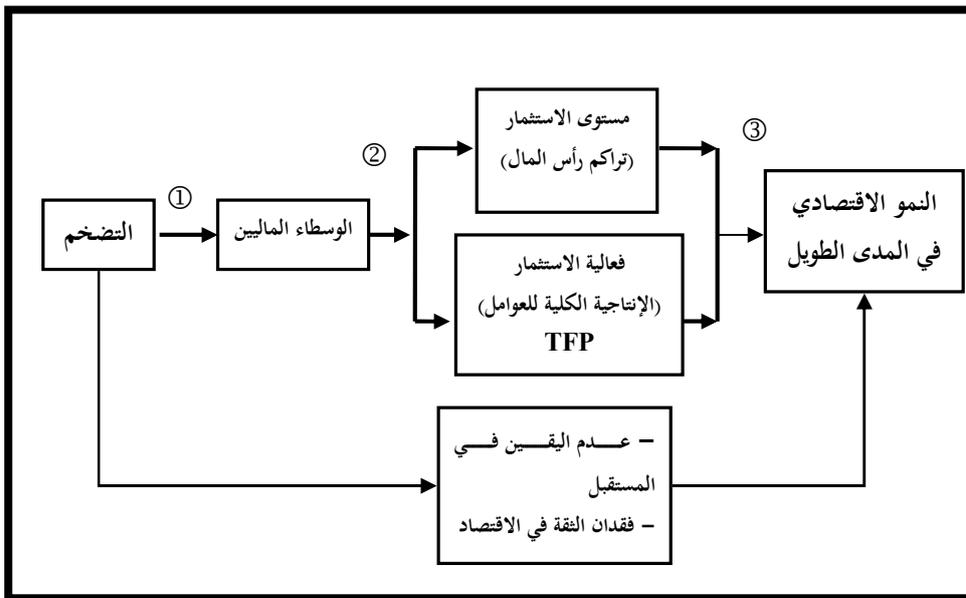
<sup>1</sup>: Min Li. Inflation and Economic Growth (Threshold Effect and Transmission Mechanism).p2-3-5.

<sup>2</sup>: .5

البنية غير الخ

إيجابية، ولكن عند معدلات مرتفعة، يكون له أثر سلبي قوي المدلولية على النمو، أين أشارت الأسس النظرية الموجودة إلى ميكانيزم التنقل من التضخم إلى النمو الاقتصادي حسب الشكل أدناه.

الشكل (2.4): ميكانيزم الانتقال من التضخم إلى النمو الاقتصادي



Source: Min Li. Inflation and Economic Growth (Threshold Effect and Transmission Mechanism). P5.

كما يظهر الشكل أعلاه، فإن التضخم يمكنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الوسطاء الماليين، ن الأثر مباشر على النمو، والذي يعتبر أثر معروف وصعب نمذجته، الشيء الذي جعل العديد من الدراسات النظرية تركز في ست قنوات، والتي هي ممثلة في الخطوط السميكة في الشكل. لتدقيق الفهم حول الفرضيات النظرية لهذه القنوات، فإننا نقسمها إلى ثلاثة أقسام: والتي هي ممثلة في الشكل أعلاه بـ ① ② ③.

( العلاقة تضخم ← تمويل: هي نقطة انطلاق القناة التي من خلالها<sup>1</sup>

الاقتصادي، من خلال ما تؤثر به توقعات الارتفاع في معدل التضخم على تطور السوق المالي في شكل إعاقاة لتطوره.

<sup>1</sup>: . 20-18



والاستثمار، لكن وجدت بعض الدراسات الحديثة بأن هناك أثراً قوياً (مباشراً) وغير خطي يؤثر به التضخم على الأداء الاقتصادي، وبالتالي يمكن التنبؤ بوجود عتبة التأثير في العلاقة تضخم ←

المبحث الثالث: إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو

( *Inflation And* ( )

نة تستثني وضعية الاقتصاد في حالة

*Growth Targeting, IAGT*)

مصيدة السيولة، وذلك بحجة عدم فعالية سعر الفائدة كأداة للتأثير على الطلب الكلي (تضخم دفع الطلب)، لذلك فإن قدرة السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي سيمكّنها بطريقة معينة أن تساهم في بلوغ الهدفين.

المطلب الأول: اثر سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي

حجم دخولهم، وهذا يرجع إلى أن أي تغير

دخوله .

طفيف في معدل النمو ومن خلال أثر المضاعف، يؤدي إلى

أولاً: أثر سياسة استهداف التضخم من الناحية النظرية

قرارات الاستثمار التي تتخذها المؤسسات وليدة الاستقرار في الاقتصاد الح

الاختلال إلى إحدا بيئة اقتصادية كلية غير ملائمة للاستثمار، و

فالمؤسسات لها حافز قليل للاستثمار، وبالتالي سيكون النمو

إن المنافذ بين الاستقرار في الأسعار والنمو لا يمكنها أن تفترق، حيث أن الاتجاه إلى

سياسة استقرار في المدى القصير له آثار طويلة الأجل.<sup>1</sup>

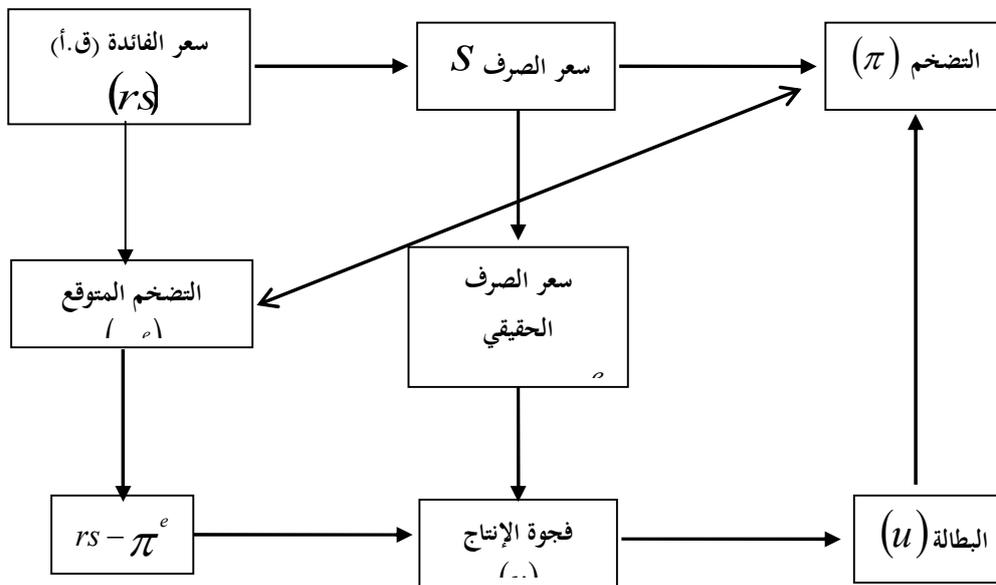
إن الهيكل الذي تم تطويره لتوجيه قنوات السياسة النقدية في ظل اقتصاد مفتوح، يظهر حسب

أدناه:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>: Shari Spiegel. Macroeconomic and Growth Policies. National Development Strategies. United Nations. Department for economic and Social Affairs (UNDESA).2007.p7.

<sup>2</sup>: Peter Isard, Douglas Laxton, Ann-chalotte Ebiasson. Inflation Targeting With NAIRU Uncertainty and Endogenous Policy Credibility. International Monetary Fund Working Paper (wp/01/7).2001.p8.

الشكل (3.4): قنوات السياسة النقدية اتجاه فجوة الإنتاج



Source: Peter Isard, Douglas Laxton, Ann-chalotte Ebiasson. *Inflation Targeting With NAIRU Uncertainty and Endogenous Policy Credibility. International Monetary Fund Working Paper (wp/01/7).2001.p8*

تراقب السلطات النقدية سعر الفائدة قصير الأجل ( $rs$ ) بهدف التأثير على معدل التضخم ( $\pi$ )

( $u$ ). حسب ما توضحه الأسهم، ترتبط التغيرات في أدوات السياسة النقدية بالمتغيرات المستهدفة من خلال عدة قنوات، أين يمكن أن يؤدي الانضباط بسعر الفائدة قصير الأجل إلى تحركات في سعر الصرف الاسمي  $S$  (ارتفاع سعر الصرف)، والذي ينتقل أثره بشكل واضح ومباشر إلى أسعار السلع المتاجر فيها وإلى التضخم، وبشكل غير مباشر إلى البطالة من خلال أثره على سعر الصرف الحقيقي ( $Z$ ) فجوة الإنتاج بين الإنتاج الحالي والإنتاج المحلي الممكن.

تستطيع التغيرات في سعر الفائدة الاسمي أن تؤثر أيضا على سعر الفائدة الحقيقي ( $rs - \pi^e$ )

( $\pi^e$ )، كما تؤثر التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي على معدلات البطالة من خلال

آثاره على الطلب الكلي وفجوة الإنتاج المحلية، كما أن التغيرات في فجوة الإنتاج وفي معدلات البطالة لها تأثير هي الأخرى على التضخم من خلال القناة الموضحة في منحنى "و".

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

إن مما هو متفق عليه في التنظير الأكاديمي<sup>1</sup>، هو أن استهداف التضخم في ظل أسعار لزجة من شأنه أن يعيق استقرار الإنتاج حول مستواه الكامن، ومثل هذا الحال لا يظهر عندما يتعرض الاقتصاد لصددمات الطلب، لأن السياسة النقدية التي تحاول موازنة آثار مثل هذه الصدمات الإنتاج والتضخم؛ لكن في ظل وجود صدمات العرض، ومع حدس مسبق بأن استهداف التضخم يخل باستقرار فحوة الإنتاج من خلال مواجهة السياسة النقدية لآثار هذه الصدمات على الأسعار، فإنه سيحصل تخفيض في تغير كل من الطلب والإنتاج؛ ففكرة كون أن هناك ت الإنتاج، هي ناجمة على أن هناك علاقة بين التغير في التضخم والتغير في فحوة الإنتاج والتي جاءت عند " (Taylor,1980) " " " " (Freidman and Kuttner, 1996) " " " (Erceg, " " " " " (Fahrer,1997) " " (Blanchard, 1997) (Rudebusch and Svensson, " " " " Henderson and Levin, 1998) (1998)، إلا أن بعض النماذج المعاصرة أشارت إلى أن استهداف التضخم يمكن أن يؤدي إلى استقرار

ثانيا: أثر استهداف التضخم من الناحية التطبيقية

الأج التي قام بها الاقتصاديون، التي خلفها

إلى نتائج متباينة، بين مؤيد للأثر السلبي لسياسة الاستهداف على النمو الاقتصادي، وبين مؤيد للأثر الإيجابي.

أ) المؤيدين للأثر السلبي: <sup>2</sup> بحكم أنه نظام صلب

نوعا ما، هي إمكانية أن يؤدي إلى إعاقه البنك المركزي من الاهتمام بتطور الاقتصاد الحقيقي، ولقد حشي " (Freidman and Kuttner, 1996) " (2003)

إلى نتائج تبرز آثارا سلبية ذات دلالة لاستهداف التضخم على النمو، في حين لم يجد "بال" و"شيريدن" اي آثار دالة. كما توصل من خلال الدراسة التي قام بها "بيرنونك"، "لوباش" "ميشكال" و"بوزن"

<sup>1</sup>: Esteban Jadresic. Inflation Targeting and Output Stabilization. International Monetary Fund Working Paper (wp/99/61). 1999. P3.

<sup>2</sup>: Thorarinn Peturson. The effects of inflation targeting on macroeconomic performance. Working paper of central bank of Island.2004.Economic Department of Central Bank of Island.P18-19.

(Bernanke, Laubach, Mishkin, and Posen;1999)، إلى أنه لم تكن للدول التي كانت لها

التجربة الأولى في استهداف التضخم أي نتائج إيجابية في المدى القصير على نمو الإنتاج.<sup>1</sup>

(المؤيدين للأثر الإيجابي: " (Mishkin,1996) "

للتضخم عند مستويات منخفضة، سيكون له في الأخير فوائد على النمو بعد فترة معينة، تأخذ فيها

ما كان بارزا في معدلات النمو للعديد من الدول التي تبنت سياسة

الاستهداف. تناسقت هذه النتيجة مع ما انتبه إليه في بعض الأدبيات: "ترومان" (Truman,2003)

و"بال" و"شيريدن" (Ball and Sheridan,2003)، و الذين توصلوا إلى أن هناك آثارا إيجابية

لكن كانت هذه النتائج غير قوية من الناحية الإحصائية (Ball

and Sheridan, 2003) غير ثابتة (Truman, 2003)، كما أنه لم تثبت حجة على كون

استهداف التضخم مضر بالنمو، ويشير "بال" و"شيردان" (2003)

فقد بدا أن هناك انخفاض في تقلبات النمو بعد تبني استهداف التضخم، مع نتائج إيجابية بالنسبة

" " " " (Corbo et al, 2001) "

(Neumann and Hagen, 2002)، حيث حدث هذا التذبذب في النموذج وفي فجوة الإنتاج بع

استهداف التضخم؛ في المقابل أثبت "سيكشيتي" و"ايهرمان" (Cecchetti and Ehrman, 2000)

بأن زيادة التركيز على استهداف التضخم، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تذبذب الإنتاج.

يشير "كينغ" و"وولمان" (King and Wohlman, 1996,1998) "

(Goodfriend and King, 1997) بأن الاقتصاديات التي تكون فيها الأسعار محددة على أساس

والتي تعتبر شكل من أشكال صدمات العرض؛

وقد وصل إلى نفس النتيجة كل من "روتبيرغ" و"وودفورد" (Rotemberg and Woodford,1998)

<sup>1</sup>: Andrew T.Levin, Fabio M.Natalucci, Jeremy M.Piger.The macroeconomic effect of inflation targeting 2004.p1. Du cite: <http://research.stlouisfed.org/publications/review/04/07/LevinNatalucciPiger.pdf>



(ة الحقيقي) يخفض البنك المركزي من

دالة الخسارة لديه، والذي يمثل مجموع الاوزان بالنسبة لاجزاء التضخم والإنتاج عن مستوياتها المستهدفة.

(أ) نموذج "سفينسون": " (Svensson, 1997b) " دالة الهدف بـ  $\lambda = 0$

بحث للتضخم، أين لا يؤخذ أي اهتمام مباشر لاختلال الإنتاج، إلا أن استهداف التضخم المرن يعود إلى الحالة التي يكون فيها  $\lambda > 0$  والذي يظهر استخدامه عند الكثير من البنوك المركزية ولكن بدرجات مختلفة.

يمكن أن يحل النموذج بإدخال دالة رد الفعل للبنك المركزي، وذلك وفق الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\gamma_t = \gamma^* + \sigma_1 (\pi_t - \pi^*) + \sigma_2 (y_t - y_t^*) \dots \dots (4)$$

أين يختلف  $\sigma$  حسب معاملات النموذج، وخاصة الوزن الحقيقي لاستقرار الإنتاج في دالة الهدف ( $\lambda$ ). تكون السياسة النقدية محددة ومتكيفة في استجاباتها لتقلبات التضخم عن قيمته المستهدفة، والإنتاج مستواه الكامن.

(ب) نموذج "تايلور": تعتبر قاعدة تايلور من بين دوال رد الفعل للسياسة النقدية التي يرجع إليها في غالب الأحيان، والتي تعتبر المثلى في ذلك، حيث تقتضي السياسة النقدية المثلى في الواقع، فحص كل المعلومات الاقتصادية المتاحة، والتي تؤثر على القيم المستقبلية للإنتاج والتضخم، لذلك يشترط استهداف التضخم ترشيحا أو تصفية بالشكل الذي يسمح بمعالجة هذه المعلومات.

في حالة  $\lambda = 0$ ، تكون السياسة المثلى بسيطة صريحة ومباشرة (*Straightforward*)، وبالتالي يكون معدل التضخم المتوقع بفترتي إبطاء مساويا أيضا .

وجود فترتي تأخر في أثر السياسة النقدية على التضخم، يعني بأن السياسة المثلى تتوافق مع معدل المتوقع، وحسب هذا المعنى اعتبر "سفينسون" (Svensson, 1997a)

في حالة وجود وزن موجب لاستقرار الإز  $(\lambda > 0)$

جزئي للفجوة بين التضخم المتوقع والتضخم المستهدف لفترتين كذلك، مما يؤدي إلى تخفيض تقلبات

<sup>1</sup>: 3



(2) فيما يخص صدمة العرض ( $\varepsilon_t > 0$ ): إلى<sup>1</sup>

تتاج عند مستواه الكامن. فبغض النظر عن التأخر الهيكلي، فإن هناك علاقة بين الإنتاج وتغير التضخم، حيث تستلزم فجوة إنتاج سالبة إرجاع التضخم إلى معدله المستهدف، أما فجوة الإنتاج الواسعة فإنها تحدث عودة سريعة للتضخم إلى مستواه المستهدف، وهذا يؤدي إلى انخفاض تغير ولكن بارتفاع في تغير الإنتاج.

إن تأثير صدمات عرض صغيرة يمكن أن يكون متكيفا مع تصميم مناسب لهيكل استهداف التضخم، لكن صدمة عرض سلبية وواسعة، ينتج عنها ارتفاع واسع في مستوى الأسعار ومعدل التضخم، وربما فجوة

التضخم وتغير الإنتاج محتومة ولا مفر منها؛ كما يمكن أن تكون العلاقة بين التضخم وتغير الإنتاج أكثر صلابة، إذا اعتبرنا نموذجا يتغير برفق، أين يكون تغير انتقال السياسة النقدية اتجاه التضخم سريعا، فاعتبار تغيرات في المدى القصير لأسعار الفائدة تنتج في الحين تغيرات في سعر الصرف، الذي يغير بشكل سريع في اتجاه الأسعار الاستهلاكية (في اقتصاد مفتوح)، فإن هذا يجعل الاستجابا لانحراف التضخم عن مستواه المستهدف، لها إمكانية تحديد أسعار الفائدة بقدر واسع تماما وسريع لإ كافية في سعر الصرف لإعادة معدل التضخم إلى مستواه المستهدف؛ فإذا كان ذلك معقولا وملائما فإنه لا يكون مرغوبا فيه، وذلك إذا (كما في حالة عدة دول) كانت الحركة اللازمة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير مستقرة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، فتذبذب أسعار الف بقوة من عدم استقرار الأدوات، بالتالي يكون استقرار الإنتاج له بكل وضوح دورا يلعبه في استهداف

### ثانيا: نموذج استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

دالة الهدف أصحاب القرار في نظرية السياسة الاقتصادية انحرافات ما بين الحالي عن المبتغى لكل من الإنتاج و التضخم، و ذلك كما تظهره المعادلة التالية:

$$L = w_1 (Y - Y_f)^2 + w_2 (\pi - \pi^*)^2 \dots \dots \dots (1)$$

<sup>1</sup>: 6.

$L$  : تمثل دالة الخسارة التي يجب تدنيها؛  $W_j$  ،  $j = 1, 2$  :

؛  $j^{th}$  أي عدد المتغيرات ؛  $Y$  ؛ ؛  $\pi$  : معدل التضخم الحالي؛  $\pi^*$  .

؛  $W_2$  و  $W_1$

تحديده لمعدل التضخم المستهدف، او المجال المستهدف، كما لا ننسى أن نحدد بعض المفاهيم المهمة  
التي و ما يتعلق بها بحيث ان:

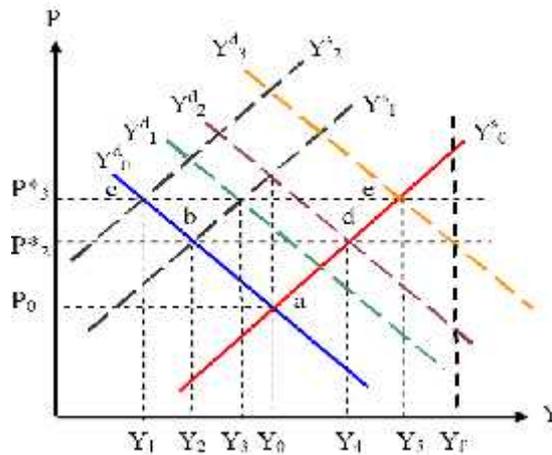
- منحنى فيليبس الطويل الأجل هو عمودي عند معدل البطالة الطبيعي  $(U_f)$  ،  
 .  $(U_f)$

- الاقتصاد يريد الوصول إلى  $U_n = U_f$  ، أي انحراف لمعدل البطالة الحالي  $(U)$   $(U_n)$   
 بالصدفة عن صدمات، و انما ستذهب بسرعة، كما ان اي محاولة لتخفيض  $U$   $U$

ثالثا: آليات السياسة النقدية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

( ) يمكن توضيحه من خلال المنحنى التالي:

الشكل(4.4): منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي في حالة صدمات العرض



المصدر : Inflation and growth targeting. Pui Chi IP. paper presented to the 32nd Conference of Economists held in Canberra, ACT, in September/October 2003,p12.

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

يظهر من خلال هذا الشكل أن تقاطع منحنى الطلب الكلي  $Y_0^d$  مع منحنى العرض الكلي  $Y_0^s$

(a). إذا افترضنا أن معدل التضخم المستهدف  $\pi^*$  2 %

$$\left( \frac{P_2^* - P_0}{P_0} \right) = 2\% \quad \left( \frac{P_3^* - P_0}{P_0} \right) = 3\%$$

يتحرر من مسئولية رفع مستوى الإنتاج، و لكن مع توبيخ يناله بانتقال منحنى العرض  $Y_0^s$  إلى  $Y_1^s$

$Y_2^s$ ، المصحوب بانخفاض في مستوى الإنتاج من  $Y_0$  إلى  $Y_2$  إلى  $Y_1$ .

$$W_1 = 0 \quad (1)$$

الخسارة في الرفاهية التي سيتحملها البنك المركزي هي نفسها عندما نقارنها بالحالة التي ينتقل فيها منحنى

$Y_0^d$  إلى  $Y_2^d$  و  $Y_3^d$ ، و أنه في \* يكون استهداف التضخم محققا، وأن دالة

الخسارة التي يجب تدنيها ستكون مساوية للصفر أي:  $L=0$ .

عندما  $W_1 > 0$  فإن الخسارة أقل بكثير عندما  $Y_f < Y^*$

(d) (e) (b) (c)، كما تعتبر مستويات الإنتاج  $Y_4$  إلى  $Y_5$

$Y_f$ ، و بالتالي فإنه من الجوهرى أن يضاف نمو الإنتاج إلى دالة الهدف

نسبي موجب يمكن السلطات النقدية من تبني استهداف التضخم و النمو (IAGT)

و ليس استهداف التضخم لوحده (IT).

أ) استهداف التضخم و النمو في حالة وجود صدمة عرض: يحدث عندما يتعرض الاقتصاد

إلى صدمة عرض سلبية أو معاكسة هو انتقال منحنى العرض الكلي من  $Y_0^s$  إلى  $Y_1^s$ ؛

$$Y_1^s \quad Y_0^d \quad (b) \quad Y_2^s \quad Y_0^d$$

2 % (Stagnation)

انخفاض  $Y_1^d$  إلى  $Y_0^d$

$$Y_2 \quad Y_3$$

\*: الحالة الأولى هي تحرك منحنى العرض مع استقرار منحنى الطلب، و الحالة الثانية هي تحرك منحنى الطلب مع استقرار منحنى العرض.

## الفصل الرابع: دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

إذا كانت صدمة العرض السلبية كصدمة أسعار النفط التي حصلت ما بين 1973-1974  
1979-1980، فإنها يمكن أن تكون ارضية جيدة بالنسبة للسلطات النقدية لتبني سياسة نقدية توسعية

$Y_0^d$  إلى  $Y_2^d$  ، و بالتالي فإن أقل شيء يحصل هو إبقاء مستوى الإنتاج محافظا عليه عند  $Y_0$   
أن ذلك سيتطلب ارتفاعا اسميا في مستوى عرض النقود يتناسب مع مستوى الارتفاع في الأسعار للحفاظ  
عرض النقود الحقيقي، بحيث يمكن لارتفاع مستوى الأسعار إلى ما فوق  $\pi_3^*$   
مؤقتا، وأنه سيستقر مجددا بعد التحكم به.

(ب) استهداف التضخم والنمو في حالة غياب صدمة عرض: ان منحنى العرض الكلي  $Y^s$   
(a) في الشكل السابق، فإن تحقيق نظام استهداف التضخم، يمنح

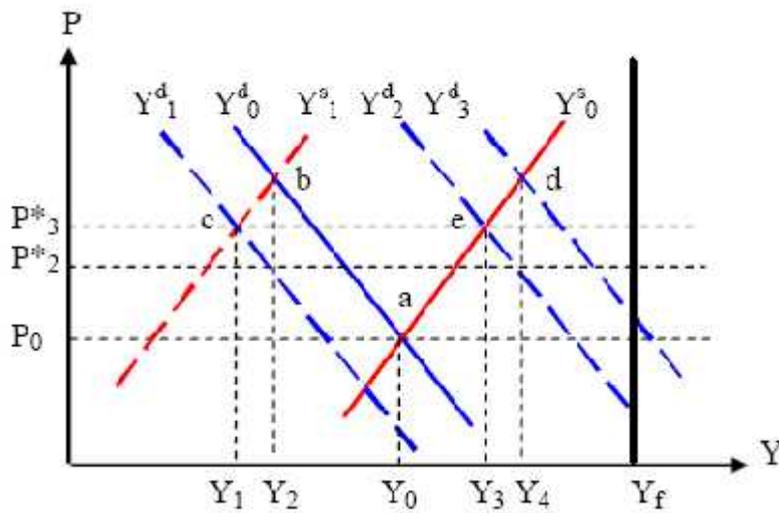
السلطات النقدية الخيار في نقل منحنى الطلب الكلي  $Y^d$  إلى  $Y_0^d$  إلى  $Y_2^d$  ، و بالتالي  
لطات النقدية و بسرعة إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى  $Y_3^d$   
الوصول إلى مستوى إنتاج يبلغ  $Y_5$  )

(ج) استهداف التضخم و النمو في حالة وجود تضخم دفع التكاليف:  
الاقتصاديين ومسئولي البنوك المركزية قائما و إلى حد بعيد في أنه من غير المناسب استخدام السياسة النقدية  
في مكافحة تضخم دفع التكاليف<sup>1</sup>. إذا افترضنا أن التوازن المبدئي هو عند النقطة (a) كما هو موضح في

الشكل أدناه، فإن حدوث صدمة عرض ستنتقل  $Y_0^s$  إلى  $Y_1^s$   $Y_0^d$   
(b)؛ وبالتالي فإن تحقيق استهداف مستوى الأسعار  $\pi_3^*$   
 $Y_0^d$  إلى  $Y_1^d$   
خلال انخفاض مستوى الإنتاج من  $Y_0$  إلى  $Y_1$   $Y_2$  .(5.4)

<sup>1</sup> : Stevens, G.R. Inflation Targeting: A Decade of Australian Experience,'Reserve Bank of Australia Bulletin, April, 2003. p17-29.

الشكل (5.4) : منحني الطلب الكلي و العرض الكلي



المصدر : *Inflation and growth targeting. Pui Chi IP. paper presented to the 32nd Conference of Economists held in Canberra, ACT, in September/October 2003, p14.*

( استهداف التضخم و النمو في حالة وجود تضخم دفع الطلب: إن استخدام السياسة النقدية في تضخم دفع الطلب قد يصاحبه تكلفة (انخفاض في مستوى الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة)، إلا أن الواقع قد أثبت غير ذلك؛ فإذا افترضنا أن هناك ارتفاعاً في مستوى الطلب الكلي من  $Y_0^d$  إلى  $Y_3^d$  في النقطة (d) كما هو موضح في الشكل السابق، و أنه لم يتم استخدام سياسة نقدية انكماشية، فإن مستوى التضخم سيرتفع إلى أكثر من 3% المستهدف؛ و بالتالي ففي هذه الحالة لا يوجد فائض في الطلب لأن  $Y_4 < Y_f$ ، إلا أنه و بحكم التضخم المستهدف المتفق عليه بين محافظ البنك المركزي و أمين الخزانة (وزير المالية)، فإن هؤلاء ليس لهم الخيار إلا تبني سياسة نقدية انكماشية تنقل مستوى الطلب الكلي من  $Y_3^d$  إلى  $Y_2^d$  الارتفاع في مستوى البطالة، لذلك فعلى السلطات النقدية رفع سعر الفائدة لمواجهة الفائض في الطلب عندما لا يوجد حقيقة فائض في الطلب، فالواقع أثبت أن الأسعار تتجه إلى الارتفاع قبل بلوغ مستوى الإنتاج مستواه الكامل، و بحكم أنه لا يوجد هروب من التضخم، فإن هناك حجة





## الفصل الخامس

### محددات التختم و النمو

### الاقتصادي في الجزائر و العلاقة

### بينهما

إلى يومنا هذا، لما لهما من الأهمية في العديد من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية كان لهما من تأثير على سلوكيات كل الطبقات الاجتماعية و إن اختلفت انشطتهم الاقتصادية ومستويات ضبط محدداتهما و آثارهما، تطلب استخدام العديد من التقنيات القياسية و الإحصائية والرياضية و كذا الاعتماد على الكثير من التحليل الخاصة بالمنظرين والباحثين من أجل ضبط أبعاد ظاهرة مدين في ذلك على نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) و الذي يعتبر من أبرز النماذج المستخدمة في هذا الشأن لما لأهميته في تحليل كل العلاقات البيئية الممكنة بين المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تفسر الظاهرة التضخمية، وكذا أ من دور في ضبط محددات النمو الاقتصادي و علاقته بالتضخم، حيث تم استخدام قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات خلال فترة امتدت بين سنتي 1970 2014.

## المبحث الأول: دور نموذج الانحدار الخطي العام و أشعة الانحدار الذاتي في تفسير الظاهرة التضخمية

لمى اختلاف أماكنها و أزمنتها في تفسيرها للظاهرة التضخمية على نماذج قياسية عديدة، اعتمد فيها الباحثون الاقتصاديون و بمساندة من المختصين في علوم الرياضيات على التحليل النظري و ما أفادت به النظريات الاقتصادية في تفسير الارتفاع في مستويات الأسعار، لذلك ارتأينا أن نستعمل نموذجي الانحدار الخطي العام و أشعة الانحدار الذاتي لما لهما من امتيازات في ضبط محددات الظاهرة المدروسة و كذا توافيقها مع الإمكانيات المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي العام

علاقات اقتصادية لا تقتصر على تفسير التغير التابع بتغير مستقل واحد أو بمتغيرين مستقلين فقط، بل يمكن أن يكون هناك العديد من المتغيرات المستقلة التي تمارس تأثيرا بدرجة أو بأخرى على المتغير التابع. نظرا لتعدد المتغيرات المستقلة فإنه يستخدم طرق جبر المصفوفات لتقدير واختبار و تحليل نماذج الانحدار المتعدد، و تنسم هذه الطرق بالعمومية و المرونة بحيث يمكن تطبيقها على جميع النماذج مهما كان عدد متغيراتها المستقلة مع ان يكون عدد المتغيرات اقل من عدد المشاهدات

أولاً: تعريف نموذج الانحدار الخطي العام: يمكن التعبير عن العلاقة الخطية الحقيقية بين المتغير

$Y_i$  و المتغيرات المستقلة العديدة التي نفترض أن عددها  $k-1$  و المتغير العشوائي  $u_i$

تأخذ الشكل الآتي:<sup>1</sup>

$$Y_i = B_1 + B_2 X_{2i} + B_3 X_{3i} + \dots + B_k X_{ki} + u_i$$

:

•  $i = 1, 2, 3, 4, \dots, n$

•  $Y_i$ : المتغير التابع.

<sup>1</sup>: حسام علي داود و خالد محمد السواعي. الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج Eviews7. دار المسيرة للنشر و ال

## الفصل الخامس: مددات التختم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

• المتغيرات المستقلة (التفسيرية) مع ملاحظة أن  $X_{1i}$  متغير كل

• المتغير العشوائي (البواقي):  $U_i$

• معالم المجتمع غير المعروفة:  $B_k, B_3, B_2, B_1$

و يمكن كتابة النموذج العام السابق في شكل N :

$$Y_1 = B_1 + B_2 X_{21} + B_3 X_{31} + \dots + B_k X_{k1} + u_1$$

$$Y_2 = B_1 + B_2 X_{22} + B_3 X_{32} + \dots + B_k X_{k2} + u_2$$

$$Y_3 = B_1 + B_2 X_{23} + B_3 X_{33} + \dots + B_k X_{k3} + u_3$$

.

.

$$Y_n = B_1 + B_2 X_{2n} + B_3 X_{3n} + \dots + B_k X_{kn} + U_n$$

1:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{21} & X_{31} & \cdot & X_{k1} \\ 1 & X_{22} & X_{32} & \cdot & X_{k2} \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ 1 & X_{2n} & X_{3n} & \cdot & X_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_1 \\ B_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ B_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ u_n \end{bmatrix}$$

$$Y = XB + u :$$

:

•  $Y$  :  $(n*1)$  و يحتوي على n مشاهدة للمتغير التابع Y.

•  $X$  : مصفوفة مشاهدات المتغيرات المستقلة و من الرتبة  $(n*k)$  و عمودها الأول يحتوي على قيم

.

•  $B$  :  $(k*1)$  و يحتوي على المعالم المجهولة اي:  $B_k, B_3, B_2, B_1$

•  $u$  :  $(n*1)$  و يحتوي على قيم المتغير العشوائي  $U_i$

## الفصل الخامس: معدلات التخلف و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

$OLS$  في حالة النموذج العام لتقدير معالم هذا

النموذج، إذ تبدأ هذه الطريقة بالتأكد من توفر فروض استخدام هذه الطريقة.

ثانيا: فروض (أو شروط) نموذج الانحدار الخطي العام:

✓ نفترض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع  $Y_i$  و المتغيرات المستقلة  $X_1, X_2, X_3, \dots, X_k$  في ظل  $u_i$  و الذي يعبر عن باقي المتغيرات و الأخطاء، أي أن:<sup>1</sup>

$$Y_{N \times 1} = X_{N \times k} \cdot B_{k \times 1} + u_{N \times 1}$$

✓ القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي  $u$  :

$$E(u) = 0$$

0 و هذا يعني أن القيمة الم

$u$  :

$$E(u) = E \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ u_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(u_1) \\ E(u_2) \\ \cdot \\ \cdot \\ E(u_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \cdot \\ \cdot \\ 0 \end{bmatrix} = 0$$

و بحد الملاحظة ان المقصود بهذا الغرض هو ان تكون قيمة المتغير العشوائي  $u_i$

بحيث تكون القيمة المتوقعة له مساوية للصفر، و هذا معناه أن تعتمد القيمة المتوقعة للمتغير التابع

$Y_i$  على المتغيرات المستقلة  $X_{ki}$ .

✓ إن تبين المتغير العشوائي  $u_i$  (i)  $\sigma_u^2 I_n$  )

المشترك) بينها يساوي الصفر.

إن الملاحظ من خلال الفرضية السابقة هو انه ملخص لفرضيتين معاها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>: .221

<sup>2</sup>: .222

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

- ثبات تباين المتغير العشوائي  $u_i$  وهذا يعني توفر التجانس لقيم المتغير العشوائي (homoscedasticity) وهذا يعني الانتشار المنظم لها حول خط الانحدار .

- استقلال قيم المتغير العشوائي  $u_i$  ، و الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي او تسلسلي بين الأخطاء non autocorrelation or non serial correlation .

و يمكن التعبير عما سبق كما يلي:

$$E(u_i^2) = E(uu^T) = \sigma_u^2 I_n \quad , \quad \forall i \neq j$$

$$\text{cov}(u_i, u_j) = E(U_i U_j) = 0$$

.(  
(variance-

: covariance matrix)

$$\text{var}(u) = E(uu^T)$$

$$= E \left( \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ u_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} u_1 & u_2 & \cdot & \cdot & u_n \end{bmatrix} \right)$$

$$= E \begin{bmatrix} u_1^2 & u_1 u_2 & \cdot & \cdot & u_1 u_n \\ u_2 u_1 & u_2^2 & \cdot & \cdot & u_2 u_n \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ u_n u_1 & u_n u_2 & \cdot & \cdot & u_n^2 \end{bmatrix}$$

$$\begin{aligned}
 &= \begin{bmatrix} E(u_1^2) & E(u_1 u_2) & \dots & E(u_1 u_n) \\ E(u_2 u_1) & E(u_2^2) & \dots & E(u_2 u_n) \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ E(u_n u_1) & E(u_n u_2) & \dots & E(u_n^2) \end{bmatrix} \\
 &= \begin{bmatrix} \text{var}(u_1) & \text{cov}(u_1 u_2) & \dots & \text{cov}(u_1 u_n) \\ \text{cov}(u_2 u_1) & \text{var}(u_2) & \dots & \text{cov}(u_2 u_n) \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \text{cov}(u_n u_1) & \text{cov}(u_n u_2) & \dots & \text{var}(u_n^2) \end{bmatrix} \\
 &= \begin{bmatrix} \sigma^2 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \sigma^2 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & \sigma^2 \end{bmatrix} \\
 &= \sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & 1 \end{bmatrix} = \sigma^2 I_n \\
 &\quad (\sigma^2)
 \end{aligned}$$

*Homoscedasticity* ، بينما العناصر الأخرى في المصفوفة أصفار و تعني أن التغير بين خطأ أي مشاهدة و الخطأ في المشاهدة الأخرى يساوي صفر(عدم وجود ارتباط ذاتي أو تسلسلي).

يضاف إلى الفروض السابقة:<sup>1</sup>

✓ أن المتغير العشوائي  $u$

$$u_i \sim N(0, \sigma_u^2 I_n)$$

✓  $\times$  مصفوفة حقيقية غير عشوائية، أي انها تحتوي قيمة ثابتة في المعينات المتكررة.

✓  $\times$   $n \times k$  عدد المشاهدات في كل متغير و  $k$

الأعمدة (عدد المتغيرات المستقلة بما فيها  $X_1$ )، و يجب أن يكون عدد المتغيرات  $k$

المشاهدات حتى تكون أعمدة المصفوفة  $\times$

تامة بين المتغيرات المستقلة (التعدد الخطي) *Multicollinearity*.

✓ لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير العشوائي  $U_i$  .

✓ .

✓ .

✓ ( ) .

ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الخطي العام باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية:

ية لمتجه معالم النموذج و بالاعتماد على البيانات

1:

$$Y_i = \hat{Y}_i + e_i$$

$$= \hat{B}_1 + \hat{B}_2 X_{2i} + \hat{B}_3 X_{3i} + \dots + \hat{B}_k X_{ki} + e_i, \quad i = 1, 2, 3, \dots, n$$

و باستخدام المصفوفات تكون الرموز على النحو الآتي:

$$Y = \hat{Y} + e$$

$$= X \hat{B} + e$$

$(n \times 1)$  و يحتوي على التقديرات التي يتم التوصل إليها من العينة

$\hat{B}$

لمتجه عمود المعالم الحقيقية B و  $e$  (1\*n) و يحتوي على البواقي.

و بذلك تكون صورة نموذج الانحدار العام المقدر من العينة باستخدام

النحو التالي:<sup>2</sup>

$$\hat{Y} = X \hat{B}$$

$$\therefore \hat{e} = Y - \hat{Y} = Y - X \hat{B} = \begin{bmatrix} e_1 \\ e_2 \\ \vdots \\ e_n \end{bmatrix}$$

وللحصول على أفضل خط انحدار يجب أن يكون مجموع مربعات الأخطاء  $\sum_{i=1}^n e_i^2$  .

<sup>1</sup>: .224

<sup>2</sup>: .225

## الفصل الخامس: معدلات التخلف و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

و بما أن مجموع مربعات الأخطاء يمكن كتابته على أساس انه المضروب الداخلي *inner product*

$e$  :

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e^T e$$

$$e^T e = \left( Y - X \hat{B} \right)^T \left( Y - X \hat{B} \right)$$

$$= \left( Y^T - \hat{B}^T X^T \right)^T \left( Y - X \hat{B} \right)$$

$$= Y^T Y - \hat{B}^T X^T Y - Y^T X \hat{B} + \hat{B}^T X^T X \hat{B}$$

$Y^T X \hat{B}$  *transpose*  $\hat{B}^T X^T Y$  رقم حقيقي و بالتالي يساوي مبدوله

:

$$e^T e = Y^T Y - 2 \hat{B}^T X^T Y + \hat{B}^T X^T X \hat{B}$$

و باستخدام تفاضل المصفوفة و مساواته بالصفر، نحصل على:<sup>1</sup>

$$\frac{\partial (e^T e)}{\partial \hat{B}} = -2 X^T Y + 2 X^T X \hat{B} = 0$$

$$\therefore X^T X \hat{B} = X^T Y$$

و بحل هذه الأخيرة للحصول على قيم  $\hat{B}$  فإننا نضرب جانبي المعادلة بالمعكوس  $(X^T X)^{-1}$  :

$$(X^T X)^{-1} (X^T X) \hat{B} = (X^T X)^{-1} X^T Y$$

:

$$\hat{B} = (X^T X)^{-1} X^T Y$$

و تعتبر هذه المعادلة هي المعادلة الأساسية لتقدير المربعات الصغرى في حالة النموذج الخطي العام.

رابعا: اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي العام (إيجاد معامل التحديد  $R^2$ ):

إن معامل التحديد هو النسبة بين مجموع مربعات الانحدار  $RSS$  إلى مجموع المربعات

$$R^2 = \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{ESS}{TSS}$$

$$\begin{aligned}
 RSS &= \hat{B}^T X^T Y - n \bar{Y}^2 \\
 TSS &= Y^T Y - n \bar{Y}^2 \quad : \\
 \therefore R^2 &= \frac{\hat{B}^T X^T Y - n \bar{Y}^2}{Y^T Y - n \bar{Y}^2} = 1 - \frac{e^T e}{Y^T Y - n \bar{Y}^2} \\
 &= 1 - \left[ \frac{TSS - RSS}{Y^T Y - n \bar{Y}^2} \right] \\
 &= 1 - \left[ \frac{Y^T Y - n \bar{Y}^2 - \left( \hat{B}^T X^T Y - n \bar{Y}^2 \right)}{Y^T Y - n \bar{Y}^2} \right] \\
 &= 1 - \left[ \frac{Y^T Y - \hat{B}^T X^T Y - n \bar{Y}^2 + n \bar{Y}^2}{Y^T Y - n \bar{Y}^2} \right] \\
 &= 1 - \left[ \frac{Y^T Y - \hat{B}^T X^T Y}{Y^T Y - n \bar{Y}^2} \right]
 \end{aligned}$$

$$1: \quad ESS=TSS-RSS$$

غير أنه يعاب على معامل التحديد  $R^2$  بأنه يتزايد دوماً بتزايد عدد المتغيرات المستقلة و ذلك بغض النظر الذي تؤديه تلك المتغيرات في تفسير المتغير التابع، لذا يفضل استخدام معامل التحديد المصحح

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \frac{n-1}{n-K} \quad :$$

$K$  عدد المعالم المراد تقديرها، ففي حالة النموذج البسيط ذو المتغير المستقل الواحد يكو

2، و في حالة النموذج ذو المتغيرين المستقلين يكون مساو للرقم 3...أ.خ.

$$\bar{R}^2 < R^2 \quad :$$

*Correlation Matrix* في مسائل الانحدار

الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة  $X_i$  حيث نحصل على عناصر هذه المصفوفة بحساب ما مجموعه

$$\frac{K(K-1)}{2}$$

خامسا: اختبارات المعنوية لتقديرات المعامل للنموذج الخطي العام:

على كيفية إجراء اختبارات المعنوية لمعالم هذا النموذج، لابد من معرفة تباينات المعلمات حيث أن مصفوفة التباينات و التغيرات لمعالم المجتمع:<sup>1</sup>

$$\text{cov}(\hat{B}) = \sigma_{ui}^2 (X^T X)^{-1}$$

غير ان تباين الخطأ في المجتمع (أي  $\sigma_{ui}^2$ ) معلمة مجهولة القيمة، لذا نجري دراسة

لذلك نستبدل تباين الخطأ في المجتمع غير المعروف بتقدير له من العينة أي  $\hat{\sigma}_{ui}^2$ :

$$\hat{\sigma}_{ui}^2 = \frac{e^T e}{n - K} = \frac{Y^T Y - B^T X^T Y}{n - K} = \frac{\sum e_i^2}{n - K}$$

$\sum e_i^2$  مجموع مربعات الأخطاء (البواقي)،  $n$  عدد المتغيرات و في حالة النموذج

2 و في حالة النموذج المتعدد (متغيرين مستقلين) يكون 3... إلخ.

$$u_i \sim N(0, \sigma_{ui}^2 I_n) : \text{ المتغير العشوائي } u_i$$

$$Y \sim N(XB, \sigma^2 I_n) :$$

(  $\hat{B}$  ) تتبع أيضا التوزيع الطبيعي بحكم أنه دالة لمتجه المتغير التابع العشوائي

$$\hat{B} \sim N(B, \sigma_{ui}^2 (X^T X)^{-1}) :$$

ويعني هذا أن كل عنصر  $\hat{B}_1$

$B_1$  من متجه المعامل الحقيقية و تباين يساوي حاصل ضرب تباين الخطأ بالعنصر المقاب:

$$. (X^T X)^{-1}$$

المطلب الثاني: نماذج أشعة الانحدار الذاتي:

VAR كبديل لنماذج المعادلات الآنية التي عرفت انتقادات كثيرة و لا سيما ضعف التنبؤات

الناجحة عنها في ظل بيئة اقتصادية معقدة، أين عملت على معالجة المتغيرات

هذه

المتغيرات في

متغيرة بحيث

الانحدار الذاتي

إلى

متغيرات

أولاً: الصياغة العامة لنموذج (VAR (VARMA:

VAR « Vector Autoregressive » متغير k و p تباطؤ على الشكل المصفوفي

التالي:<sup>1</sup>

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \quad t = 1, 2, \dots, T$$

:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}; \quad \Phi_i = \begin{pmatrix} \phi_{1i}^1 & \phi_{1i}^2 & \dots & \phi_{1i}^k \\ \phi_{2i}^1 & \phi_{2i}^2 & \dots & \phi_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \phi_{ki}^1 & \phi_{ki}^2 & \dots & \phi_{ki}^k \end{pmatrix}; \quad \Phi_0 = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \\ \vdots \\ \phi_k^0 \end{pmatrix}; \quad i = 1, 2, \dots, p; \quad \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}$$

- المشترك للأخطاء و هي ذات بعد (k,k).  $\sum \varepsilon = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$

أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:  $(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$

$$\Phi(L) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t :$$

المتغيرات  $Y_{1,t}, \dots, Y_{k,t}$  تعتبر كسلاسل مستقرة، و الأخطاء  $\varepsilon_{1,t}, \dots, \varepsilon_{k,t}$

$$\cdot \sigma_{\varepsilon_1}^2, \dots, \sigma_{\varepsilon_k}^2$$

:

تكون السيرة VAR

$$E(Y_t) = \mu, \quad \forall t -$$

$$\text{var}(Y_t) < \infty -$$

<sup>1</sup> : شيخي محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات. دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011. 269-270.

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k), \forall t -$$

بصفة عامة، تكون السيورة VAR إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة

$$|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p| = 0$$

ثانيا: تحديد و تقدير نموذج VAR:

في حالة النموذج VAR

ظمي، والتي يتم فيها تقدير كل معادلة على حدا، حيث يكتب نموذج VAR(p)

على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\hat{Y}_t = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{\Phi}_p Y_{t-p}$$

المشترك لبواقي التقدير.  $\sum \hat{\epsilon}$

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة. إذا يجب جعل كل السلاسل

مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة  $d$  في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة

VAR في حالة اتجاه عام ثابت. أيضا، يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

VAR، نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل

$$P)P \text{ إلى } 0 \quad ( )$$

الاقتصادية). نستعمل مثلا المعايير الثلاثة *Schwarz Hannana-Quin Akaike*:

$$AIC = \ln \left| \sum \hat{\epsilon} \right| + \frac{2 k^2 p}{T}$$

$$HQ = \ln \left| \sum \hat{\epsilon} \right| + \frac{2 \log \log T}{T} k^2 p$$

$$SC = \ln \left| \sum \hat{\epsilon} \right| + \frac{k^2 p \ln(T)}{T}$$

-  $\sum \hat{\epsilon}$   $p$   $T$  متغيرات النظام،  $k$

المشترك للبواقي.

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة. يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولة لهذا الغرض انطلاقا

$$\sum_{\varepsilon}^1 \cdot \sum_{\varepsilon}^0$$

$$x^2 \quad T \left( \ln \left| \sum_{\varepsilon}^1 \right| - \ln \left| \sum_{\varepsilon}^0 \right| \right)$$

ثالثا: التنبؤ:

ام، يتم حساب التنبؤ في الفترة  $T$   $T+1$  :VAR(1)

$$\hat{Y}_T(1) = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_T$$

$T+2$ ، يكون التنبؤ محسوبا كما يلي:

$$\hat{Y}_T(2) = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_T(1) = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1^2 Y_T$$

:  $T+3$

$$\hat{Y}_T(3) = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_T(2) = \left( I + \hat{\Phi}_1 + \hat{\Phi}_1^2 \right) \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1^3 Y_T$$

$T+h$  ( $h$  هو أفق التنبؤ) ، يكون التنبؤ على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_T(h) = \left( I + \hat{\Phi}_1 + \hat{\Phi}_1^2 + \dots + \hat{\Phi}_1^{h-1} \right) \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1^h Y_T$$

$h \rightarrow \infty$  إلى ما لا نهاية، فالتنبؤ يؤول إلى حالة مستقرة لان  $\hat{\Phi}_1^h \rightarrow 0$

$$\mathcal{E}_{T+h} = Y_{T+h} - \hat{Y}_T(h)$$

$$\sum \hat{\mathcal{E}}_{T+h} = M_0 \sum \hat{\mathcal{E}} M_0 + M_1 \sum \hat{\mathcal{E}} M_1 + \dots + M_{h-1} \sum \hat{\mathcal{E}} M_{h-1}$$

$M_i$  محسوبة بصيغة التراجع:

$$i = 1, 2, \dots, M_i = \sum_{j=1}^{\min(p, i)} \hat{\Phi}_j M_{i-j}$$

$$M_0 = I$$

$$M_1 = \hat{\Phi}_1; M_2 = \hat{\Phi}_1 M_1 + \hat{\Phi}_2 M_0 = \hat{\Phi}_1^2 + \hat{\Phi}_2;$$

$$M_2 = \hat{\Phi}_1 M_1 + \hat{\Phi}_2 M_0 + \hat{\Phi}_3 M_0 = \hat{\Phi}_1^2 + \hat{\Phi}_1 \hat{\Phi}_2 + \hat{\Phi}_2 \hat{\Phi}_1 + \hat{\Phi}_3$$

تباين خطأ التنبؤ لكل متغير يتم قراءته في قطر المصفوفة  $\sum \hat{\mathcal{E}}_{T+h}$  و مجال التنبؤ عند مستوى  $1-\alpha/2$

:

$$Y_{T+h} \in \left[ \hat{Y}_T(h) - z_{\alpha/2} \text{var}(\hat{\mathcal{E}}_{T+h}), \hat{Y}_T(h) + z_{\alpha/2} \text{var}(\hat{\mathcal{E}}_{T+h}) \right]$$

$z_{\alpha/2}$

المطلب الثالث: محددات التضخم في الجزائر حسب نموذجي الانحدار الخطي العام و أشعة الانحدار الذاتي:

بعدما تم التطرق بالشرح و التحليل إلى كل النظريات و الدراسات التجريبية المفسرة للتضخم، النظري لنموذج الانحدار الخطي العام و نموذج أشعة الانحدار الذاتي، حاول في هذا الجزء من البحث إلى تحليل و تفسير محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (*Vectoriel autorégressif, VAR*)، و ذلك خلال الفترة 1970-2014.

أولاً: تحليل السلسلة الأحادية

أسية على عدد معين من المتغيرات تتعلق بمتغير مفسر و متغيرات مفسرة بالإضافة إلى عناصر أخرى تساعد في بناء النموذج القياسي، إلا أن هذه العملية تتطلب تتبع مجموعة من المراحل والتي سبق ذكرها في الجانب النظري الخاص بالدراسة القياسية.

( اختيار المتغيرات: تم معالجته في الفصل الأول من هذا البحث و الخاص بالتحليل النظري والتجريبي للتضخم، ارتأينا أن نأخذ المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية كمتغيرات مفسرة

بقيمتها الاسمية: الاستهلاك (Cons) (Inv) (Dp) (Imp)

، والتي تتحكم إلى حد ما في التضخم (inf) كمتغير مفسر مأخوذ كنسبة مئوية للتغير في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 و التي تحصي 44

( اخذ المتغيرات الخاصة بهذا النموذج باللوغارتم و ذلك لتجاوز اثر التغيرات (عدم الاست

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

( تطبيق اختبار الجذر الوجودي (ADF): تساعد اختبارات الجذر الوجودي في كشف مركبة الاتجاه العام، كما انها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، حيث يجب ان نفرق بين النماذج غير المستقرة من النوع (TS trend stationary) (DS differency stationary) أي إذا كانت عدم الاستقرارية النموذج تحديدية أم عشوائية، حيث يمكن جعل النموذج مستقرا في كلتا الحالتين باستخدام طرق معينة تم التعرض لها في الجانب النظري الخاص بالدراسة القياسية.

### (ADF)

بالانحدار، أي بمعنى تحديد عدد التأخرات التي من خلالها تؤثر المتغيرات المفسرة على المتغير المفسر التابع، و من أجل ذلك ارتأينا أن نعتمد على معايير "أكايك" (AIC) " (SC) في تحديد  $(p=0 \rightarrow 4)$ .

الجدول (1.5): تحديد عدد التأخرات الخاصة بالسلسلة الزمنية

السلسلة	معايير الاختبار	0	1	2	3	4
Log inf	AIC	2.18	<u>2.09</u>	2.15	2.12	2.17
	SC	2.22	<u>2.17</u>	2.28	2.29	2.2
Log cons	AIC	<u>3.56</u>	3.57	3.64	3.72	3.80
	SC	<u>3.60</u>	3.66	3.77	3.89	4.01
Log inv	AIC	4.35	4.13	<u>4.09</u>	4.1	4.13
	SC	3.39	4.21	<u>4.21</u>	4.26	4.34
Log dp	AIC	-0.68	-0.62	-0.57	-0.53	<u>-0.85</u>
	SC	-0.64	-0.54	-0.45	-0.37	<u>-0.64</u>
Log imp	AIC	3.95	3.77	<u>3.59</u>	3.59	3.64
	SC	3.99	3.85	<u>3.72</u>	3.76	3.85

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

يتضح من خلال هذا الجدول أن اختبارات كل من "أكايك" و "شوارتز" تؤدي إلى اختيار تأخر امثل لكل متغيرات النموذج كما يلي:

✓

✓

✓

✓

✓

بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على متغيرات النموذج نجد أن:

✓ (Log inf) غير مستقرة بحكم أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من

قيمتها النظرية، إلا أن اختبار التغير في لوغاريتم التضخم  $D(\text{Log inf})$

تلك النظرية، و بالتالي تصبح سلسلة التغير في لوغاريتم التضخم مستقرة (أي من النوع DS).

✓ (Log cons) غير مستقرة بحكم أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من

قيمتها النظرية، إلا أن اختبار التغير في لوغاريتم الاستهلاك  $D(\text{Log cons})$

للاختبار اقل من تلك النظرية، و بالتالي تصبح سلسلة التغير في لوغاريتم الاستهلاك مستقرة (أي من النوع

DS).

✓ (Log imp) غير مستقرة بحكم أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من

قيمتها النظرية، إلا أن اختبار التغير في لوغاريتم الواردات  $D(\text{Log imp})$

اقل من تلك النظرية، و بالتالي تصبح سلسلة التغير في لوغاريتم الواردات مستقرة (أي من النوع DS).

✓ أما سلسلتي كل من لوغاريتم الاستثمار و لوغاريتم الإنفاق الحكومي فكانتا من النوع العشوائي أي TS

، و بالتالي لزم حذف البواقي لتصبح ا

invSt :

.DpSt

(تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج: يمكن تحديد المتغيرات المفسرة لنموذج الانحدار الذاتي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك بعدما أصبحت كل متغيرات السلسلة الزمنية مستقرة، و حدد

لخاصة بكل متغير، حسبما يظهره الجدول أدناه:

الجدول (2.5): تحديد متغيرات النموذج التضخمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: D(LOG(INF))				
Method: Least Squares				
Date: 10/11/16 Time: 12:19				
Sample(adjusted): 1971 2014				
Included observations: 44 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.022963	0.093142	-0.246533	0.8066
D(LOG(CONS))	-0.135026	0.071303	<b>-1.893686</b>	0.0657
<b>D(LOG(IMP))</b>	<b>0.197027</b>	<b>0.055256</b>	<b>3.565721</b>	<b>0.0010</b>
INVST	-0.134694	0.070904	<b>-1.899673</b>	0.0649
DPST	-0.126879	0.382030	-0.332118	0.7416
R-squared	<b>0.359502</b>	Mean dependent var	-0.011296	
Adjusted R-squared	0.293810	S.D. dependent var	0.726055	
S.E. of regression	0.610141	Akaike info criterion	1.956392	
Sum squared resid	14.51861	Schwarz criterion	2.159141	
Log likelihood	-38.04062	F-statistic	5.472541	
Durbin-Watson stat	<b>2.382762</b>	Prob(F-statistic)	0.001351	

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج:

✓ التغيير في لوغار يتم الواردات هو المتغير الوحيد الذي له تأثير قوي على المتغير التابع لهذا النموذج المتمثل في التغيير في لوغار يتم التضخم، من خلال تجاوز قيمته الإحصائية للقيمة الجدولية (1.96 < 3.56)  $h_0$

✓ استخدمت متغيرات هذا النموذج باللوغاريتم وبالتالي تصبح المعاملات تعبر عن مرونة، أي أن معامل 0.19 يعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للتضخم، و بالتالي فإن تغير ب 1% في الواردات يتسبب في تغير بقيمة 0.19% في مستوى التضخم، و العلاقة بينهما هي علاقة ايجابية.

✓ يعتبر كل من التغيير في لوغار يتم الاستهلاك و التغيير في لوغار يتم الاستثمار متغيرين يفسران التغيير في  $h_1$ ، بحكم أن القيمة المطلقة لقيمتها الإحصائية تتجاوز القيمة (1.893 < 1.899 < 1.64 على الترتيب).

✓ التغيير ب 1% في كل من الاستهلاك و الاستثمار يقابله تغير سالب (0.135%) (0.134%) في

✓ التغيير في لوغار يتم النفقات العامة و كذا الثابت ليس لهما تأثير على التغيير في لوغار يتم التضخم.

ثانيا: التحليل الاقتصادي لمحددات التضخم في الجزائر:

إن التحليل الاقتصادي لنتائج هذه الدراسة يبرز الحقائق التالية:

أ) أثر الواردات: كون الواردات هي المتغير الوحيد الذي له تأثير على التضخم ومن خلال علاقة طردية، فإن هذا مفاده دور الواردات في سد العجز الخاص بالإنتاج الوطني من الغذاء أولا والتجهيزات ثانيا، المؤدي إلى سد الفجوة بين العرض الكلي (الإنتاج الوطني) والطلب الكلي والذي يمكن أن ينجم عنه اثرين: الأول خاص بانتقال التضخم الأجنبي إلى الداخل أو ما يسمى بالتضخم المستورد و بالتالي ارتفاع مستوى التضخم، والثاني خاص بأثر التجهيزات على حركة عجلة الاستثمار الذي من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج وبالتالي تخ

هذه النتائج تثبت صحة الأثر الأول ولكن يبقى هذا الأثر غير بارز بالشكل الحقيقي، بحكم ما تقدمه  
( ) .

ب) أثر الاستثمار: أما فيما يخص الأثر الثاني و المتعلق بالاستثمار

مرونته كلف خزينه الدولة أموالا طائلة لم تظهر نتائج ايجابية على مستوى الإنتاج الوطني رغم أن سوق الاستثمار والفرص التي تتوفر فيه ضخمة و قد تمكن الجزائر من تجاوز التبعية إلى قطاع المحروقات، كما قد تضمن أمنها الغذائي، إلا أن ذلك الاستثمار لم يقع في أيدي متخصصة (مشاريع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) و لم يعرف تأطيرا ولا متابعة و لا مراقبة من السلطات العمومية، مما حتم على الدولة اللجوء إلى المستثمر الأجنبي كحل بديل ربما يخرج الاقتصاد الوطني من التبعية، و يكسب المستثمرين المحليين خبرة

ج) اثر الاستهلاك: كون الاستهلاك و الاستثمار لهما تأثير على التضخم و لكن عند مستوى للخطأ

10% و من خلال علاقة عكسية، فإن هذا من شأنه أن يتنافى مع ما جاءت به النظرية

لمتغيرات الطلب الكلي من تأثير طردي على مستويات التضخم، وخاصة إذا تعلق الأمر

الإنتاج وبالتالي انتعاش مستوى العرض الكلي المؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار و بالتالي

ثالثا: التحليل المتعدد لسلسلة البيانات



الجدول (4.5): نموذج التضخم في الجزائر حسب أشعة الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates					
Date: 10/11/16 Time: 12:39					
Sample(adjusted): 1974 2014					
Included observations: 41 after adjusting endpoints					
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
	D(LOG(INF))	D(LOG(CONS))	D(LOG(IMP))	INVST	DPST
D(LOG(INF(-1)))	<b>-0.668514</b> (0.22991) <b>[2.90776]</b>	0.224894 (0.42888) [ 0.52437]	-0.692723 (0.46038) [-1.50468]	0.479814 (0.45085) [ 1.06424]	<b>0.101826</b> (0.04759) <b>[ 2.13958]</b>
D(LOG(INF(-2)))	-0.233664 (0.24294) [-0.96182]	<b>0.923891</b> (0.45319) <b>[ 2.03862]</b>	-0.381998 (0.48648) [-0.78524]	<b>-0.800526</b> (0.47641) <b>[-1.68035]</b>	-0.010244 (0.05029) [-0.20369]
D(LOG(INF(-3)))	0.379442 (0.27146) [ 1.39777]	0.044999 (0.50640) [ 0.08886]	<b>1.182043</b> (0.54359) <b>[ 2.17451]</b>	0.848388 (0.53234) [ 1.59370]	0.004663 (0.05619) [ 0.08299]
D(LOG(CONS(-1)))	-0.201917 (0.13200) [-1.52970]	-0.205407 (0.24624) [-0.83418]	0.108545 (0.26432) [ 0.41066]	-0.164218 (0.25885) [-0.63442]	0.019999 (0.02732) [ 0.73192]
D(LOG(CONS(-2)))	-0.152174 (0.10461) [-1.45468]	-0.140239 (0.19515) [-0.71864]	0.096585 (0.20948) [ 0.46108]	-0.156780 (0.20514) [-0.76426]	0.003641 (0.02165) [ 0.16815]
D(LOG(CONS(-3)))	-0.094520 (0.09942) [-0.95076]	0.021476 (0.18546) [ 0.11580]	0.170173 (0.19908) [ 0.85481]	0.022077 (0.19496) [ 0.11324]	0.019696 (0.02058) [ 0.95706]
D(LOG(IMP(-1)))	0.060659 (0.10459) [ 0.57994]	0.299001 (0.19512) [ 1.53242]	-0.204738 (0.20945) [-0.97752]	-0.048379 (0.20511) [-0.23587]	<b>-0.069442</b> (0.02165) <b>[-3.20728]</b>
D(LOG(IMP(-2)))	0.173017 (0.13419) [ 1.28935]	0.120926 (0.25033) [ 0.48307]	0.118388 (0.26871) [ 0.44058]	<b>0.509816</b> (0.26315) <b>[ 1.93738]</b>	-0.007135 (0.02778) [-0.25686]
D(LOG(IMP(-3)))	0.050162 (0.11579) [ 0.43321]	0.223271 (0.21600) [ 1.03364]	-0.320835 (0.23187) [-1.38370]	-0.233166 (0.22707) [-1.02686]	0.022486 (0.02397) [ 0.93814]
INVST(-1)	-0.177101 (0.11655) [-1.51954]	-0.193283 (0.21742) [-0.88899]	0.163836 (0.23338) [ 0.70200]	0.027379 (0.22855) [ 0.11979]	0.015912 (0.02413) [ 0.65955]
INVST(-2)	<b>-0.256200</b> (0.10675) <b>[-2.40010]</b>	-0.267706 (0.19913) [-1.34438]	-0.200903 (0.21375) [-0.93988]	<b>-0.357665</b> (0.20933) <b>[-1.70863]</b>	0.002994 (0.02210) [ 0.13549]
INVST(-3)	<b>-0.208495</b> (0.11591) <b>[-1.79874]</b>	0.345749 (0.21623) [ 1.59900]	0.171512 (0.23211) [ 0.73893]	-0.115287 (0.22730) [-0.50719]	0.013780 (0.02399) [ 0.57432]

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

DPST(-1)	1.235496 (0.99885) [ 1.23692]	0.285936 (1.86332) [ 0.15346]	0.194549 (2.00015) [ 0.09727]	1.017481 (1.95875) [ 0.51946]	<b>0.816337</b> <b>(0.20676)</b> <b>[ 3.94816]</b>
DPST(-2)	-1.716394 (1.28487) [-1.33585]	1.350635 (2.39689) [ 0.56350]	-2.810409 (2.57291) [-1.09231]	-1.987735 (2.51965) [-0.78889]	-0.109527 (0.26597) [-0.41180]
DPST(-3)	0.483547 (0.88464) [ 0.54660]	-0.100438 (1.65027) [-0.06086]	1.292023 (1.77146) [ 0.72935]	1.986208 (1.73479) [ 1.14493]	0.005212 (0.18312) [ 0.02846]
C	-0.001892 (0.12141) [-0.01558]	0.031096 (0.22648) [ 0.13730]	0.212168 (0.24312) [ 0.87270]	-0.038154 (0.23808) [-0.16025]	0.012722 (0.02513) [ 0.50619]
R-squared	<b>0.426828</b>	<b>0.492943</b>	<b>0.423437</b>	<b>0.426381</b>	<b>0.691102</b>
Adj. R-squared	0.082924	0.188708	0.077499	0.082209	0.505763
Sum sq. resids	12.56243	43.71677	50.37340	48.30944	0.538300
S.E. equation	0.708870	1.322373	1.419484	1.390100	0.146738
F-statistic	1.241127	1.620273	1.224027	1.238861	3.728857
Log likelihood	-33.92781	-59.49175	-62.39725	-61.53961	30.64820
Akaike AIC	2.435503	3.682524	3.824256	3.782420	-0.714546
Schwarz SC	3.104214	4.351235	4.492967	4.451131	-0.045835
Mean dependent	-0.020974	0.143093	0.151905	-0.051281	0.047323
S.D. dependent	0.740226	1.468133	1.477908	1.451022	0.208725
Determinant Residual Covariance		0.015956			
Log Likelihood (d.f. adjusted)		-206.0545			
Akaike Information Criteria		13.95388			
Schwarz Criteria		17.29743			

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

:

(1) فيما يخص التضخم:

✓ يتحدد التغير في التضخم خلال الفترة (t) بقيمة التغير في التضخم خلال السنة الماضية (t-1).

✓ يتحدد التغير في التضخم خلال الفترة (t) بقيمة الاستثمار خلال الفترة (t-2) (t-3).

✓ المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك، الإنفاق الحكومي و الواردات لم تظهر أي ارتباط مع التغير في

✓ معامل التحديد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 42%.

(2) فيما يخص الاستهلاك:

✓ يتحدد التغير في الاستهلاك خلال الفترة (t) بقيمة التضخم خلال الفترة (t-2).

✓ المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستثمار، الإنفاق الحكومي و الواردات لم تظهر أي ارتباط مع التغير في

✓ معامل التحديد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 49%.

(3) فيما يخص الاستثمار:

✓ يتحدد الاستثمار في الفترة (t) بمستوى كل من التغير في التضخم، التغير في الواردات و الاستثمار خلال الفترة (t-2).

✓ المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك و الإنفاق الحكومي لم تظهر أي ارتباط مع الاستثمار.

✓ معامل التحديد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 42.63%.

(4) فيما يخص الإنفاق الحكومي:

✓ يتحدد الإنفاق الحكومي خلال الفترة (t) بمستوى التغير في كل من التضخم و الواردات الحكومي خلال الفترة (t-1).

✓ المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك و الاستثمار لم تظهر أي ارتباط معه.

✓ معامل التحديد كان عند مستوى مقبول جدا في حدود 69.11%.

(5) فيما يخص الواردات:

✓ يتحدد التغير في الواردات خلال الفترة (t) بالتغير في التضخم خلال الفترة (t-3).

✓ المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك، الاستثمار و الإنفاق الحكومي لم تظهر أي ارتباط معه.

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

✓ معامل التحديد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 42.34%.

و الجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها من نموذج أشعة الانحدار الذاتي، و التي تلخص العلاقات البينية بين متغيرات النموذج.

الجدول (5.5): العلاقة البينية بين متغيرات النموذج التضخمي في الجزائر

الفترة (t-3)	الفترة (t-2)	الفترة (t-1)	
( )	( )	( )	التضخم
/	( )	/	الاستهلاك
/	.( ) ( ) ( )	/	الاستثمار
/	/	( ) ( ) ( )	الإنفاق الحكومي
( )	/	/	الواردات

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الدراسة القياسية

:

✓ كل متغيرات النموذج تتأثر بالتضخم و لكن خلال فترات متباينة.

✓ التضخم و الاستثمار لهما تأثير متبادل.

✓

✓ لا يؤثر الاستهلاك و الإنفاق الحكومي في أي متغيرة من متغيرات النموذج.

✓

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

ج) التفسير الاقتصادي لنموذج VAR التضخمي: إن مما يمكن قوله في تفسير نتائج النموذج القياسي لأشعة الانحدار الذاتي للتضخم في الجزائر هو كالتالي:

### (1) علاقة التضخم بماضيه:

يتنافى و مضمون النظرية الاقتصادية والواقع العملي للسلطات النقدية، بحكم أن استقرار معدلات التضخم عند مستويات دنيا سيخدم السلطات النقدية من ناحيتين، الأولى من خلال ضبط و تحديد معدلات التضخم المستقبلية، والثانية التي تشكل امتدادا للأولى من خلال قدرة

بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و الذي يفسر تفسيراً واحداً، وهو أن السلطات النقدية في الجزائر لا تتدخل دوتها، و هذا ما يجعل العلاقة بين التضخم الحالي و السابق

### (2) علاقة التضخم بالاستثمار:

يتوافق و مضمون النظرية الاقتصادية، من خلال الأثر السلبي الذي تخلفه مستويات التضخم المرتفعة على بيئة الاستثمار الموسومة في مثل هذه الظروف باللايقين و كذا ارتفاع مستويات أسعار الفائدة، والتي من

### (3) علاقة التضخم بالاستهلاك:

فإن ذلك مفاده أن العائلات الجزائرية تتأثر بالظاهرة التضخمية ولكن بعد تأخر بفترتين، طمعا منها في تدخل السلطات النقدية و ضبط الظاهرة التضخمية، إلا أن هذه الأخيرة لا تتدخل إلى بعد حدوث التضخم، مما ينقص مصداقية هذه الأخيرة وبالتالي إحداث بيئة من اللايقين تعمل على دفع العائلات إلى

إلى المطالبة برفع مستويات الأجور في هذه الظروف بدل تحقيق استقرار الأسعار (ظنا منهم أن ذلك

(

في حلقة مفرغة تدخل في إطار ما يسمى بتقييس الأجور، و الذي ينجر عنه ما يسمى بالتضخم الحلزوني.

#### 4) العلاقة بين الاستثمار و الواردات:

ذلك واضح من خلال مساهمة هذه الأخيرة في دعم رأس المال المادي للمؤسسا

يخفض مستوى البطالة.

#### 5) العلاقة بين التضخم و الإنفاق الحكومي:

النظريات الاقتصادية، والتي تتضمن اثر التمويل التضخمي للنفقات العامة (تمويل العجز الموازي) من خلال التوسع في الإنفاق العام دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي الحقيقي المحقق، و في هذا الصدد يقول "فريدمان" أن مستوى التوسع النقدي يجب أن يتوافق و مستوى النمو الاقتصادي حتى لا يكون تمويل العجز الموازي غير تضخمي، وبالتالي فان الحكومة الجزائرية و في غالب الأحيان تلجا إلى تحقيق المطالب الاجتماعية و السياسية دون أن تراعي بذلك مواءمة القطاع الإنتاجي لتلك الزيادة في مستوى الطلب الذي يرافق تلك الزيادات في الإنفاق الحكومي، وبالتالي يحصل التضخم، لذلك العلاقة الطردية هنا واضحة بين الإنفاق الحكومي والتضخم، و بعد تأخر بفترة واحدة فقط، مما يبرز أهمية التوفيق بين قرارات السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي و الحكومة.

#### 6) العلاقة بين التضخم و الواردات:

بعض النظريات الاقتصادية في إطار ما يسمى بالتضخم المستورد، وما لمستويات التضخم الأجنبية من أثر ينتقل إلى تضخم مستورد بالنسبة للدولة المستوردة، دون أن ننسى أثر الانخفاض في سعر صرف العملة الوطنية مقابل عملة الدولة المصدرة، و ما لذلك من أثر تضخمي يظهر في ارتفاع فاتورة الاستيراد، و بتالي ارتفاع مستويات الأسعار، و هذا هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري ولكن بعد تأخر بثلاث فترات ير ربما إلى الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع المستوردة، وإلى نظام سعر الصرف الذي تتبناه السلطة النقدية، حيث في كل فترة يقرر فيها البنك المركزي تخفيض قيمة الدينار تبرز الارتفاعات في مستويات التضخم بشكل واضح، بحكم أن الواردات تشكل نسبة معتبرة من الناتج المح

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

د) اختبار السببية: يعتبر مشكل السببية من بين أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، حيث يكمن الهدف من اختبارها في البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية و فهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة

من الظواهر المستقلة المفسرة لها، حيث ومن خلال برنامج **Eviews4.1**

"غرانجر" لنموذج أشعة الانحدار الذاتي النتائج التالية:

### الجدول (6.5): اختبار السببية لمتغيرات النموذج التضخمي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/11/16 Time: 12:44			
Sample: 1970 2014			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
D(LOG(CONS)) does not Granger Cause D(LOG(INF))	41	0.09300	0.96340
D(LOG(INF)) does not Granger Cause D(LOG(CONS))	41	1.36193	0.27092
D(LOG(IMP)) does not Granger Cause D(LOG(INF))	41	0.06988	0.97562
<b>D(LOG(INF)) does not Granger Cause D(LOG(IMP))</b>	<b>41</b>	<b>2.52194</b>	<b>0.07420</b>
INVST does not Granger Cause D(LOG(INF))	41	1.41498	0.25530
D(LOG(INF)) does not Granger Cause INVST	41	0.89507	0.45369
DPST does not Granger Cause D(LOG(INF))	41	0.28402	0.83657
D(LOG(INF)) does not Granger Cause DPST	41	0.25229	0.85915
D(LOG(IMP)) does not Granger Cause D(LOG(CONS))	41	0.92142	0.44091
D(LOG(CONS)) does not Granger Cause D(LOG(IMP))	41	0.56097	0.64444
<b>INVST does not Granger Cause D(LOG(CONS))</b>	<b>41</b>	<b>3.80570</b>	<b>0.01871</b>
D(LOG(CONS)) does not Granger Cause INVST	41	0.12557	0.94433
DPST does not Granger Cause D(LOG(CONS))	41	0.16556	0.91884
D(LOG(CONS)) does not Granger Cause DPST	41	0.15790	0.92386
INVST does not Granger Cause D(LOG(IMP))	41	0.02925	0.99313
D(LOG(IMP)) does not Granger Cause INVST	41	1.57736	0.21282
DPST does not Granger Cause D(LOG(IMP))	41	0.04218	0.98826
<b>D(LOG(IMP)) does not Granger Cause DPST</b>	<b>41</b>	<b>3.37686</b>	<b>0.02938</b>
DPST does not Granger Cause INVST	42	0.84678	0.47768
INVST does not Granger Cause DPST	42	0.09021	0.96495

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **Eviews4.1**

إن مما يمكن أن يكون له معنى قياسيا من هذه النتائج هي العلاقات السببية التالية:

(1) العلاقة الأولى:

- التغير في الواردات لا يتسبب في تغير التضخم. (مرفوضة)
- التغير في التضخم لا يتسبب في تغير الواردات. (مقبولة)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن قيمة  $F$  2.52 و التي تعبر عن قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل النتيجة الثانية (عكسها)، ليصبح مضمون العلاقة السببية التغير في التضخم يتسبب في تغير الواردات، و هذا مفاده أن ارتفاع مستوى التضخم الناتج عن ارتفاع مستويات الاستهلاك لدى العائلات التي لم يجد ما يكفي حاجاتها من الإنتاج الوطني ستعمل على تلبية حاجاتها الاستهلاكية من العالم الخارجي من خلال الطلب على الواردات.

(2) العلاقة الثانية:

- تسبب في تغير الاستهلاك. (مقبولة)
- التغير في الاستهلاك لا يتسبب في تغير الاستثمار. (مرفوضة)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن قيمة  $F$  3.80 والتي تعبر عن قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل النتيجة الأولى (عكسها)، ليصبح مضمون الاستثمار يتسبب في تغير الاستهلاك، وهذا مفاده أن انتعاش مستوى الاستثمار التابع بشكل كبير لقطاع من الأعران الاقتصادية من خلال نفقات التسيير و التحويلات الحكومية و بالتالي ارتفاع الاستهلاك

(3) العلاقة الثالثة:

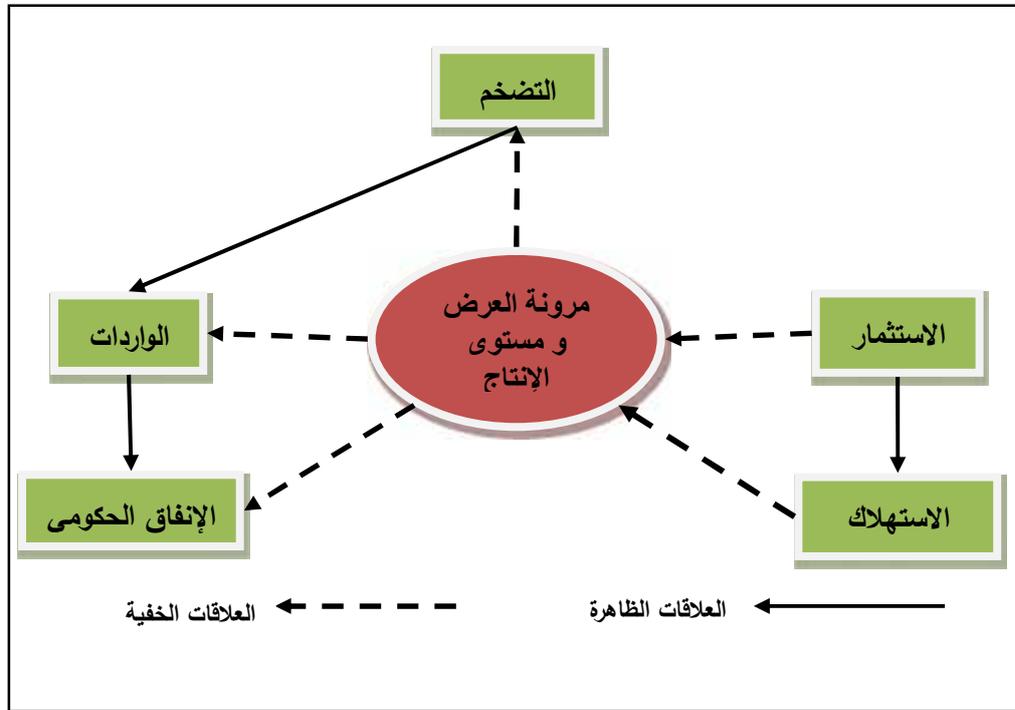
- الإنفاق الحكومي لا يتسبب في تغير الواردات. (مرفوضة)
- التغير في الواردات لا يتسبب في تغير الإنفاق الحكومي. (مقبولة)

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن قيمة  $F$  3.37 والتي تعبر عن قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل النتيجة الثانية (عكسها)، ليصبح مضمون العلاقة السببية التغير في الواردات يتسبب في تغير الإنفاق الحكومي، و هذا واضح بحكم أن تشكيلة الواردات هي على ثلاثة أنواع : و رأسمالية (معدات و تجهيزات)، و هذا سيعمل في كل

الاستهلاك، المساهمة في عملية التصنيع بالنسب للمؤسسات الصناعية العمومية، و كذا المساهمة في تجهيز

### الشكل (1.5): العلاقات السببية الظاهرة و الخفية بين متغيرات النموذج التضخمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج اختبار السببية حسب "جرانجر"

و بالتالي فإن مما يمكن استخلاصه

:" "

✓ العلاقات السببية لهذا النموذج التضخمي يمكن أن تكون ذات تسلسل و ترتيب معين يسمح لنا بفهم

الظاهرة التضخمية في الجزائر بشكل جيد:

.2

.3

✓

مهم في تفسير العلاقات السلوكية بينها.

المبحث الثاني: دور التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ في تفسير النمو الاقتصادي

بعدما تم التطرق بالشرح والتحليل إلى كل النظريات والدراسات التجريبية

في هذا الم إلى تحليل و تفسير محددات (PIB) في الاقتصاد الجزائر

تربط بين الناتج الداخلي الخام و متغيرات الطلب الكلي (ماعدات الصادرات) وكذا

، وذلك خلال الفترة 1970-2014.

المطلب الأول: مفهوم التكامل المشترك

*Granger and Engel (1983,1987)*

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينا

- جينكينز و التقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. تركز هذه التقنية على

السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التراكيب الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل

المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات

بالتأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.

أولاً: خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية و شروط التكامل المشترك:

d

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

1:1

$$X_{2t}$$

$$X_{1t}$$

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

تعتبر السلسلة  $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$  غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة و الثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

$$d \quad X_{2t} \quad X_{1t}$$

$$\alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \quad X_{2t} + X_{1t}$$

$\alpha$  و  $\beta$  ترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة.

من أجل أن يكون تكامل مشترك بين السلسلتين  $X_t$  و  $Y_t$

1:

d

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(b)$$

بحيث:  $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$  :  $d \geq b \geq 0$   $X_t, Y_t \rightarrow CI(d, b)$

يسمى بشعاع التكامل المشترك  $[\alpha_1 \quad \alpha_2]$

في الحالة العامة، إذا كان لدينا  $k$  متغير، فإن:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

....

$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

$$X_t = [X_{1t} \quad X_{2t} \dots X_{kt}] :$$

إذا وجد شعاع تكامل مشترك  $\alpha = [\alpha_1 \quad \alpha_2 \dots \alpha_{kt}]$  بحيث  $(k, 1) \alpha X_t \rightarrow I(d-b)$

المتغيرات التي عددها  $k$  تحمل خاصية التكامل المشترك و شعاع التكامل المشترك هو  $\alpha$ .

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \quad .b > 0$$

ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

إن دراسة الحالة التي يكون بين  $X_t$  و  $Y_t$  تكامل مشترك  $\beta = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$   $X_t, Y_t \rightarrow CI(1, 1)$

شعاع التكامل المشترك أي  $\beta X_t - Y_t \rightarrow I(0)$ . في هذا النموذج من النمذجة، كون السلسلتين

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

متكاملتين و غير مستقرتين يزيد من مشكل التقدير. المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب في كون أن السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك). إن استعمال الانحدار المباشر  $Y_t$   $X_t$  يعتبر غير ممكن باعتبار العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول

في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهة و

من جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين و هو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM

$$1: \quad \beta_1 \nabla X_t \quad \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$$\nabla Y_t = \beta_1 \nabla X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$$

إضافة إلى العلاقة طويلة المدى، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصيرة المدى. المعامل  $\beta_2$  ينبغي أن يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى.

**المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):**

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها *Granger and Engel (1987)*

:

أولاً: اختبار درجة تكامل المتغيرين: يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا من نفس الدرجة (الرتبة). إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهذا يعني أنهما لا

تحققان خاصية التكامل المشترك Two series are not cointegrated .

لا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل  $d$

. إذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهناك تكامل مشترك بينهما The

. two series are cointegrated

ثانياً: تقدير العلاقة طويلة المدى: إذا كان الشرط الضروري محققاً

.OLS

$$Y_t = a_1 X_t + a_0 + \varepsilon_t$$

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن<sup>1</sup>  $\hat{\varepsilon}_t$  )  
 Philips-Perron Dickey-Fuller أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{a}_1 X_t + \hat{a}_0 \quad ($$

في هذه الحالة، لا يمكن استخدام جداول Dickey-Fuller  
 العلاقة الساكنة وليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك. قام Mackinnon (1991)  
 بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات و عدد المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة الساكنة.  
 إذا كانت البواقي مستقرة، يمكن إذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ. عندما تكون السلسلتان غير مستقرتين  
 وتحمل صفة التكامل المشترك، فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقاً من نموذج ECM.

$$Y_t \rightarrow I(1) \quad X_t \rightarrow I(1) \quad \text{الأولى} \quad Y_t, X_t$$

العلاقة طويلة المدى تشير إلى استقرارية البواقي، نضع  $(1,1) CI$   $X_t, Y_t \rightarrow$   
 2:  
 ECM

أ) الخطوة الأولى: OLS

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + \hat{\varepsilon}_t$$

ب) الخطوة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة OLS:

$$\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_t + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t, \quad \alpha_2 < 0$$

يجب أن يكون المعامل  $\alpha_1$  معنوياً سالباً، إذا لم يكن كذلك، يجب رفض نمذجة ECM.  
 تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس و يتعد عن الهدف طويل

convergent

ECM

ويحتاج فقط إلى OLS.

ثالثاً: التكامل المشترك بين  $k$  متغير و تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

<sup>1</sup>: 292

2: 293

$k$  متغير مفسر (مستقل):<sup>1</sup>

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + \dots + \beta_k X_{tk} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات  $Y_t$   $X_{tj}$  غير مستقرة حيث  $j = 1, 2, \dots, k$  (كاملة من الدرجة الأولى مثلا، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك. فوجود تكامل مشترك محتمل يعني أن المتغيرات يجب أن تكون غير مستقرة و لها نفس درجة التكامل. التقدير بطريقة OLS يسمح إذا بحساب بواقى التقدير:

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{t1} - \hat{\beta}_2 X_{t2} - \dots - \hat{\beta}_k X_{tk}$$

ة، فإننا نقبل فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات. اختبارات

Dickey-Fuller يجب أن تتم انطلاقا من القيم الحرجة المستعملة من قبل Mackinnon

(1991) بدلالة عدد المتغيرات الكلية للنموذج. يعطى شعاع التكامل المشترك بـ:

$$\left[ 1 - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 \dots - \hat{\beta}_k \right]$$

، الحالة التي يكون فيها نموذج متعدد المتغيرات أكثر تعقيدا من الحالة التي يكون فيها إلا متغيرين

وذلك بسبب الاختيار عن طريق التوفيقات لشعاع التكامل المشترك وهذا يعني أنه مثلا إذا كانت المتغيرات

$$X_{t2}, X_{t3} \rightarrow CI(1,1) \quad Y_t, X_{t1} \rightarrow CI(1,1) \quad X_{t3} \quad Y_t, X_{t1}, X_{t2}$$

خطية لهذه المتغيرات هي  $I(0)$ :<sup>2</sup>

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = X_{t2} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 X_{t3} \quad \hat{\varepsilon}_t^1 = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_{t1}$$

$$\hat{\varepsilon}_t = \hat{\varepsilon}_t^1 + \hat{\varepsilon}_t^2 = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_{t1} + X_{t2} - \hat{\gamma}_0 - \hat{\gamma}_1 X_{t3} \rightarrow I(0)$$

في هذه الحالة نحصل على شعاع آخر للتكامل المشترك  $\left[ 1 - \hat{\alpha}_0 - \hat{\gamma}_0 - \hat{\alpha}_1 \quad 1 \quad - \hat{\gamma}_1 \right]$  في

$k$  متغير مستقل ومتغير تابع (أي  $k+1$  متغير)، قد يوجد  $k$  شعاع تكامل مشترك

مستقل خطيا. عدد أشعة التكامل المشترك المستقلة خطيا يسمى بدرجة التكامل المشترك.

إذا كانت للمتغيرات نفس درجة التكامل، فوجود شعاع تكامل مشترك واحد ممكن جدا و إذا لم تكن كلها

لها نفس درجة التكامل، فمن المؤكد أنه لا يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد.

عند اختبار التكامل المشترك هناك حالتين ممكنتين:

<sup>1</sup>: 298-297.

<sup>2</sup>: 299-298.

## الفصل الخامس: محددات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

- يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد.

- يوجد عدة أشعة تكامل مشترك.

إذا كنا في الحالة الأولى أي وجود شعاع تكامل مشترك واحد، نستخدم طريقة التقدير المقترحة من طرف *Granger and Engel (1987)*. كخطوة أولى، تتم عملية التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

OLS العلاقة طويلة المدى ثم حساب البواقي  $\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{t1} - \hat{\beta}_2 X_{t2} - \dots - \hat{\beta}_k X_{tk}$  وفي الخطوة الثانية يتم تقدير العلاقة القصيرة المدى (النموذج الديناميكي -) OLS :

$$\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_{t1} + \alpha_2 \nabla X_{t2} + \dots + \alpha_k \nabla X_{tk} + \gamma_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t$$

يجب أن يكون المعامل  $\gamma_1$  .

المطلب الثالث: محددات نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر على المدى الطويل و القصير باستعمال مقارنة اينغلي غرانجر (ENGELE-GRANGER) في الجزائر:

لنا لمقاربة "اينغلي غرانجر"، ارتأينا أن نأخذ المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية كمتغيرات بقيمها الاسمية للبحث عن علاقتها و مدى تأثيرها على تغير مستويات الناتج في الاقتصاد الوطني والمتضمنة:

(Inv) (Dp) (Imp) (inf)، والتي يمثل كل متغير

الأساسية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 والتي تحصى 45 .

أولاً: تحديد متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

أخذ المتغيرات الخاصة بهذا النموذج باللوغاريتم و ذلك لتجاوز اثر التغيرات (عدم الاستقرار

) لحصول على سلسلة مستقرة فيما بعد، بحيث يمكن تحديد المتغيرات المفسرة لنموذج الانحدار

اختبار استقرارية متغيرات السلسلة الزمنية.

( تحديد متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام: أسفر استخدام طريقة المربعات الصغرى في تحديد

متغيرات التي تحدد تغيرات و تطور مستويات الناتج الداخلي الخام النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

الجدول (7.5): تحديد متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LOG(PIB)				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/17 Time: 13:35				
Sample(adjusted): 1970 2014				
Included observations: 45 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
<b>C</b>	<b>2.326325</b>	<b>0.951357</b>	<b>2.445270</b>	<b>0.0190</b>
<b>LOG(INV)</b>	<b>-0.140509</b>	<b>0.067019</b>	<b>-2.096558</b>	<b>0.0424</b>
<b>LOG(DP)</b>	<b>0.633136</b>	<b>0.101877</b>	<b>6.214723</b>	<b>0.0000</b>
<b>LOG(IMP)</b>	<b>0.315379</b>	<b>0.064102</b>	<b>4.919950</b>	<b>0.0000</b>
<b>LOG(INF)</b>	<b>-0.247770</b>	<b>0.140195</b>	<b>-1.767322</b>	<b>0.0848</b>
R-squared	0.902320	Mean dependent var	13.78388	
Adjusted R-squared	0.892552	S.D. dependent var	2.167397	
S.E. of regression	0.710457	Akaike info criterion	2.258621	
Sum squared resid	20.18994	Schwarz criterion	2.459362	
Log likelihood	-45.81898	F-statistic	92.37517	
Durbin-Watson stat	1.888140	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

يوضح الجدول أعلاه أن كل المتغيرات المستقلة للنموذج بما في ذلك الثابت تفسر و تحدد التغير في قيمة

المتغير التابع المتمثل في الناتج الداخلي الخام، بحيث:

- جاء الثابت على ارتباط قوي مع الناتج الداخلي الخام و من خلال علاقة ايجابية.

- جاء الاستثمار على ارتباط سلبي مع الناتج الداخلي الخام من خلال معامل قيمته (-0.14).

.(0.63)

.(0.31)

.(0.24-)

نموذج الانحدار الخطي العام و باستخدام

:

الواردات له تأثير قوي على المتغير التابع لهذا النموذج المتمثل في

✓

(%5) h1 (1.96)

استخدام متغيرات هذا

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

الاستثمار، الإنفاق الحكومي و الواردات تعبر عن مرونتها بالنسبة للناتج، أي أن التغير بـ1% في كل منها يقابله تغير بـ 0.14% - 0.63% 0.31% في الناتج على الترتيب.

✓ التضخم يؤثر في  $h_0$  (10%)، بحكم أن القيمة المطلقة لقيمته الإحصائية

(1.64). كما أن التغير بـ1% في التضخم يقابله تغير سالب بـ(0.24%) في

✓ طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع متباينة، حيث كا

على علاقة ايجابية مع الناتج، أما الاستثمار

إنما يمكن إضافته لتأكيد نتائج هذه الدراسة هو أن

الاختبار الذاتي للبواقي كما :

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: يخضع اختبار الارتباط بين البواقي في هذه الدراسة إلى اختبار

" " " " و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد

النتائج الموضحة في الجدول أدناه: الجدول (8.5): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic 0.379462		Probability <b>0.686728</b>		
Obs*R-squared 0.858967		Probability <b>0.650845</b>		
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/17 Time: 13:47				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.063702	0.924471	0.068907	0.9454
LOG(DP)	-0.002303	0.091904	-0.025054	0.9801
LOG(IMP)	0.000801	0.056398	0.014196	0.9887
LOG(INF)	-0.024450	0.148721	-0.164402	0.8703
RESID(-1)	0.086629	0.161570	0.536173	0.5949
RESID(-2)	0.103852	0.160504	0.647035	0.5214
R-squared 0.019088		Mean dependent var -8.50E-15		
Adjusted R-squared -0.106670		S.D. dependent var 0.713643		
S.E. of regression 0.750741		Akaike info criterion 2.388053		
Sum squared resid 21.98085		Schwarz criterion 2.628941		
Log likelihood -47.73119		F-statistic 0.151785		
Durbin-Watson stat 2.027272		Prob(F-statistic) 0.978286		

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

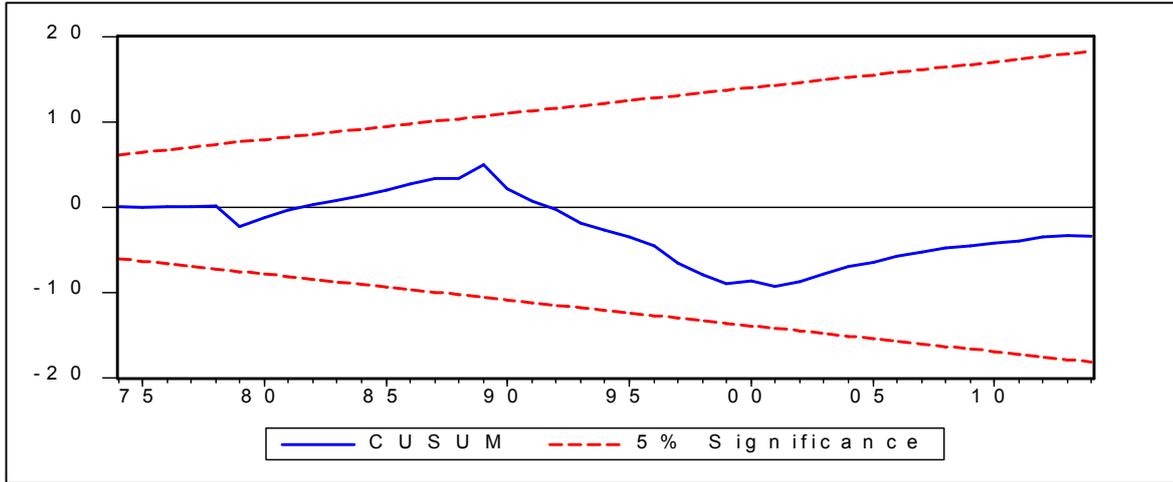
(03.00)

(0.37)

بحكم انخفاض القيمة

الأخطاء. أما فيما يخص اختبار استقرار النموذج عن طريق اختبار "كوزم" فان المنحنى أدناه يوضح بأن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة لم يتأثر بأي تغير هيكلية.

الشكل(2.5): اختبار استقرار النموذج عن طريق اختبار "كوزم"



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

ثالثا: اختبار استقلالية البواقي: من خلال تقدير نموذج النمو تم استرجاع بواقي العلاقة في المدى الطويل

(1.94->3.90-) adf " - "

الجدول رقم(9.5): اختبار استقلالية البواقي

التالي:

<b>ADF Test Statistic</b>	<b>-3.908505</b>	1% Critical Value*	-2.6168	
		5% Critical Value	<b>-1.9486</b>	
		10% Critical Value	-1.6198	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RESIDU)				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/17 Time: 13:52				
Sample(adjusted): 1972 2014				
Included observations: 43 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
RESIDU(-1)	-0.818044	0.209298	-3.908505	0.0003
D(RESIDU(-1))	-0.100501	0.155259	-0.647310	0.5210
R-squared	0.460726	Mean dependent var	0.004702	
Adjusted R-squared	0.447573	S.D. dependent var	0.984442	
S.E. of regression	0.731690	Akaike info criterion	2.258476	
Sum squared resid	21.95019	Schwarz criterion	2.340392	
Log likelihood	-46.55724	Durbin-Watson stat	1.930260	

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

## الفصل الخامس: معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

رابعاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM): بعد هذه المراحل يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (10.5): نموذج تصحيح البواقي (ECM) للنمو الاقتصادي

Dependent Variable: D(LOG(PIB))				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/17 Time: 13:58				
Sample(adjusted): 1971 2014				
Included observations: 44 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.099040	0.155897	-0.635289	0.5289
D(LOG(INV))	-0.133104	0.114903	-1.158407	0.2537
<b>D(LOG(DP))</b>	<b>1.294239</b>	<b>0.739602</b>	<b>1.749913</b>	<b>0.0880</b>
<b>D(LOG(IMP))</b>	<b>0.372892</b>	<b>0.069722</b>	<b>5.348298</b>	<b>0.0000</b>
<b>RESIDU(-1)</b>	<b>-0.886892</b>	<b>0.171350</b>	<b>-5.175917</b>	<b>0.0000</b>
R-squared	0.672325	Mean dependent var	0.152238	
Adjusted R-squared	0.638717	S.D. dependent var	1.190307	
S.E. of regression	0.715456	Akaike info criterion	2.274850	
Sum squared resid	19.96319	Schwarz criterion	2.477599	
Log likelihood	-45.04671	F-statistic	20.00510	
Durbin-Watson stat	2.214945	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews4.1

بواقي المتأخرة بفترة واحدة سالبة و تحوي قيمة إحصائية معنوية

( $1.96 < 5.17$ )، مما يعني أن النموذج مقبول لاستخدامه في التنبؤ و كذا تحليل السياسات الاقتصادية

### خامساً: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة:

إن مما يلفت الانتباه حول الاقتصاد الجزائري هو أنه يبدي نفس طبيعة الارتباط في المدى الطويل من خلال طريقة المربعات الصغرى، وكذا في المدى القصير من خلال طريقة تصحيح الخطأ، و الذي تفسيره كما يلي:

أ) تأثير الإنفاق الحكومي و الواردات: إن كل من الإنفاق الحكومي و الواردات يعتبران محركان للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن باعتبار قوتي جدا للحكومة في ذلك دون أن ننسى هيمنة قطاع المحروقات على الناتج و حجم الإنفاق العام الموجه إلى هذا القطاع، أما فيما يخص الواردات فانه من الواضح جدا أهميتها في تحديد مستوى العديد من الأنشطة الاقتصادية الاستهلاكية أو المنتجة على حد تسبب في تبعية الاقتصاد الوطني لباقي العالم.

ب) تأثير الاستثمار: إن ظهور الاستثمار (التراكم الخام للأصول الثابتة) في هذا النموذج على ارتباط عكسي مع الناتج مبرزا عدم بجاعة الاستثمارات التي اجزتها الحكومة في دفع عجلة النمو (وخاصة خارج

## الفصل الخامس: مكدات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما

قطاع المحروقات) والذي يفسره ارتباط الناتج الداخلي الخام في الجزائر بقطاع النفط الذي تحدده عوامل خارجية، أثرت ولا تزال تؤثر على الاقتصاد الوطني و مستقبله، بحكم تأثيره على وبالتالي الإنفاق العام، وكذا الواردات (بحكم ضعف الإز ( وما لها من دور في احتياجات سوق السلع والخدمات، وكذا أهميتها في تغطية نفقات التجهيز للحكومة بالتالي فإن جل الاستثمارات التي حصلت في الجزائر من مشاريع بني تحتية و غيرها لم تصل بعد إلى تحريك عجلة الإنتاج في القطاعات غير النفطية، مما يبرز أهمية إحلال الواردات دور في بعث نشاط القطاعات الإستراتيجية أولا ثم القطاعات الثانوية مع رد الاعتبار لمفاهيم الجغرافية الاقتصادية الحديثة و ما لها من دور في هذا المجال، و كذا التجارة الخارجية حسب مبدأ الميزة النسبية.

ج) تأثير التضخم:

( )

ر في التجارة مع العالم الخارجي فهو السبيل الآمن للخواص و رجال الأعمال في الجزائر وما ينجر عنه من استنزاف للاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي، بحيث أن الدولة و في كل مرة يحصل فيها التضخم تلجا في الوهلة الأولى إلى إعادة النظر في السياسة الأجرية، و في الوهلة الثانية إلى منح تراخيص الاستيراد للخواص لتغطية العجز في الإنتاج الوطني الذي سببه ضعف مستويات الاستثمار الوطني، فيحدث التوازن الظرفي في المستوى العام للأسعار لاحقا.

### خلاصة الفصل:

الاستثمار في الجزائر وكما يعلمه الجميع هو استثمار يأخذ فيه قطاع المحر الذي يحدد فيه مستويات كل من: الاحتياطي من العملة الصعبة، الإيرادات العامة من خلال الجباية البترولية، الإنفاق العام، وأكثر من ذلك تمويل العجز الموازي عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي يمول

علاقة خفية تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة بالعائلات والتي يلعب فيها مستوى الإنتاج الوطني و أهمية في تحقيق التوازن داخل سوق السلع و الخدمات، لذلك فإن مشكلة الجهاز الإنتاجي في الجزائر هو عدم استجابته لهذا الطلب و الذي ينجم عنه ارتفاع في مستوى التضخم الذي لم تتخذ فيه السلطة النقدية في الجزائر قرارا يخدم قطاع الاستثمار في القطاعات غير النفطية (فلاحي وصناعي)، و إنما تدخلت فيه الحكومة بقرارات تفيد اللجوء إلى الاستيراد كسبيل لتحقيق هذا الطلب، وهو الحال حتى بالنسبة بـ

الإنفاق العام وما يرافقه من عجز موازي يلجا فيه إلى تمويل لا يأخذ بعين الاعتبار أهمية العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والنمو في الكتلة النقدية، وهنا تظهر علا والتي تأتي من التمويل النقدي للعجز الموازي. و بالتالي التضخم في الجزائر هو تضخم بالطلب ناتج عن اختلال في سوق السلع و الخدمات يرجع إلى عدم مرونة جهاز الإنتاج و عن التوسع العشوائي في الإنفاق اعد التوسع الاقتصادي؛ لذلك فإن استهداف التضخم في الجزائر لا يحصل إلى باستهداف للنمو (الإنتاج) عكس ما يحصل في الدول المتقدمة، أي استه

## الفصل السادس

دور السياسة الاقتصادية الكلية

في استهداف التضخم و النمو

الاقتصادي في الجزائر

في تطوره شكلين من الأنظمة الاقتصادية، تمثل الأول في نظام التخطيط المركزي

الممتد من تاريخ استقلال الجزائر إلى بضع سنوات بعد أزمة منتصف الثمانينات من القرن العشرين،

الاقتصاد الوطني من خلال الوضعية التي كا

، ليدخل الاقتصاد الجزائري بعدها إلى مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو

1990 إلى نهاية القرن العشرين،

اقتصاد ليبرالي

مست الاستقرار السياسي ، الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد مخلفنا

اتارا سلبية عميقة اتسمت في جانبها الاقتصادي باختيار في الهياكل القاعدية و البنى الاقتصادية لينجم عنها

انحرافات تضخمية وصلت إلى أعلى المستويات (تضخم ذو رقمين) و معدلات نمو سالبة، ليشهد الاقتصاد

وطني مع الألفية الجديدة خروجاً شبه تام من الأزمة الأمنية اتسم باستقرار سياسي تزامن مع ارتفاع في

أسعار النفط و انتعاشاً في الموارد المالية للدولة مانحاً الحكومة القدرة على بناء الهياكل القاعدية و الانطلاق

في برامج التعديل و التنمية والنمو والتي نجم عنها آثار ايجابية و أخرى سلبية عكست أداء السياسة

كل من السياسة النقدية و المالية خلال الألفية الثالثة مبرزين موقفهما من التضخم و النمو الاقتصادي

نظرنا في الوصول إلى أحسن السبل التي يمكنها أن تفعل دور السياسة

الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي.

### المبحث الأول: تطور السياستين النقدية و المالية خلال الفترة (2000-2014)

ل هذه الفترة، و ذلك في إطار تطوير و تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من القوانين و البرامج مست العديد من القطاعات، إلا أن فعاليتها مرهونة بالنتائج التي حققتها مقارنة بالأهداف التي سطرت لها. من اجل ذلك سنقف على أهم التصحيحات التي مست كلا من السياس

### المطلب الأول: تطور مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2014)

إثر صدور قانون النقد و القرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي 1998 نامج التعديل الهيكلي، و في نهاية 2001 المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك و مؤسسة مالية عمومية و خاصة و مختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر و الخزينة العمومية و المصالح المالية للبريد و المواصلات. ي شهده النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد و القرض لم يمنع من نخب هذا النظام في العديد من المشاكل و الاختلالات بحمت اساسا عن الازمة التي شهدتها البنوك الخاصة و التي أدت إلى إفلاس بنكين (بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي الجزائري). في خضم هذه الظروف الصعبة لجأت السلطات العمومية إلى تعديل قانون النقد و القرض عدة مرات، تعلق فيها الأمر برغبة المشرع البنكي في مراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم العمل المصرفي ، و إخضاع هذا النظام إلى القواعد و المعايير المصرفية العالمية و الاستمرار في تعميق مسار ا أولا: تعديل قانون النقد و القرض في 2001: إن أهم ما جاء في هذا القانون

1:

✓ 19 10/90 02 01/01، حيث أصبح يتولى تسيير البنك المركزي و إدارته و مراقبته محافظ يعاونه ثلاث نواب له و مجلس الإدارة و مراقبان، حيث يظهر من خلال التعديل نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة و الآخر مكلف بالشئون النقدية و العمليات المصرفية.

- مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

1- بقى اسمها، اية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و عوقاها الداخلية -

01/01 03 10/90 23 ✓

تمويلات من المؤسسات الأجنبية أو الجزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

01/01 عنوان الفصل الثاني من الكتاب من قانون 10/90 04 ✓

عنوان الفصل الثاني مجلس إدارة بنك الجزائر، مجلس النقد و القرض بعد أن كان يقتصر على مجلس النقد والقرض. فهذه المادة تؤكد ما جاء سابقا في إطار المادة 02 19 10/90.

01/01 عنوان الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب 05 ✓

الثاني من قانون 10/90 الفرع الأول: مجلس إدارة بنك الجزائر بعد أن كان العنوان يتعلق بتكوين مجلس النقد و القرض، و هو ما يبرز نية المشرع في التطرق إلى كل مجلس على حدى سواء في تكوينه أو في صلاحيته.

10/90 22 01/01 13 ✓

وتحديد ولايتهم و ظروف إقالتهم، فالغاء هذه المادة له تأثير واضح على الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر.

ثانيا: تعديل قانون النقد و القرض في 2003:

للإطار القانوني المتعلق بالنقد و القرض الصادر في افريل 1990

15 11-03 2003 في الجزائر

:«تمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها

ر الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا الغرض يكلف بنك

تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف»

من طرف مجلس النقد و القرض بصفته سلطة نقدية، بينما تسند مهمة تنفيذ السياسة النقدية إلى بنك

الوطنية، هذا الأخير الذي يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية.<sup>1</sup>

2: لقد استهدفت مجموعة الإصلاحات التي جاءت بموجب الأمر 11/03

✓ ( 35 إلى 57 ) :

■ التفرقة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض.

■ توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض.

✓ تعزيز الاتصال و التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي و ذلك من خلال:

■ إثراء محتوى و شروط التقارير الاقتصادية و المالية و تسيير بنك الجزائر (المواد من 28 إلى 31).

■ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الموجودات

✓ توفير أحسن حماية للبنوك و المودعين.

ثالثا: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 04-10:

04-10 المؤرخ في 26 2010

يهدف إلى تعديل و تتميم الأمر رقم 11-03 02 35 :

<sup>3</sup>«تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي

توفير أفضل الشوط في ميادين النقد والقرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر

على الاقتصاد النقدي و المالي، و لهذا الغرض ي

1: 2013 .172

2: بقبق اسمهان، مرجع سابق، ص326-328.

3: 03 :11/03.

الملائمة لتوزيع القروض و تنظيم السيولة، و يسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف و التأكد من سلامة النظام المصرفي و صلابته».

و بالتالي أبقى هذا الأمر على نفس مهمة بنك الجزائر التي  
10-90 55  
المتعلق بالنقد و القرض، و تعددت هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي المنتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ في المقام الثاني، و من هنا تميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد و التضارب كهدف النمو الاقتصادي و التشغيل مع استقرار الأسعار، و عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.<sup>1</sup>

رابعاً: تعديلات أخرى: عدديلات التي أتت بعد الأمر 04-10 :

أ) 2005-04 المؤرخة في 14 2005 المتعلقة بأداة الاسترجاع لمدة ثلاثة أشهر المدرجة في أوت 2005  
2005.

ب) 2013 تتمثل في استرجاعات السيولة لمدة ستة أشهر و ذلك ابتداءً 2013، حيث عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاع السيولة لسبعة أيام، ثلاثة اشهر و ستة اشهر) تعديلات من جهة معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدي 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة، و المتمثلة في:<sup>2</sup>

✓ معدل استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، و هو أداة قائمة منذ افريل 2002 ) 2002-02 المؤرخة في 11 (2002).

✓ معدل استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر، و التي دخلت حيز التنفيذ منتصف جانفي 2013.

✓ الاحتياطات الإلجارية و التي أعيد تحديد إطارها العملياتي سنة 2004 ) 02-04 المؤرخ في 04 2004 .(

<sup>1</sup>:طبية عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة (2000-2011)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم

12 2014 29.

<sup>2</sup>: 174-173.

المطلب الثاني: تطور مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

الحالي

هذه التي  
الحكومة من خلالها  
والتي تم تجسيدها  
في  
( ) تختلف التي  
، والتي ابتغت

525 ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة (2001-2004)  
مليار دينار جزائري (حوالي 7).

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي تم تنفيذه خلال الفترة (2005-2009)  
8705 مليار دينار جزائري (حوالي 114).

✓ الفترة (2010-2014)  
تموي منذ استقلال الجزائر يصل غلافه المالي إلى 21214 )  
286 )  
).

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لهذا البرنامج مالي أولي 111 حوالي 9  
المالي بحوالي 5159 59  
المبرمجة . البرنامج

في مجالات

كبرى : الهياكل

1.

<sup>1</sup>: نبيل بوفلح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف،

إنجاز  
 مجموعة  
 الهيكلية التي  
 محيط  
 اتخاذ مجموعة التدابير  
 وفي  
 التي من شأنها ان تدعم بحسب هذا البرنامج على ارض الواقع.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005)

البرنامج في	وتيرة البرامج	لتي	في مخطط
	(2004-2001)		البترو
إلى	38.5	للدريميل	
	2004.		
البرنامج	مجهود	في جميع	
		في	
البرنامج	إلى	مجموعة	أهمها: <sup>1</sup>
التدابير		الوطني	
		الأجنبي.	
المالي والمصرفي.			
			في مجال
		غير	التي تخل
		الوطني.	
			في

<sup>1</sup>: (1970-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر

✓	البنى	
✓	باعتباره الهدف	الهدف للبر

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي " (2010-2014)

البرنامج	الوطني التي	البرنامج
هذه	2001 التي	2005
المضاب	بالبرامج التي	
2014	للفترة	
2010	( 286 )	حوالي 21214
:		الكبرى ✓
المياه	( 130 )	9680
	( 155 )	11534 ✓
	1:	البرنامج إلى
	3	✓
		✓
		في ✓
		✓
		محيطة. ✓

1 - ، اجراء المؤتمر الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) 1 11 12 2013 16-17.

1: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم البرامج الاستثمارية - الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

✓

✓

✓

المبحث الثاني: تطور التضخم و النمو الاقتصادي و موقف السياسة الاقتصادية الكلية منهما

شهد الاقتصاد الوطني خلال الألفية الثالثة العديد من البرامج و

التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال رفع مستويات الأداء لكل من القطاع العام والخاص، والتي سخرت الحكومة من أجلها أغلفة مالية ضخمة وكذا منظومة قوانين ركزت على مشاريع البنى التحتية و تنمية اار و المقاولاتية من أجل توازن يتسم باستقرار معدلات التضخم وارتفاع في مستويات الإنتاج، إلا أن النتائج المحققة بخصوصهما وخاصة فيما تعلق بتنمية الإنتاج خارج قطاع المحروقات أثبتت عدم فعالية السياسة الاقتصادية، والدال على ذلك ارتباك واختلال في العديد من الأسواق بعد انخفاض أسعار النفط وتدهور مستويات احتياطات الصرف الأجنبي للدولة؛ لذلك فإنه من الأهمية بمكان الاستعانة بنتائج الدراسة القياسية من أجل ضبط الإستراتيجية المثلى التي يمكن الاعتماد عليها لتفعيل دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهدافهما.

**المطلب الأول: تطور التضخم و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014:**

إن مما ينبغي الاهتمام به في تحليل و تفسير ظاهرتي التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضبط

اثرية و كذا تفهم و ضبط السلوكات التي تم

لتدخلات التي تمارسها الدولة و خاصة ما تعلق بالسياسة النقدية و المالية و كذا

التجارية في ضبط و تحسين الأوضاع الاقتصادية، لذلك كان للدراسة التحليلية من خلال مجموعة من

البيانية و بناء على نتائج الدراسة القياسية أهمية في الوصول إلى المزيج الأمثل من ال

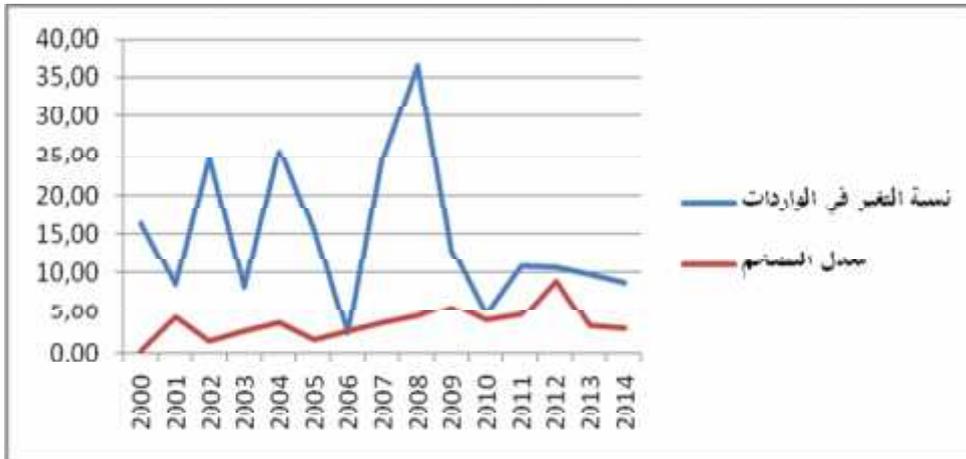
والتدابير التي يمكن الاعتماد عليها في تفعيل دور السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو

أولاً: تطور معدلات التضخم و علاقته ببعض المتغيرات خلال الفترة 2000-2014:

التضخم خلال هذه الفترة أدنى قيمة له بلغت 0.34% 2000 والتي بلغت 8.89% مع تذبذب من سنة إلى أخرى باتجاه الارتفاع و الانخفاض، إلا أن الاتجاه العام هو نحو الارتفاع ، مع علاقات أظهرتها نتائج الدراسة القياسية في شكل طردي و عكسي مع مجموعة من المتغيرات.

( العلاقة بين التضخم و التغير في الواردات: لقد سبق التعرض إلى تحليل المتغيرات المتسببة في حدوث الظاهرة التضخمية في الجزائر من خلال النتائج التي وصلنا إليها في الدراسة القياسية، حيث تبين أن الواردات هي المتغير الوحيد الذي أثبت ارتباطه القوي في تفسير الارتفاع في الأسعار في المدى الطويل من

الشكل (1.6): العلاقة بين التضخم و التغير في الواردات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

التضخم إلى التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نحو باقي

العالم\*، وما لمستويات التضخم المستورد من تأثير على مستويات الأسعار المحلية من جهة، وإلى التدهور في

وما لنظام الصرف الذي تتبناه السلطات النقدية في الجزائر(تخفيض قيمة العملة) من تأثير على أسعار السلع و الخدمات المستوردة من جهة أخرى، رغم سياسة الدعم التي تمارسها الدولة اتجاه السلع الواسعة الاستهلاك، و إلا لظهر الأثر أكثر؛ و من ثم فإن الموقف الذي ينبغي أن تتبناه السياسة الاقتصادية الكلية هو:

**(1) موقف السياسة النقدية من الواردات:** إن مما ينبغي على السياسة النقدية ممارسته في هذا الشأن هو رفع قيمة الدينار إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على التصدير (خاصة خارج المحروقات)، و لما لا تبني

## **(2) موقف السياسة المالية من الواردات:**

موازنة الدولة من خلال سياسة تجارية حمائية تدعم المنتج الوطني عن طريق رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة (وخاصة المنتجة محليا)، و كذا سياسة إحلال الواردات و ما للسياسة المالية من دور في دعم القطاعات التي يمكن أن تساهم في سد احتياجات السوق الوطنية من السلع و الخدمات مع التركيز على دعم المشاريع التي يكون أ

## **( علاقة التضخم بالاستهلاك و الاستثمار:**

عكسية وضعيفة إحصائيا، إلا أن لها مغزى اقتصادي مهم جدا مفاده أن الرفع من مستويات الاستثمار سيؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج الوطني و من ثم الدخول، و هذا ما يشكل دعما للسوق الوطنية (إحلال الواردات) وكذا العائلات من اجل الاستهلاك أكثر، و بالتالي فإن الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه

:

- عدم مرونة المؤسسات الوطنية الإنتاجية في سد احتياجات السوق من الوسيطة أو الرأسمالية؛

- لجوء العديد من المؤسسات إلى قطاع التجارة (مبدأ الريح السريع) و خاصة في إطار الاستيراد، و إلا افتعال الندرة في السوق الوطنية من خلال سلوك مجموعة من المضاربين في التحكم في مستوى العرض في الأسواق.

- الحكومة لنظام الحصص و دفتر الشروط بالنسبة للمستوردين، مما حدد عدد المستوردين و كذا

دون أن ننسى التغير الكبير في العادات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري، و توجهه إلى اس (أغذية أو ألبسة، سيارات) لم يتفاعل معه المستثمرين بالإنتاج و إنما كان بالاستيراد، و هذه هي الفرصة التي ضيعتها الحكومة؛ و بالتالي فان دور الذي يمكن أن تمارسه السياسة الاقتصادية في ظل هذا الاختلال

**(1) موقف السياسة النقدية من الاستهلاك و الاستثمار:** إن مما يمكن تفعيله في هذا الشأن هو استخدام أدوات الصيرفة الإسلامية و ما للمشاركة و المراجعة من دور فعال في استقطاب الاستثمارات المرحة و المشاريع التي يتبناه أصحاب الاختصاص من الكفاءات الجزائرية التي حازت على العديد من براءات الاختراع في العالم ، من دور في رفع مستويات الإنتاج الوطني و بالتالي الدخل بما يحسن من مستويات

**(2) موقف السياسة المالية من الاستهلاك و الاستثمار:** إن دور الحكومة في رفع مستويات الاستهلاك و ثية و ما للتخفيضات و الإعفاءات الجبائية من دور في استقطاب الاستثمار و دعم المشاريع التنموية في كل ربوع الوطن (سهول، سهوب و صحراء) مع التركيز على منح مثل هذه الامتيازات إلى المتخصصين و الفاعلين الحقيقيين في ميادين الإنتاج. كما تملك النفقات العامة فعالية في دعم الاستهلاك من خلال تعويضات الاجراء و النفقات التحويلية التي من شأها رفع مستويات الرفاهية لدى العائلات بكل مستوياتها، دون ان ننسى اهمية الجانب الراسمالي و مشاريع البنى التحتية التي من شأها دعم الاستثمار هي الاخرى.

إن النتائج التي توصلت إليها الحكومة الجزائرية من خلال ما قدمته من مشاريع تنموية ضخمة خلال هذه الفترة، لا يصل إلى مستوى الأغلفة المالية التي سخرت لذلك، و هذا يرجع إلا أن عدم مرونة الأجهزة الاستثمارية (المفسر سابقا) ، و الدال على ذلك المستويات التي بلغها الناتج الداخلي الخام و خاصة خارج روقات، و التي سيأتي تفسيرها لاحقا.

ثانيا: تطورات معدل النمو الاقتصادي و علاقته ببعض المتغيرات خلال الفترة 2000-2014:

في الجزائر مستويات إيجابية و أخرى سلبية

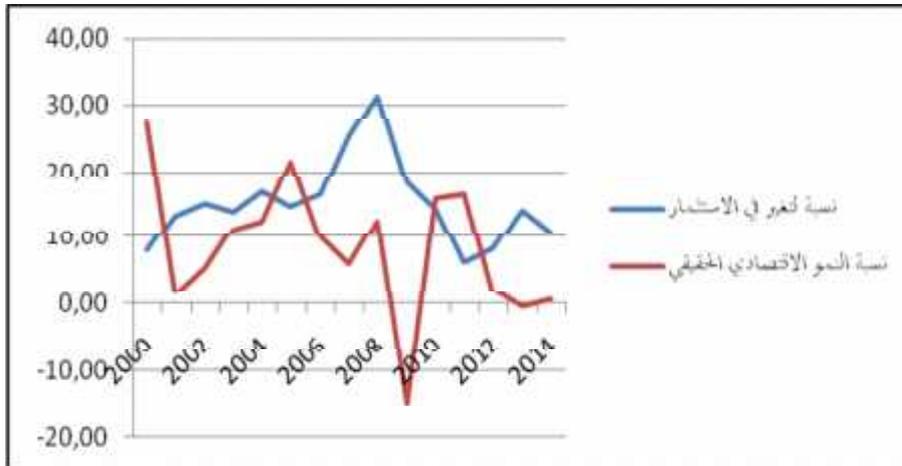
واضح في مستوياته عكست ضعف مستويات الاستثمار الخاص و عدم نجاعة الاستثمارات العامة في خلق

و علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية عن نتائج متباينة، حيث شكل كل من الاستثمار و الإنفاق الحكومي و الواردات محددات سلبية، إيجابية و إيجابية على الترتيب.

( علاقة النمو الاقتصادي مع التغير في الاستثمار:

ترتبط الاستثمار بمستويات الناتج، مما يخرج عن إطار النظرية الاقتصادية، بحكم أن في العالم.

الشكل (2.6): العلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

إن الارتباط السلبي للتغير في الاستثمار مع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي يثبت حقيقة التبعية الكبيرة قتصاد الوطني لقطاع النفط و ضعف مستويات الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات التي لم تظهر أي استجابة لحجم الاستثمارات الهائلة التي جسدها الدولة و خاصة ما تعلق بمشاريع البنى التحتية (الترامك الخام في رأس المال الثابت)، الأمر الذي يبرز عدم مرونة القطاع الخاص

دراسة وتشخيص جيدين لواقع الأسواق الوطنية من حيث جاهزية عوامل الإنتاج الوطنية و العوائق التي تواجه المؤسسات من أجل خلق الثروة. لذلك كان على القائمين على السياسة الاقتصادية أن يرجعوا إلى

:

### 1) موقف السياسة النقدية من الاستثمار و نمو الناتج:

تغير من دالة الهدف لديها، فحسب الدراسة التي قمنا بها، فإن المحدد للظاهرة التضخمية في الجزائر هو مستويات العرض الكلي (الناتج الداخلي الخام) و بالتالي يجب أن يصبح استهداف النمو الاقتصادي \*، الذي يمكن من خلاله استهداف عدة متغيرات

:

### 2) موقف السياسة المالية من الاستثمار و نمو الناتج:

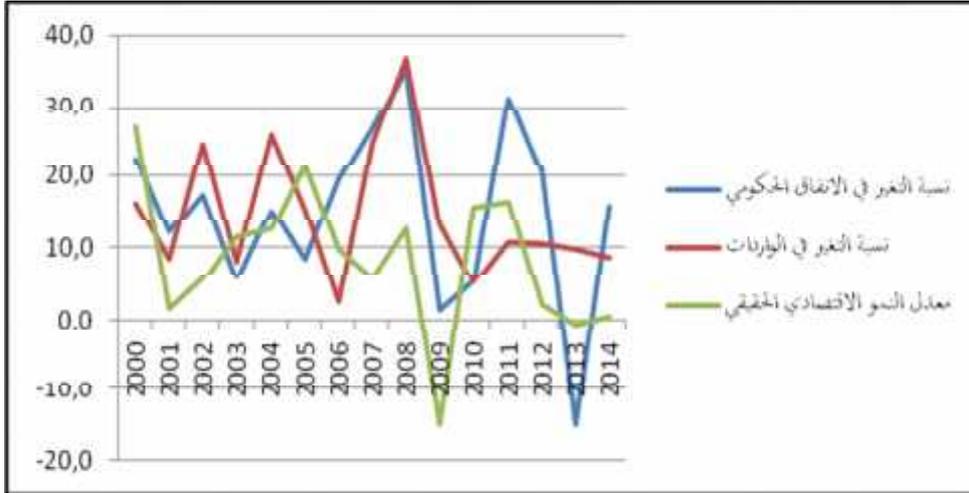
رفع مستويات الاستثمار و من ثم الإنتاج خارج قطاع المحروقات هو البحث العلمي من خلال رفع مستوى النفقات الخاصة بهذا المجال، و كذا دعم البحوث التجريبية التي من شأنها الرفع من مستوى إنتاجية المؤسسات الوطنية و خاصة في القطاع الصناعي و الفلاحي، من خلال أهمية رأس المال البشري في عملية النمو و الذي اعتبرته نظريات النمو المحرك الأساسي لها، اليد العاملة في القطاع الفلاحي مثلا بشقيه النباتي و الحيواني يجد أن عنصر مخرجات التعليم و خاصة العالي غائبة في المؤسسات العاملة في هذا المجال، و من ثم فإن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي و الامان الغذائي، او التصدير خارج قطاع المحروقات يعتبر أمرا مستحيلا، فألمانيا كقوة اقتصادية عالمية حاليا لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بما يسمى بإستراتيجية التربية الحمائية (*le protectionnisme éducatif*) و الذي بدأت بتنفيذه مباشرة بعد (1946)، و الذي مفاده حماية و مرافقة كل مؤسسة تنشأ في السوق الوطنية حتى إلى معرفة نظام العمل و تحقق ما يسمى اقتصاديات الحجم، و الذي استعمل فيه سياسة تجارية حمائية ترفع من خلالها الرسوم الجمركية على كل سلعة تنتج محليا.

\*: 04-10 : أبق على نفس مهمة بنك الجزائر التي نص عليها في المادة 55 10-90

هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي المنتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد كان في المقام الثاني.

ب) علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي و الواردات: إن الارتباط الايجابي الذي عرفه النمو كل من التغير في الإنفاق الحكومي والتغير في الواردات يعكس الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الوطني، و ما للحكومة و العالم الخارجي من دور في سد احتياجات الأعوان الاقتصادية.

الشكل (3.6): العلاقة بين معدل النمو الحقيقي و نسبة التغير في الإنفاق الحكومي والواردات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الارتباط والتناغم بين المتغيرات الثلاث

كل من الإنفاق الحكومي و الواردات يشكلان محركا لنمو مستويات الإنتاج في الجزائر، إلا أن العكسي مع الاستثمار يبرز حقيقة الآثار التي تنجم عن تبعية الواردات و الإنفاق الحكومي لتطورات قطاع النفط، حيث تعمل الإيرادات و الموارد التي يخلفها هذا الأخير على تغطية حاجيات الحكومة و كذا الأسواق من السلع و الخدمات، و بالتالي عدم الوصول إلى الاست

السياسة الاقتصادية في هذا الشأن هو استخدام ما يسمى بالتحليل الاقتصادي الجزئي للسياسة الاقتصادية الذي يتسنى لها من خلاله أن تنزل إلى أدنى وحدة اقتصادية و هي المؤسسة و/أو الأفراد لتفعيل جهود الدولة و دور السياسة الاقتصادية في رفع مستويات النمو كما سيأتي ذكره لاحقا.

### ثالثا: العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي:

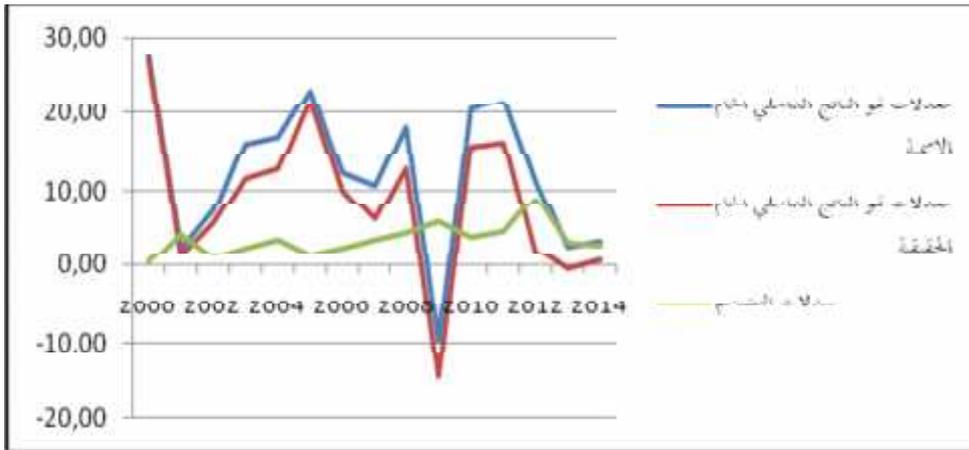
و النموذج الذي تم تبنيه لتحليل و تفسير الارتب

الاقتصادي عن علاقة عكسية في المدى الطويل، تؤكد حقيقة العلاقات البينية بين النمو الاقتصادي

طي أو حتى الرأسمالية، وهذا الذي ينبغي على

الحكومة و أصحاب القرار الانتباه إليه؛ إذ من الواضح و في العديد من السنوات (2000 2001 2005 2009 2011 2012) أن العلاقة هي علاقة عكسية تفسر واقع الاقتصاد الوطني الذي يعاني روتها في سد احتياجات السوق الوطنية كما سبق الحديث

### الشكل (4.6): العلاقة بين التضخم و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و الاسمي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

إن العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر نحى اتجاهها واحدا و هو من النمو إلى التضخم، والدال على ذلك انه في كل مرة نخرج من موسم إنتاج محصول ما إلا و ترتفع الأسعار هذا من جهة، من جهة أخرى وفي كل مرة تسيطر فيها قوى المضاربة على المعروض في الأسواق إلا و ترتفع فيه الأسعار، بل بعد أزمة انخفاض أسعار النفط و انخفاض مستويات احتياطي

وخفض مستوى الواردات من خلال دفاتر الشروط التي تم إلزام المستوردين بها، و التي قلصت عدد حجم الواردات، و التي نجم عنها ارتفاع كل من السلع المنتجة محليا

والمستوردة، من خلال إحداث احتكار قلة في السوق الوطنية بالنسبة للمنتجين المحليين أو حتى المستوردين، و هذا ما يثبت صحة العلاقة التي اشرنا إليها.

### المطلب الثاني: دور أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي

إن الحديث عن موقف السياسة الاقتصادية الكلية من التضخم والنمو يقودنا إلى التعرض إلى الأدوات التي استخدمتها كل من السياسة المالية و السياسة النقدية من أجل الوصول إلى أحسن المستويات لهذين المتغيرين، حيث تستخدم السياسة

فهي تستخدم معدل إعادة الخصم و معدل استرجاع السيولة كأداتين مهمتين لإدارة السوق النقدي والائتمان، و بالتالي فإن مقدار فعالية كلا من السياستين منوط ببلوغ تطورات إيجابية لمستوى كلا المتغير .

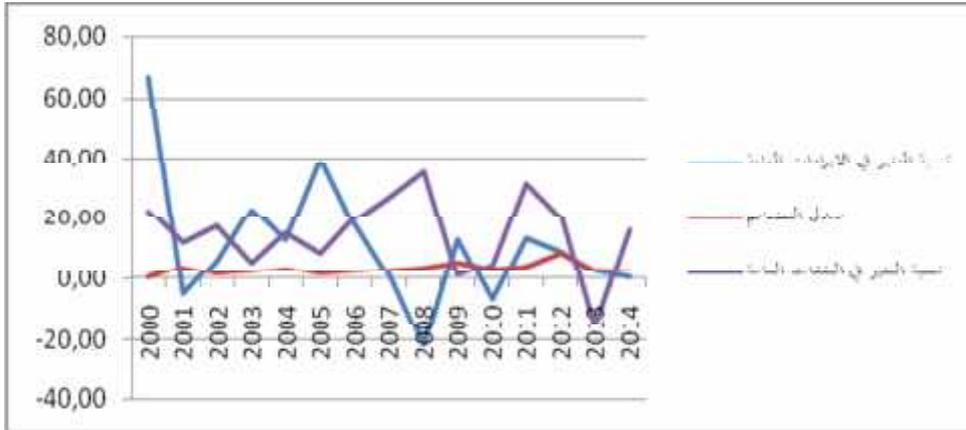
### أولاً: أدوات السياسة المالية و فعاليتها في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي (أ) بالنسبة للتضخم:

الاقتطاعات الإجبارية (السياسة الضريبية) كأداة تستطيع أن تخفض من مستويات الطلب و بالتالي

أن تستخدم نفقات التسيير خاصة في دفع عجلة النمو و بالتالي تغطية الطلب و إحداث التوازن في سوق السلع و الخدمات، إلا أن الواقع يثبت غير ذلك، حيث لا يظهر أي ارتباط بين التضخم

و لا حتى مع الإيرادات الضريبية، بحكم هيمنة الجباية البترولية و كذا القدرة المالية التي اكتسبتها الخزينة العمومية من ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة (2000-2014)، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (5.6): موقف السياسة المالية من التضخم من خلال الإيرادات و النفقات العمومية

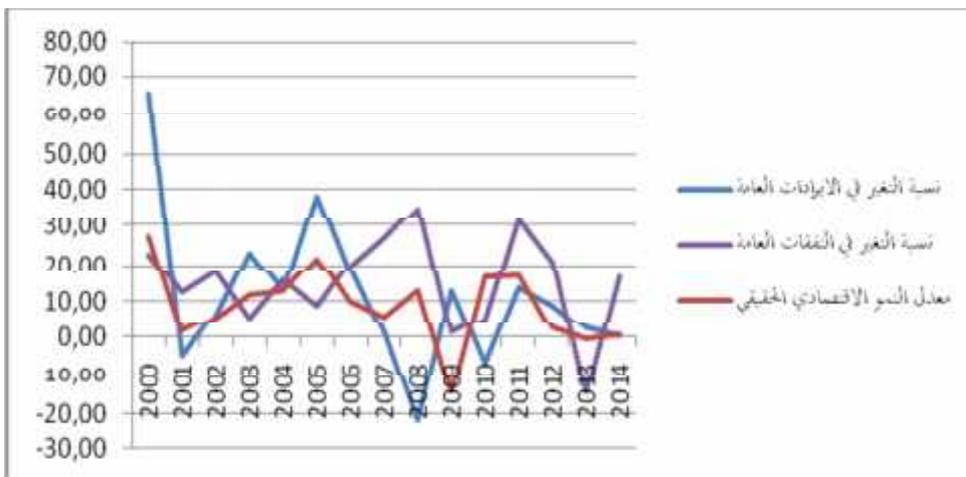


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ب) بالنسبة للنمو الاقتصادي: حسب ما تم الإفادة به حول ارتباط و تبعية الاقتصاد الوطني إلى كل ما العامة و النفقات العامة سيكونان هما المتغيرات

التي تتبع تطور الناتج الداخلي الذي يعتبر الناتج المرتبط بقطاع المحروقات هو المهيمن بنسبة كبيرة، و بالتالي فإن أي تغير يمس قطاع النفط سيكون له أثر واضح على معدلات النمو و بالتالي الإيرادات العامة و حجم الدولة من العملة الصعبة و هما المحددين لحجم النفقات العامة، و التي لم تفلح الحكومة في استخدامها كأداة لتحريك النمو خارج هذا القطاع و فك التبعية له، و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (6.6): علاقة النفقات و الإيرادات العامة بالنمو الاقتصادي الحقيقي

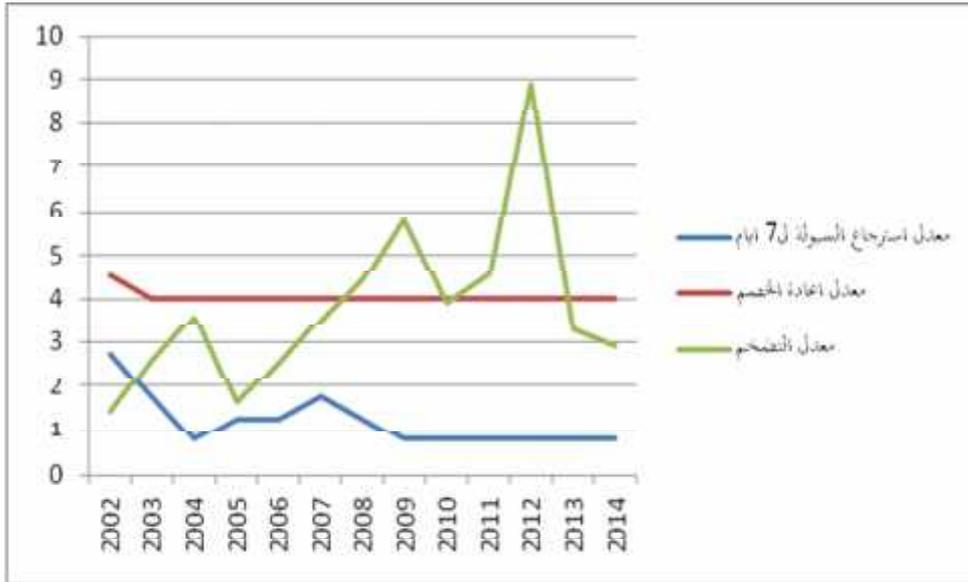


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا : أدوات السياسة النقدية و دورها في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي  
( بالنسبة للتضخم:

فعالية في تخفيض مستويات التضخم و الحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال الأدوات التي تستخدمها و التي تعمل في غالبها على إدارة المعروض النقدي و التحكم في الطلب على النقود، اللذان يسمحان بتحقيق التوازن في السوق النقدي وبالتالي التوازن في السوق الحقيقي؛  
النقدية في الجزائر معدل إعادة الخصم كأداة أساسية في إدارة النقود، كما أضافت إلى ذلك أداة أخرى سميت بمعدل استرجاع السيولة ومنذ سنة 2002 ، لتدعم إستراتيجيتها في تحقيق استقرار مستويات الأسعار، و تدعيم معدلات النمو من جهة أخرى، فهل كان لتبني هاتين الأداةين أثر

الشكل (7.6): العلاقة بين أدوات السياسة النقدية و التضخم

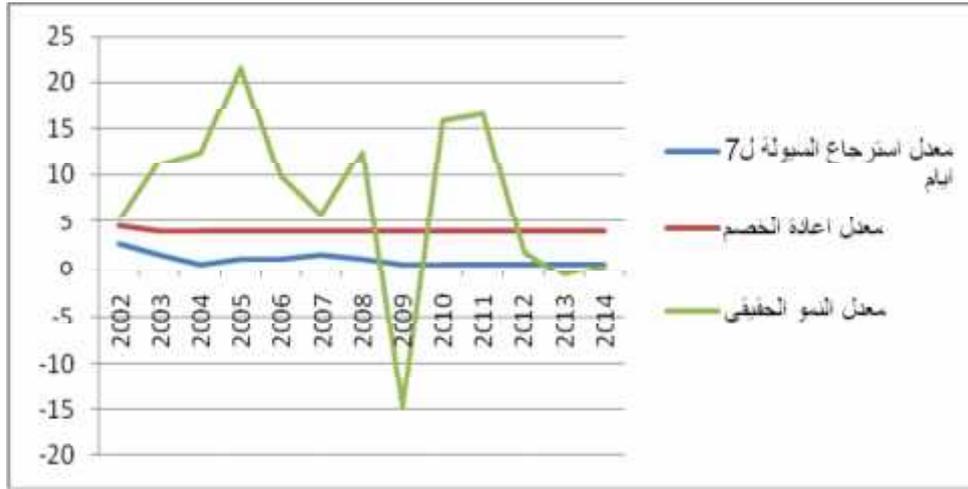


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

إن الملاحظ من هذا الشكل ان الأدوات التي تمارسها السياسة النقدية في إدارتها للسوق النقدي لم يكن لها أي فعالية بحكم التباعد بين مستويات التضخم و قيم هذه الأدوات الكمية، لذلك تبرز أهمية التشخيص الذي ينبغي أن تخضع له الظاهرة التضخمية في الجزائر و معرفة أبعادها والذي يظهر عدم خضوعها لتفسيرات نقدية، و إنما إلى ضوابط حقيقية تتعلق بجانب العرض الكلي وما للنتائج الداخلة والواردات من دور في سد احتياجات السوق الوطنية، و بالتالي خلق التوازن في القطاع الحقيقي.

( بالنسبة للنمو: يمكن للسياسة النقدية أن تستهدف النمو الاقتصادي من خلال عدة استراتيجيات تم التعرض لها في الجانب النظري لهذه الدراسة، من خلال سياسة التيسير النقدي الفائدة على القروض من دور في تحفيز قطاع الأعمال على الاستثمار و بالتالي خلق الثروة و رفع مستويات الإنتاج، فهل وصلت السلطة النقدية إلى هذا المبتغى؟

#### الشكل (8.6): العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي و أدوات السياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يبدو و بشكل واضح غياب الانسجام و التوافق بين أدوات السياسة النقدية و القطاع الحقيقي في الاقتصاد الجزائري، لما لهذا الأخير من تبعية كبيرة لقطاع النفط الذي تتحكم فيه عوامل خارجية لا تبت

المحروقات إلى السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي، بحكم الوازع الديني للمجتمع الجزائري، وكذا غياب إستراتيجية محكمة تستهدف النمو خارج المحروقات.

## المبحث الثالث: إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر

اعتمدت الدراسات النظرية و التجريبية في موضوع استهداف التضخم و النمو الاقتصادي على نماذج عديدة اختلف فيها المعايير التي يعتمدها أصحاب القرار في تحقيق هذا الهدف، إلا أن الأمر الذي تشترك

الاقتصادية و أنشطتهم الاقتصادية و العلاقات البنينة التي تربطهم، بحيث تنحى السياسة الاقتصادية الكلية استراتيجيات تكون فيها الأدوات مناسبة و النتائج تبدي فعاليتها في ذ من اجل استهداف النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري؟

### المطلب الأول: موقع السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الاستهداف

الأساسية في الدولة، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف العا للمجتمع، أين تمثل السياسة النقدية واحدة من أهم جوانب السياسة الاقتصادية وأحد أهم مجالات عمل البنك المركزي، والتي تساهم بفعالية في تحقيق هذه الأهداف؛ إلا أن العديد من تنص على أن إسناد عدد كبير من المهام (تعدد أهدا

يدل على ضعف الاستقلالية التي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية؛ وعلى العكس من ذلك، فإن التركيز ( )

استقلالية أكثر في إدارة السياسة النقدية؛ لذلك فإن معالجة موقع السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الاستهداف، يجعلنا نقف على ما إن كان بإمكانها تبني هذا الاتجاه الجديد ام لا.

### أولاً: مدى وجود أسباب لتبني سياسة الاستهداف

( موقع السياسة النقدية في الجزائر من شروط سياسة الاستهداف:

والذي سبق الخوض فيه، يجد أنها ومنذ ظهور قانون النقد والقرض 1990 غير مشتملة على قاعدة

النقدية بالشكل الذي يكون استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية للبنوك المركزية، والتي يلزم أن تكون لها كل الرزانة والنشاط في تحقيق ذلك الهدف بالشكل الذي يسمح لها أن تبلغ الأهداف

:

44	10-90	ستقرار قيمة العملة في الأمر 01-01
62	03-11	لتعديلات التي جاء بها
10	04-10	فقد أقيت على نفس مهمة بنك الجزائر التي نص عليها في المادة 55 -90

الاقتصادي المنتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد كان في المقام الثاني، و من هنا يظهر التعدد و التضارب بين الأهداف

وبالتالي إذا أردنا أن نصل إلى النظام الذي وصفه "ميشكان" في أولى منشوراته سنة 2004

:

✓ تفويض صريح لبنك الجزائر بمتابعة استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، مع تحمل المسؤولية في تحقيق هذا الهدف، و لكن دون ان ننسى ان استهدافه منوط باستهداف الانتاج (النمو).

✓

✓

( ) .

✓ ان محوز إستراتيجية السياسة النقدية وتطبيقها على مقدار عال من الشفافية.

مع العلم أن هذه العناصر المتعلقة باستهداف التضخم، تقتضي بأن يكون للسلطة النقدية للجزائر وأن يكون لها تنبؤ بالمدة أو الوقت الذي تؤثر

فيه محددات التضخم على معدل التضخم.

( حاجة الاقتصاد الجزائري إلى سياسة الاستهداف:

حد سواء لسياسة استهداف التضخم، كون أن الإطار العام لهذه السياسة يتسم بالبساطة نسبيا ويمكن تفهمه من جانب عامة المواطنين؛ وبالتالي تظهر أهمية هذا السبب بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث أن

الاعوان الاقتصادية في الجزائر لا تعلم بالإستراتيجية التي يعمل بها بنك الجزائر، خاصة وان النصوص

يام به، في إطار مثلث عدم

( 04-10 )

" " 1960 )

.(

إن كون سياسة استهداف التضخم إستراتيجية تسمح بقدر كاف من التركيز على استقرار الأسعار، هو مما يتناسب و اهداف بحثنا (استهداف التضخم و النمو)، وذلك أن ما توحى إليه السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال برامج التنمية، هو انها تهدف من وراء ذلك إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي والتي يتسنى من خلالها تخفيض معدلات البطالة، التي أضحت أحد أهم إن لم تكن أبرز الأهداف التي ترمي إلى

اسة الاقتصادية في الجزائر من خلال الأمر (04-10)

ينقصنا أهم جانب في تفعيل دور السياسة الاقتصادية الكلية و هو المتابعة، و وضع المشاريع في يد الكفاءات، مع استخدام الأدوات التي تتوافق و شروط السوق.

إن كون تبني سياسة استهداف التضخم هو مما يزيد من الشفافية في إدارة السياسة النقدية، من خلال الإعلان عن الأهداف والوسائل التي سوف يستخدمها البنك المركزي لتحقيق هذه الأهداف، هو مما ينقص السياسة النقدية في الجزائر، أين نجد محافظ البنك المركزي في خطاب واحد كل سنة مع البرلمان،

مثل هذا اللقاء قبل بداية البرنامج الذي يطمح البنك المركزي إلى تحقيقه.

كون هذه السياسة النقدية تزيد من مصداقية السلطات النقدية تجاه الالتزام بمعدل التضخم المستهدف، والمساهم في بعث الثقة لدى الاعوان الاقتصادية من خلال التوفيق بين توقعاتهم اتجاه معدل التضخم وبين المعدل المعلن، هو مما ينقص السياسة النقدية في الجزائر، حيث أنه لا توجد ثقة بين الأعوان والسلطة النقدية، أين يمكن لهذه الأخيرة أن تستخدم في بعض الأحيان ما يسمى بالإشاعة، لكي تغير من سلوك هؤلاء الأعوان بما يخدم مصالحها، وهذا مما يفقد الثقة أكثر فأكثر، كما لا يفوتنا أهمية الإعلانات الرسمية والتي يعتبر لدى السلطة النقدية في الجزائر سرا مهنيا.

يضاف إلى ما سبق، أن الحد من عدم اليقين حول مسار التضخم في المستقبل، من شأنه أن يساعد تحسين قرارات الادخار والاستثمار، مما يحفز على زيادة الإنتاجية بشكل عام، وهذا ما شهدته الاقتصاد الجزائري فعلا، أين تزامنت في الكثير من الأحيان معدلات مرتفعة لمستويات الادخار والاستثمار مع معدلات منخفضة للتضخم؛ فقد قامت الدول بتطبيق هذه السياسة ل: الحد م

### (الخصائص اللازمة للسياسة النقدية في الجزائر:

معظم الدول استقرار المجتمع وازدهاره والتمتع بفوائد النمو الاقتصادي، وبذلك يكون استقرار المستوى العام للأسعار خطوة أساسية في سبيل الوصول إلى مجتمع مستقر؛ فإذا كانت قدرة الأعوان الاقتصادية في الجزائر محدودة في التحكم بالمتغيرات الاسمية الخاصة بمجمعات الطلب المحلي وفي التضخم المتوقع، فإن سياسة استهداف التضخم هي الإستراتيجية المثلى التي يمكن لبنك الجزائر أن يعمل من خلالها على ضبط هذه المتغيرات في المدى المتوسط، ولكن يلزمه أن يتوفر على الخصائص التالية:

- الإعلان العام لمستوى التضخم الذي سيتم بلوغه وليس للبرلمان فقط، وذلك من خلال استخدام كل
- التزام مؤسستي اتجاه استقرار الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية المشروط باستهداف النمو في
- استقلال كامل للوسائل المتعلقة بالبنك المركزي في تطبيق إستراتيجيته.

ثانيا: مدى مواءمة الاقتصاد الجزائري لشروط سياسة الاستهداف:

مجموعة من الشروط، نريد أن نقوم بعملية إسقاط لها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

(

من شروط تبني سياسة الاستهداف، فإن الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة استطاع أن يحافظ على

5% (2.92% 2014)

س بالإنتاج الوطني (واقع (8.89% 2012)

).

( قوة الوضع المالي للدولة الذي يعبر عنه بالعجز المالي، فإن الاقتصاد الجزائري يشهد منذ بداية

الألفية الثالثة فائضا في الميزانية تزامن مع ارتفاعات مستمرة في مستوى الاحتياطات الدولية، والتي كانت

الارتفاعات المستمرة لسعر النفط، بحكم أنه المورد الوحيد للاقتصاد الوطني حتى سنة 2008

بدأت الموازنة العامة تشهد حالات عجز حتى سنة 2014 ترجع إلى عدم فعالية مصالح التحصيل و كذا

هيمنة السوق السوداء على الاقتصاد الوطني، دون أن ننسى تأثير الغش الضريبي.

( استقرار القطاع المالي ودرجة تطوره، فإن القطاع المالي في الجزائر ومنذ إفلاس بنك الخليفة

والبنك الصناعي والتجاري، قد كسب خبرة في مجال الإدارة المصرفية وما يتعلق بالمخاطر الناجمة عنها، دون

أن ننسى الإجراءات الصارمة التي اتخذها بنك الجزائر منذ تلك ا

يث أن ضعف الجهاز المصرفي مشاكل القروض الرديئة، من شأنه أن يقيد من قدرة البنك المركزي على التحرك، كما تأتي أهمية عمق

القطاع المالي ومرونته كون استهداف التضخم يمثل إطارا للعمل يهتم بقوى السوق وأوضاعه، حيث

تستخدم البنوك المركزية التي تطبق هذه السياسة عمليات السوق المفتوحة، ومن ثم يكون من الأهمية بمكان

( تتطلب عملية استهداف التضخم، وكما سبق التطرق إليه في نماذج استهداف التضخم، وخاصة فيما

معينة، وخاصة في قياس فجوة الإنث

الكامن، و معدل الفائدة الموجه الذي لم تصرح به السلطات النقدية.

( ، فإن كل الدول التي تتبنى هذه السياسة تملك عددا من النماذج يتم

مة الكثير من النماذج

(

السياسة النقدية في الجزائر.

(

لتبني سياسة الاستهداف، ولا

:

التي تحوي تقديرات

(1) التقارير التي

(2) ، وتجاوز منطق السر المهني.

(3) تعرض المحافظ أو أعوان السياسة النقدية للمساءلة أمام البرلمان، وليس عرض المحافظ لما أحرزه البنك

المؤدية إلى ، و التي تخفض

ارتفاع تكاليف إعادة التضخم إلى مستواه.

(4) أما بالنسبة لتحديد المعدل المستهدف في ظل هذا النظام، فإن ذلك يتم حسب معدل التضخم المسجل

في ها البلد وذلك في بداية البرنامج، فإذا كان يطمح إلى تبني سياسة استهداف التضخم في سنة 2019 في

2018.

(5) أما اختيار مؤشر الأسعار الذي ينبغي استخدامه في سياسة الاستهداف، فإن المؤشر المستخدم في

(IPC)

والذي يضم في الجزائر ثمان مجموعات من بنود

الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد، في حين تحتوي العينة السلعية على 260

أداة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، والذي تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول

1988، ويتم اختيار هذه المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي

للدیوان الوطني للإحصائيات ، بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك "لا سبير".

المطلب الثاني: إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية لاستهداف التضخم و النمو الاقتصادي

أولاً: تقدير نموذج تايلور

( منهجية الدراسة: ارتأينا من خلال هذه الدراسة محاولة تبني نموذج تايلور بحكم نجاحه و سهولته،  
( ) ن الوصول إلى سبيل لاستهداف  
التضخم و النمو في الجزائر.

هذه الدراسة إلى تحديد القاعدة المثلى لتايلور و المتغيرات التي يجب أن تظهر في هذه القاعدة

ل سعر الفائدة التوازني، التضخم الجاري، الانحراف التضخمي و كذا فجوة الإنتاج، وذلك من خلال

( ) خلال الفترة 2002-2014 .

المعادلة كانت من الشكل التالي:

$$R_t = R^* + \pi_t + \alpha(\pi_t - \pi_t^*) + \beta(Y_t - Y_t^*) + u_t$$

الهدف من هذا التقدير هو معرفة الوزن النسبي لكل من فجوة الإنتاج و كذا الانحراف التضخمي في غياب  
لكل الآثار الأخرى، و مقارنة هذه الأوزان (المعاملات) مع تلك التي تبناها "تايلور".

بعد هذا التقدير، سنحكم في الأخير ما إذا كانت قاعدة تايلور التقليدية

ب) مصدر المعلومات: تم الحصول على المعطيات الفصلية في هذه الدراسة من الديوان الوطني

و هذا لا يغير من الدراسة أي شيء بالرغم من وجود دراسات أخرى

تستعمل معطيات شهرية، لأن هدف السياسة الاقتصادية والنقدية موجه نحو استقرار الأسعار في

2002

بعض متغيرات النموذج و التي توافقت مع مرحلة مهمة للاقتصاد الجزائري تتسم بالتوازن و الاستقرار.

تتعلق هذه المتغيرات بـ:

(معدل استرجاع السيولة)

التي تخص: مؤشر أسعار

2%

في حدود 4%، كما أن هناك متغيرات أخرى سيتم حسابها في هذه الدراسة كمعدل الفائدة التوازني، فجوة

( hp ) و الانحراف التضخمي. (1600)

(نتائج الدراسة: ، توصلنا إلى النتائج التالية:

(1) نموذج لاستهداف بحث للنمو الاقتصادي:

(1.96).

جدول (1.6): نموذج استهداف النمو

Dependent Variable: I					
Method: Least Squares					
Date: 05/24/17 Time: 13:12					
Sample: 2002:1 2015:4					
Included observations: 56					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
OUTPUTGAP	3.54E-07	9.44E-07	0.374959	0.7091	
R-squared	-3.971727	Mean dependent var	1.142857		
Adjusted R-squared	-3.971727	S.D. dependent var	0.577725		
S.E. of regression	1.288175	Akaike info criterion	3.362026		
Sum squared resid	91.26670	Schwarz criterion	3.398193		
Log likelihood	-93.13672	Durbin-Watson stat	0.032578		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج ايفيوز

(2) نموذج يستهدف التضخم و النمو الاقتصادي:

جدول (2.6): نموذج استهداف التضخم و النمو

Dependent Variable: I				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/17 Time: 13:15				
Sample: 2002:1 2015:4				
Included observations: 56				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EINF	-0.311686	0.022143	-14.07612	0.0000
OUTPUTGAP	2.45E-07	4.41E-07	0.554609	0.5815
R-squared	-0.064790	Mean dependent var	1.142857	
Adjusted R-squared	-0.084509	S.D. dependent var	0.577725	
S.E. of regression	0.601641	Akaike info criterion	1.856751	
Sum squared resid	19.54651	Schwarz criterion	1.929085	
Log likelihood	-49.98901	Durbin-Watson stat	0.486552	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج ايفوز

(14.076-

ت الإحصائية اقل من القيمة الجدولية (غير معنوية).

(3) نموذج يستهدف التضخم فقط:

جدول (3.6): نموذج استهداف التضخم

Dependent Variable: I				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/17 Time: 13:17				
Sample: 2002:1 2015:4				
Included observations: 56				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EINF	-0.311902	0.022000	-14.17761	0.0000
R-squared	-0.070855	Mean dependent var	1.142857	
Adjusted R-squared	-0.070855	S.D. dependent var	0.577725	
S.E. of regression	0.597842	Akaike info criterion	1.826716	
Sum squared resid	19.65785	Schwarz criterion	1.862883	
Log likelihood	-50.14805	Durbin-Watson stat	0.492333	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج ايفوز

مقبول بحكم قبول معنويته الإحصائية (ت المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من الجدولية 1.96)

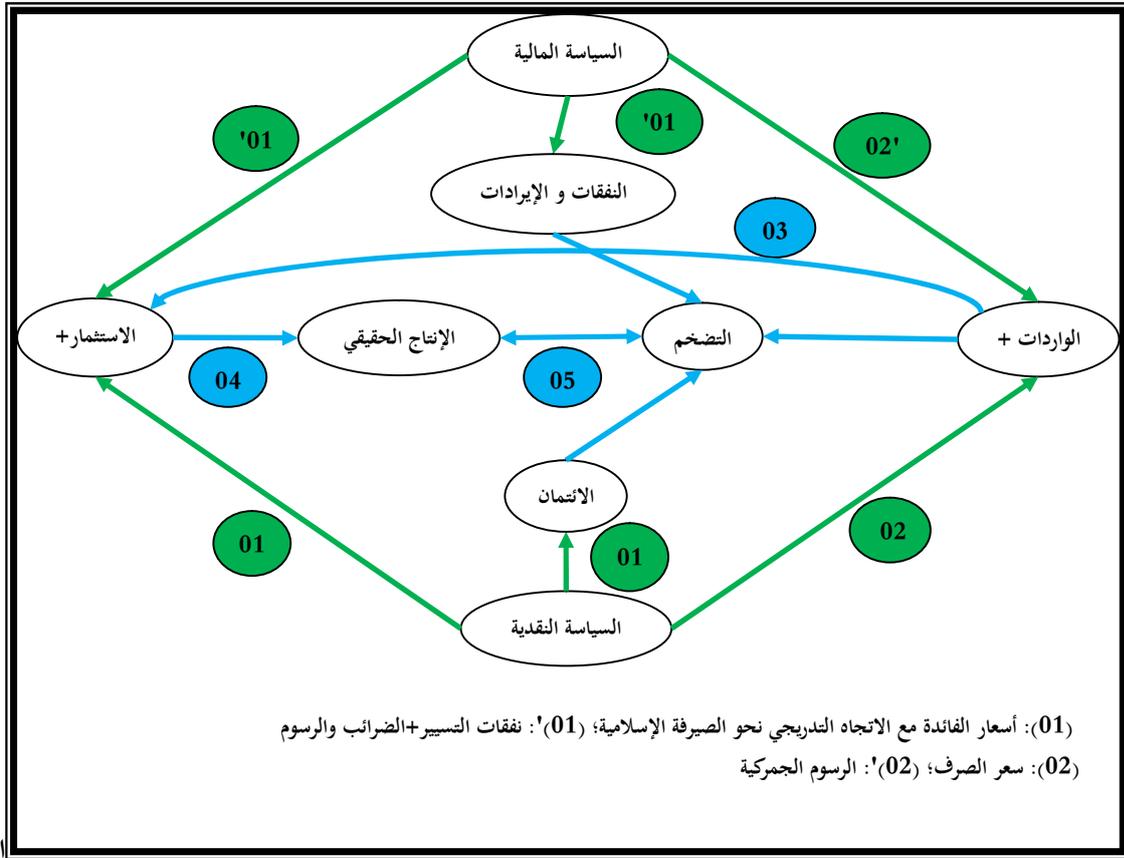
، لم أجد له أي تفسير، لذلك ارتأينا أن نقترح إستراتيجية يمكن أن تساعد في استهداف

التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: الإستراتيجية المثلى لاستهداف التضخم و النمو الاقتصادي

بعدها تم تحليل و تفسير نتائج الدراسة القياسية و التحليلية ، و كذا محاولتنا تبني نموذج تايلور رغم شح معلومات و البيانات الإحصائية، فإننا نقترح الإستراتيجية التي يمكن أن يتبناها أصحاب القرار بخصوص استهداف النمو ، و التي تتطلب تفعيل مزيج هام من السياسات الاقتصادية الكلية وكذا التنسيق بينها من خلال ما يوضحه المخطط أدناه:

الشكل(9.6): مخطط توضيحي يبين السياسات و الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل استهداف التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر:

من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الدراسة القياسية و التحليلية.

( السياسة المالية: ، بحيث تركز الحكومة على القطاعات التي تحقق قيم مضافة في مدى قصير وخارج قطاع النفط و هنا نذكر أهمية القطاع الفلاحي و قطاع الصناعات التحويلية والتي تستطيع الحكومة من خلال دعمها و متابعتها حمايتها نوعية في الاقتصاد الوطني، ستعمل على تخفيض فاتورة الغذاء من جهة، وكذا الحصول على حصة سوقية في الأسواق العالمية بحكم ما تملكه الجزائر من ميزة نسبية في هذا القطاع سواء من حيث: جودة الأراضي

الفلاحية، انخفاض تكلفة اليد العاملة و كذا موقعها الجغرافي و قربها من الاسواق العربية، الإفريقية  
ي استغلال و تفعيل دور مخرجات التعليم العالي في هذه العملية.

#### ( السياسة التجارية:

المستوردة، بحيث تعمل الحكومة على إحصاء كل المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الوطني و على اختلاف  
أحجامها (صغيرة ، متوسطة أو كبيرة) و قطاع نشاطها، و تفعيل سياسة تجارية حمائية لها من السلع  
المستوردة المزاحمة من خلال رفع الضرائب والرسوم الجمركية عليها من جهة، و من جهة أخرى تخفيض  
الضرائب و الرسوم الجمركية على التجهيزات والمواد الأولية التي تخدم نشاط هذه المؤسسات، و الذي ينبغي

(السياسة النقدية: وما لها من دور فعال في استهداف النمو و دفع عجلة الإنتاج و الذي ينقسم بدوره  
إلى شقين:

1) يتعلق الشق الأول بالجانب التمويلي و ما للنظام المصرفي من دور مهم جدا في سد و ضمان  
الاحتياجات التمويلية لقطاع الأعمال في أي اقتصاد في العالم بما يتماشى و عقيدة المجتمع الجزائري، وهنا  
تجدر الإشارة إلى الصيرفة الإسلامية و ما لها من دور مهم في امتصاص السيولة من السوق (الادخار) وكذا  
تقديم خدمات مصرفية إسلامية يترافق فيها كل من المصرف والمؤسسة من اجل ربحية المشروع، دون أن  
دور السوق المالي و ما لبرصة الجزائر من دور هي الأخرى في تغطية جزء مهم من احتياجات  
السوق الوطنية للتمويل و لما لا فتح الأبواب للأرصدة المالية الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

2) أما الشق الثاني فهو يتعلق بأهم قطاع يعاني منه الاقتصاد الوطني و هو نظام سعر الصرف و  
التدهور والتخفيض في قيمة الدينار من فقدان الأعوان الاقتصادية من ثقة في العملة وبالتالي في أصحاب  
القرار، صادفه ارتفاع في مستويات الأسعار في ظل عدم وجود مرونة قوية للأجهزة الإنتاجية في سد  
احتياجات السوق المحلية ولا حتى التصدير الذي من المفروض أن يك  
التخفيض، و من هنا تجدر الإشارة إلى أهمية هذا النظام في رفع مستوى النمو الاقتصادي و لكن مع رد  
الاعتبار للظروف التي يمر بها الاقتصاد، و منه فان تفعيل سياسة سعر الصرف في الجزائر من اجل

استهداف النمو تتطلب رفع قيمة الدينار إلى المس

خلال تطور و تقدم مستويات الاستثمار في الجزائر و مجالات السابقة الذكر، بحكم ان رفع قيمة الدينار

:

☞ تخفيض فاتورة الاستيراد (توازن الميزان التجاري) بحيث كل المواد الوسيطة و الرأسمالية ستصبح اقل

ا مقارنة بالسعر الحالي (بعد التخفيض)، و منه تخفيض أسعار عوامل الإنتاج الذي يحفز الاستثمار؛

☞ تخفيض قيمة النفقات العامة وخاصة فيما تعلق بنفقات التجهيز التي تطلب في غالب الأحيان من

العالم الخارجي وما لذلك من دور في توازن الموازنة العامة.

☞ طنية و بالتالي إلى الادخار بالدينار الجزائري مما يخفف من ظاهرة الالولة أو

الدولة الحاصلة في السوق الوطنية، و بالتالي التخفيف من حدة و حجم السوق الموازية للصرف.

خلاصة :

يعتبر استهداف التضخم و النمو الاقتصادي من أصعب المهام التي يمكن لأصحاب القرار تحقيقه

والدال على ذلك أنه يشكل أولى اهتمامات دول الاتحاد الأوروبي لما له من امتيازات يكسبها الاقتصاد من

حيث الاستقرار على الصعيد النقدي، المالي و الحقيقي، و حتى السياسي، إذ أصبح هاجس يورق القائمين

صادية الكلية في هذا الشأن و بشكل عام استهداف التضخم كقاعدة يستند عليها

الاقتصاد في تنمية قدراته الإنتاجية و الوصول أو الاقتراب من مستويات الناتج الممكنة أو الكامنة بحيث

تصبح معدلات البطالة عند مستوياتها الطبيعية و لكن دون ان ننسى ان هذا الاتجاه كان بعد درا

عديدة وصلت إلى أن المتغيرات التي تحدد تطور مستويات الأسعار هي تابعة إلى الدائرة النقدية (و قد

تكون تنظيمية) و بالتالي يصبح تبنيهم لسياسة استهداف التضخم بمثابة جسر العبور نحو النمو الدائم

إن المتأمل لاحوال الاقتصاد الوطني و خاصة بعد اكميار اسع

الخزينة من العملة الصعبة و نضوب لصندوق ضبط الموارد الذي جر الحكومة إلى سياسة ترشيد النفقات

(التقشف) يثبت و بدون شك هشاشة الاقتصاد الوطني في قواعده الأساسية سواء تعلق الأمر بالقطاع

المالي أو الحقيقي أو السياسي، حيث لم

ترفع به مستويات الاستثمار (فشل مشاريع دعم تشغيل الشباب) ، كما لم تستطع المؤسسات الاستفادة

من الفرص الاستثمارية المتاحة و الذي حتم على الدولة فتح أبواب الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم انجاز

د من المشاريع و خاصة المتعلقة بالبنى التحتية، يضاف إلى ذلك عدم فعالية الحكومة في الوصول إلى

هذا الاستهداف و الذي سبق تفسير أسباب فشلها في ذلك.

إن استهداف التضخم و النمو الاقتصادي لا يكون إلى بالرجوع إلى استخدام الأدوات التي تحدد خصائص

خاتمة

خاتمة:

أظهرت النظريات و الأبحاث في مجال استقرار الأسعار و رفع مستويات الإنتاج الداخلي الخام  
ج المتباينة، أبرزت كل منها أن التضخم و النمو هما من أكثر المتغيرات الاقتصادية التي

أخرى، مما جعل القائمين على السياسة الاقتصادية يسعون في وجود الحلول و السبل من أجل الوصول إلى  
توليفة مثلى لقيمهما، بالرغم من أن ذلك لم يكن بالسهل على أصحاب القرار الذين استعانوا  
بالإحصائيين و الرياضيين و كذا القياسيين و علماء الاقتصاد المتخصصين ذوي الكفاءات العالية في ضبط  
الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد وكذا السلوكات التي يمارسها الاعوان الاقتصاديين جراء الأدوات التي  
تعتمدها السياسة الاقتصادية، و كذا الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد في إطار العولمة بشكلها الواسع،  
و ما لهذه الظروف من تأثير على الاسواق بكل انواعها و ما يشوبها من حالة اللايقين التي تغير من  
سلوكات الفاعلين فيها؛ و هذا ما يخلق اضطرابات كثيرة في الظروف الاقتصادية سواء في المدى القصير أو

خضع التضخم في مراقبته إلى عدة إستراتيجيات، تنحى فيها السياسة النقدية اتجاهات معينة

بين هذه الإستراتيجيات، إلا أن ما تشترك فيه هو استقرار الأسعار

تراثجية عن الاستراتيجيات الأخرى، من خلال كونه لها؛ إلا

المؤدي إلى تخفيض

لها إلى تحقيق العدالة

التي تعتبر

إلى دعم و تحسين مستوى كل متغير من شأنه أن يرفع مستويات النمو الاقتصادي في كل القطاعات.

نتائج البحث

التي

يعتبر

مع تباين في درجة حدتها باختلاف الفترات

## خاتمة

يعتبر النمو

والسياسية التي تعكسها

والتي يقاس بها مدى

، و كذا مستويات الرفاهية التي تطمح إليها

→

خطية أو غير خطية، وذلك كون أن هذه العلاقة هي علاقة تخفض كل اقتصاد على حدى من صادية وغير الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع

يعتبر

أحد الاستراتيجيات المثلى التي تقوم على تفعيل دور السياسة النقدية،

بحيث يكون

الهدف الأول للبنوك المركزية يسمح لها

→

التضخم عليه هو على ثلاثة أوجه، أثر إيجابي، أثر سلبي ودون أية آثار؛ وهذا إن دل على شيء إنما يدل على دور العلاقة المتباينة بينهما في إبراز هذا الأ .

يعتبر التنسيق بين سياسة استهداف التضخم وسياسات النمو الاقتصادي المدعمة لعملية التشغيل ذات أهمية كبيرة، تبرز دور الحوار بين أصحاب القرار، و كذا الوصول إلى التوليفة المناسبة من الأدوات الفعالة في استهدافهما.

لا يمكن استهداف التضخم و النمو الاقتصادي في حالة اقتصاد يمر بحالة مصيدة السيولة (عدم

).

يمكن للسياسة الاقتصادية أن تستهدف التضخم و النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الأدوات تبرز فعاليتها في ظل ظروف معينة.

في الجزائر توصلنا إلى :

## خاتمة

الواردات هي المتغير الوحيد الذي له تأثير على التضخم ( 5% ) ، تبرز دورها في سد العجز الخاص بالإنتاج الوطني في سد احتياجات السوق

الاستهلاك و الاستثمار لهما تأثير على التضخم و 10%

التضخم في الجزائر هو تضخم هيكلية ناجم عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة إلى الطلب الكلي المتزايد، أو الندرة المفتعلة في الأسواق من خلال قوى المضاربة، حيث عملت ل الفوائض المالية التي حققتها الدولة من قطاع ؛ و بالتالي الفرضية الأولى و الرابعة لهذا البحث صحيحة جزئياً، ينقصها الجانب المتعلق بعدم مرونة أجهزة الإنتاج، و بالتالي فالسياسة الاقتصادية المناسبة لهذا الظرف التضخمي هي كل ت الإنتاج سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية أو المالية أو غيرهما.

كل من الإنفاق الحكومي و الواردات محركان للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن باعتبار قوي جدا للحكومة في ذلك، دون أن ننسى هيمنة قطاع المحروقات على الناتج و حجم الإنفاق العام الموجه إلى الاستهلاك (نفقات التسيير). و بالتالي الفرضية الثانية و الرابعة صحيحة جزئياً في الشق المتعلق بالسياسة المالية الداعمة للنمو، أما فيما يتعلق بدور التكنولوجيا في عملية الإنتاج فهو لا يظهر بشكل واضح في الاقتصاد الوطني بحكم ضعف مستوى النفقات الموجهة للبحث كذا نقص المكننة في القطاعات المنتجة.

ظهور الاستثمار(التراكم الخام للأصول الثابتة) على ارتباط عكسي مع الناتج يبرز عدم نجاعة الاستثمارات التي اجزها الحكومة (البنى التحتية) في دفع عجلة النمو (وخاصة خارج قطاع).

في الجزائر سلبية، كون

( )

وبالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

السياسة النقدية تتدخل بعد حدوث الظاهرة التضخمية و دون ضبط محدداتها بشكل مسبق

ما يجد من فعاليتها في ذلك، دون أن نسي عدم فعاليتها في التحكم في سلوكيات

قوى السوق (المنتجين والمستهلكين)، و بالتالي الفرضية الخامسة خاطئة.

الاستثمار على ارتباط عكسي مع ماضيه و هذا غير معقول بحكم أن سياسات الاستثمار غير

فعالة في تشجيع الاستثمارات اللاحقة و لا حتى في رفع مستويات الإنتاجية و بالتالي النمو.

غياب الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار يؤكد عدم فعالية السياسة المالية في تشجيع

الاستثمار و بالتالي النمو، و خاصة نوعيا (شروط السوق)، لان حجم النفقات العامة الداعمة

( ) ل الاغلفة المالية لبرامج التنمية التي قامت بها الحكومة.

التأثير السلبي للاستثمار على الاستهلاك يعكس نوعية الاستثمار التي لم تبادر في رفع مستويات

الإنتاج و بالتالي الدخل التي تدعم الاستهلاك (سياسات توزيع الدخل)، دون أن ننسى أهمية

لسوق السوداء في سوق العمل.

عدم ثقة الأعوان الاقتصادية وخاصة العائلات و المستثمرين في أصحاب القرار حيث أن ارتفاع

مستويات التضخم أدى إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك، بحكم عدم تيقنهم من تحسن أحوال

السوق مستقبلا و تدنى مستويات الأسعار.

تستهدف التضخم و النمو الاقتصادي بالرجوع إلى خصائص

السوق الوطنية من خلال ضبط سلوك كل الأعوان الاقتصادية و كيفية تأثيرها على التضخم والنمو

الاقتصادي، و من ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة و السياسات الاقتصادية المناسبة لاستهدافهما؛

وبالتالي الفرضية السادسة صحيحة،

بناء على النتائج المتوصل إليها نقترح:

تبنى مراكز البحث والبيانات الإحصائية لأحدث الطرق الإحصائية والقياسية لتحديد معالم الظاهرة

التضخمية في الجزائر، و النمو الاقتصادي.

## خاتمة

☞ العمل على استغلال الطاقات العاطلة في الاقتصاد الوطني و خاصة اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة الحاملة للشهادات العليا، وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية التي تحتاجها من أجل مضاعفة الإنتاج

☞ التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في الجزائر، بالشكل الذي يسمح بتحقيق التوازن في أهم المؤشرات الاقتصادية (التضخم و النمو)، وخاصة فيما يتعلق بمستوى العجز الموازي، استخداماته

☞

، دون إهمال دور

الحكومة في ذلك.

☞ السياسة المالية ومن خلال الموازنة العامة بشقيها الإيرادات و النفقات، بحيث تركز

الحكومة على القطاعات التي تحقق قيم مضافة في مدى قصير وخارج قطاع النفط

وحمايتها، دون أن ننسى

العالي في عملية

☞

المستوردة، بحيث تعمل الحكومة على إحصاء كل المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الوطني و على اختلاف أحجامها (صغيرة ، متوسطة أو كبيرة) و قطاع نشاطها، و تفعيل سياسة تجارية حمائية لها من السلع المستوردة المزاحمة من خلال رفع الضرائب والرسوم الجمركية عليها من جهة، و من جهة أخرى تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية على التجهيزات والمواد الأولية التي تخدم نشاط هذه

☞ ياسة النقدية وما لها من دور في استهداف النمو و دفع عجلة الإنتاج و الذي ينقسم

بدوره إلى شقين:

✓ يتعلق الشق الأول بالجانب التمويلي و ما للنظام المصرفي من دور مهم جدا في سد و ضمان

مال في اي اقتصاد في العالم بما يتماشى و عقيدة المجتمع

الجزائري، وهنا تجدر الإشارة إلى الصيرفة الإسلامية و ما لها من دور مهم في امتصاص السيولة من ( ) .

✓ أما الشق الثاني فهو يتعلق بأهم قطاع يعاني منه الاقتصاد الوطني و هو نظام سعر الصرف وما نجم التدهور والتخفيض في قيمة الدينار من فقدان الأعوان الاقتصادية من ثقة في العملة وبالتالي في أصحاب القرار، و منه فان تفعيل سياسة سعر الصرف في الجزائر من اجل استهداف النمو تتطلب رفع قيمة الدينار إلى المستوى الذي يضمن فعالية السياسة المالية و التجارية من خلال طور و تقدم مستويات الاستثمار في الجزائر و المجالات السابقة الذكر، بحكم ان رفع قيمة الدينار :

- ❖ تخفيض فاتورة الاستيراد (توازن الميزان التجاري) بحيث كل المواد الوسيطة و الرأسمالية ستصبح اقل سعرا مقارنة بالسعر الحالي (بعد التخفيض)، و منه تحفيز الاستثمار
- ❖ تخفيض قيمة النفقات العامة وخاصة فيما تعلق بنفقات التجهيز التي تطلب في غالب الأحيان من العالم الخارجي وما لذلك من دور في توازن الموازنة العامة.

بناء على دراستنا فإنه يمكن أن تكون لها الأفاق التالية:

- إستراتيجية السياسة الاقتصادية في تجاوز التباين الزمني بين أهدافها.

- دور الحكومة في تنمية الإنتاج خارج المحروقات من منظور الفعالية الاقتصادية.

# قائمة المراجع و المصادر

## المراجع و المصادر

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

(1) . ترجمة .

. 1990. .

(2) . ( ) .

والتوزيع. الطبعة العربية الأولى . الأردن. 2007.

(3) . . د . نوردهاوس. ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د. أسامة الدباغ.

ترجمة الطبعة الخامسة عشر . دار الأهلية للنشر و التوزيع . الطبعة الأولى .الأردن.2001.

(4)بني هاني حسين، اقتصاديات النقود و البنوك. . 2002.

(5)جيمس جوارتيني، ريجارد استروب. ترجمة و تعريب: د. عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد.

- - . 1999.

(6) . : . . . . .

.1989

(7)رمزي زكي. التضخم في العالم العربي. بحوث و مناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت. المؤسسة الجامعية

للدراستات والنشر والتوزيع. دار الشباب للنشر. الطبعة الأولى. 1986.

(8)رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد. النظرية الاقتصادية الكلية. الدار

. 2003 . . . . .

(9)سهير محمود معتوق. النظريات و السياسات النقدية .الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الأولى. 1989.

(10)صالح تومي . مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي. دار أسامة للنشر. الجزائر.2004.

(11)صفوت قابل محمد. . 2004 . . . . .

(12)ضياء مجيد الموسوي. الاقتصاد ( ) .

. 2004 . . . . .

## المراجع و المصادر

- (13) ضياء مجيد الموسوي . الاقتصاد النقدي(قواعد، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)دار الفكر. مطبعة
- (14) عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية ( ) .  
2004/2003.
- (15) عبد المنعم السيد علي. دور السياسة النقدية في التنمية . المنظمة العربية للتربية والثقافة  
1975.
- (16) عبد المنعم علي السيد. دراسات في النقود التطبيقية. دار الجامعات المصرية. مصر. 1976.
- (17) ناظم محمد نوري الشمري. النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر، الطبع الأولى،  
1999.
- (18) محمود الطائي. تحليل المتغيرات الاقتصادية ( - التغير التقني -  
( الأولى . 2008 .
- (19) ( ) .  
للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2006.
- (20) . الطبعة الأولى.  
1999.
- (21) .
- ( ) . مجموعة النيل العربية، القاهرة. الطبعة الأولى. 2003.
- (22) . الطبعة الأولى. 2004.

### ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- (1) بقبق اسمهان، الية تاثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية -  
مذكرة دكتوراه - في العلوم الا ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

## المراجع و المصادر

(2) بوزعرور عمار. السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (1990-2005). أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع التخطيط. جامعة الجزائر. 2007-2008.

(3) - (1970-

(2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد - .  
2015.

### ثالثا: البحوث، المجالات و المقالات:

(1) إسماعيل أحمد الشناوي. استهداف التضخم و الدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،  
... 2004.

(2) المعهد المصرفي المصري. استهداف التضخم. سلسلة حلقات نقاشية. العدد السابع. مصر. 2003.

(3) النشاشي كريم . : إلى .  
الدولي. 1998.

(4) . من تقييم البرامج الاستثمارية -

الدولي حول : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل والاستثمار و النمو  
الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) 1 11 12 2013.

(5) حاتم أمير مهران. التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي و دور صناديق النفط في الاستقرار  
(0702) . المعهد العربي للتخطيط. الكويت. 2007.

(6) . فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة (2000-  
2011)، مجل  
12

2014.

(7) عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله. أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية -

-

-

-

.

## المراجع و المصادر

8) مصطفى بابكر. مؤشرات الأرقام القياسية. سلسلة أوراق عمل. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. بدون

9) . دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)

مجلة الأكاديم 9 2013.

10) ناجي التوني. استهداف التضخم و السياسة النقدية. سلسلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط.

### المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: باللغة الفرنسية

أ) الكتب:

- 1) Agnès Benassy Benoît Coeuré, Pierre Jacquet, Jeun Pisy-ferry. Politique économique. De Boeck. Bruxelles. Belgic.première édition. 2005.
- 2) Alain beitone, Antoine carzola, Anne-mary drai, Cristine dllo. Dictionnaire des sciences économiques. ARMAND COLIN dictionnaire/VUEF. Paris. 2004.
- 3) A.Viau . J-M Albertini. L'inflation. Edition de SEUIL. (2 ieme édition). Paris. 1975.
- 4) Benissad Mohamed El hocine. La réforme économique en Algerie. 2<sup>ième</sup> édition.OPU. Alger. 1982.
- 5) H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation. opu.1 place centrale de Ben Aknounge (Alger). 1984
- 6) M, Benissad . Economie Ineternationale.O.P.U.Alger.1983.
- 7) Michael burda, Charles wyplose. Macroéconomie à l'échelle Européenne. De boeck. Quatrième édition. Bruxelles. Belgique.2006.
- 8) Michel Drouin : le financement du développement. Armand colin. 1998.
- 9)Naas Abdelkrim," le système bancaire Algérien", Maisonneuve & Larose, Paris, 2003.
- 10) Jean Pierre PATAT, monnaie : système financier et politique monétaire, Economica, paris, 6<sup>ème</sup> édition, 2002.

### ب) الرسائل الجامعية:

- 1)Thuy Vân PHAM ; Ancrage Nominal Du Taux De Change Et Couts De La Désinflation: Une Estimation Econométrique ; Thèse Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne ; Discipline: Sciences Economiques ; 20 Novembre 2007.
- 2)Carlos A. de Resende Jr ; Essais sur la Détermination du Niveau des Prix et sur les Petites Economies Ouvertes Avec des Contraintes d'Endettement; Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophie Doctor (Ph.D) en sciences économiques de l'Université de Montréal ; Octobre, 2006.
- 3)Zehra Yeşim GÜRBÜZ BEŞEK ; Crédibilité Et Efficacité De La Politique De Ciblage D'inflation En Turquie Sur La Période 2002 et 2006 ; Thèse de Doctorat en Sciences Economiques ; Université de Rennes 2, Sous Le Sceau De L'université Européenne De Bretagne ; 2006.
- 4)Yves kuhry ; Concurrence Imparfaite et Fluctuations de L'activité Economique ; Thèse présentée pour l'obtention de grade docteur en science économique de l'université de Strasbourg1; 05 Octobre 2005.
- 5)Nicolas MILLION ; Stabilité structurelle de la dynamique macroéconomique et processus presque intégrés- application à la relation entre taux d'intérêt et taux d'inflation anticipés- ; Thèse pour obtenir le grade de Docteur De L'université Paris 1, Discipline : Sciences Economiques ; 2005.
- 6)Thi Kim Cuong Pham ; La Croissance Economique sous L'hypothèse D'utilité Relative ; Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'université de Louis Pasteur- Strasbourg1, Discipline : Sciences Economiques ; 2004.

### ج) البحوث، المجلات و المقالات:

- 1)Andre Kurman. Ciblage d'inflation : le cas des pays émergent. Séminaire de politique macroéconomique. Mai 2008.
- 2)Institut de recherche économique et sociale. Ludovic Aubert. La politique monétaire : Eléments de théorie et pratiques des banques centrale. France.2001.
- 3)Jodi Scarlata, Conférence sur la Macroéconomie " le ciblage d'inflation», Institut du FMI. Washington. DC. 2001.
- 4)La règle de Taylor dans la cadre du ciblage d'inflation Cas de la nouvelle zélande.2005.
- 5)Pietro Nosetti. Les Banques Centrales et L'approche Contractuelle De L'indépendance (Cas de la nouvelle Zélandais).

ثانيا: باللغة الانجليزية

أ) الكتب:

1)Philippe Aghion and Peter Howitt, THE ECONOMICS OF GROWTH, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England. 2009.

ب) الرسائل الجامعية:

1)David Orden, Chair, Richard Ashley, Christiana Hilmer. Inflation targeting in developing countries and its applicability to the Turkish economy. Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics. Blacksburg, Virginia.2002.

2)Eser Tutar. Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy. Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Blacksburg, Virginia, 2002.

( البحوث، المجلات و المقالات:

1)Andréas Billmeier.The early years of inflation targeting- review and outlook. University of Banbery, Germany.1993.

2)Andrew T.Levin, Fabio M.Natalucci, Jeremy M.Piger.The macroeconomic effect of inflation targeting 2004.

3)Dornbusch, R.S. Fischer and C. Kearney. Macroeconomics. The Mc-Graw-Hill Companies, Inc.Sydney.1996.

4)Esteban Jadresic. Inflation Targeting and Output Stabilisation. International Monetary Fund Working Paper (wp/99/61). 1999.

5)Frederic S.Mishkin. strategies for controlling inflation.

6)Frederic S.Mishkin.Overview of the symposium "RETHINKIN STABILISATION POLICY ". September 2002.

7)Geoffrey Heenan, Marcel Peter, and Scott Roger. Implementing Inflation Targeting: Institutional Arrangements, Target Design, and Communications. International monetary found working paper. (wp/06/278).2006.

8)Gillman, M., M. Harris and M Laszlo. Inflation and Growth: Some Theory and Evidence, Central European University Working Paper, Department of Economics, 2002.

9)Guy Debelle. Inflation Targeting and Output Stabilisation. Research Discussion paper. Economic Analysis Department. Reserve Bank of Australia. 1998.

- 10) Junggun oh. Inflation Targeting: A new Monetary Policy Framework in Korea. Paper prepared for international symposium on practical experiences on inflation targeting Bangkok, Thailand, 20 October, 2000.
- 11) Kenneth N.Kuttner, Adam S.Posen. Does talk matter after all? Inflation targeting and central bank behavior.
- 12) Keneth N Kuttner. A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence. 2004.
- 13) Min Li. Inflation and Economic Growth (Threshold Effect and Transmission Mechanism).Canada.2006.
- 14) Peter Isard, Douglas Laxton, Ann-chalotte Ebiasson. Inflation Targeting With NAIRU Uncertainty and Endogenous Policy Credibility. International Monetary Fund Working Paper (wp/01/7).2001.
- 15) Shari Spiegel. Macroeconomic and Growth Policies. National Development Strategies. United Nations. Department for economic and Social Affairs (UNDESA).2007.
- 16) Thorarinng Peturson. The effects of inflation targeting on macroeconomic performance. Working paper of central bank of Island.2004.Economic Department of Central Bank of Island.
- 17) Vikesh Gokal, Subrina Hanif. Relationship Between inflation and Economic growth. Working paper. Economics Department .reserve Bank of Figi .Suva. 2004.